عَلَامَاتُ الإِعْرَابِ بَيْنَ الحَرَكَاتِ والحُرُوفِ

الدكتور

أحمد التّجَاني ثاني سعد الأزهرِيّ

دكتوراه في اللغويات من كلية اللغة العربية

بالقاهرة ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

العدد الخامس والعشرون

للعام ١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م

الجزء الحادي عشر

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

عَلَامَاتُ الإِعْرَابِ بَيْنَ الحَرَكَاتِ والحُرُوفِ

أحمد التّجَاني ثاني سعد الأزهريّ
دكتوراه في اللغويات من كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني : AbuimadForyou@yahoo.com

الملخص

موضوع البحث: دراسة الآثارِ الإعرابيّة التي تظهر في أواخر الكلمات العربية لاختلاف العوامل الداخلة عليها.

هدف البحث: تمحيصُ الآراء المشهورة في إعراب الكلمات العربية بالحروفِ، ونفض الغبار عن الأقوال النحوية القوية الواردة في المسألة، ولا تكاد تُذْكَر في الكتب النحوية التعليميّة.

مكونات البحث: اشتمل البحثُ على مقدمةٍ فيها أهميةُ الموضوعِ، وأسبابُ اختياره، ومنهجُ البحث، ثم التمهيد الذي احتوى على تعريفِ الإعراب والبناء، وتحديدُ علامات الإعراب والبناء، ثم تناول الفصلُ الأولُ إعرابَ الأسماء بين الحركات والحروف مِن الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، ثم تصدّى الفصلُ الثاني لدراسةِ إعراب الفعل المضارع بالحروف، انطلاقا من الأمثلة الخمسة، وصولا إلى المضارع المعتل الآخر المجزوم، ثم جاء في الخاتمةِ أهَمُّ نتائج البحث، ثم قائمةُ المصادر والمراجع.

منهج البحث: اعتمد الباحثُ على المنهجِ الوصفي التحليلي الاستقرائي، حيث قام باستقراء جزئيات الموضوع في المصادر النحوية، ودرسَها دراسةً تحليلية، مع إبداء آرائه وملحوظاته في المسائل، وترجيح ما يراه راجحا مدعوما بالدليل.

نتائج البحث: ظهر في البحث أنّ الإعرابَ بالحروفِ في جميع مواضعِه مختلَفٌ فيه بين النحاةِ، وأنّ الجمهور على خلافِه في أبوابه الأربعة (الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والمضارع المجزوم المعتل الآخر)، في حين أنه رأيُ الجمهورِ في الأمثلةِ الخمسةِ، بالإضافة إلى النتائج الفرعية المذكورة في خاتمة البحث .

الكلمات المفتاحية : علامات الإعراب ، الحركات ، الحروف ، الآثار الإعرابية .

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

Inflection marks between vowels and vowels

Ahmed Al-Tijani Thani Saad Al-Azhari

PhD in Linguistics from the Faculty of Arabic Language in Cairo - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt .

Email: AbuimadForyou@yahoo.com

Abstract

Research topic: a study of the syntactic effects that appear at the end of Arabic words due to the different factors involved.

The aim of the research: to scrutinize the famous opinions in the articulation of Arabic words with letters, and dusting off the strong grammatical sayings mentioned in the issue, and they are hardly mentioned in the educational grammar books.

Components of the research: The research included an introduction in which the importance of the topic, the reasons for choosing it, and the research method, then the preface, which contained the definition of syntax and construction, and identification of signs of syntax and construction. Then the second chapter deals with the study of the syntax of the present tense verb with letters, starting from the five examples, all the way to the other passive present tense, and then came in the conclusion the most important results of the research, then the list of sources and references.

Research Methodology: The researcher relied on the descriptive analytical and inductive approach, where he extrapolated the details of the subject in the grammatical sources, and studied them analytically, expressing his views and observations on issues, and weighting what he deems most likely supported by evidence.

Research results: It appeared in the research that the articulation of letters in all its places is different among grammarians, and that the audience is different from it in its four chapters (the six nouns, the Muthanna, the plural of the masculine masculine, and the present tense of the other defective), while it is the opinion of the public in the five examples, in addition to the sub-results mentioned in the conclusion of the research.

Keywords: syntactic signs, vowels, letters, syntactic effects.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة

الحمدُ لله الذي اختَصَّنا بأكمَلِ كتابٍ، وأناط فهمَه بعِلْمِ الإعـراب، والصَّـلاةُ والسَّلامُ على أفصَحِ العرَبِ والأعرابِ، وعلى آلِهِ الأطهارِ والأصحابِ ما ازْدانَـتِ الجَنّةُ بالعُرُبِ الأترابِ حقَّ قدْرِه ومقدارِه العظيمِ. أمّا بعدُ فـإنّ القواعـدَ النحويّـةَ الرئيسةَ لمّا كانتْ تُؤخَذُ غالبًا مِنَ الكتبِ التعليميةِ التي هي مَبْنِيّـةٌ علـى مُراعـاةِ مُسْتَوَياتِ الطُّلّابِ، وقُدراتِهم الفكريّةِ والثقافِيّة، مِن صياغةِ القواعدِ على ما يسـهُلُ إدراكُه اشتهر كثيرٌ مِنَ القواعدِ على خلافِ ما هي عليه عند المحقِّقِين والجمهـورِ، ومِنَ النماذج على ذلك إعرابُ الأسماءِ الستة بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرًّا مع أنه رأيٌ لا يرتضيه إلا القلةُ مِنَ النحاةِ، وعليه علَّق السيوطيُّ على بيت ابن مالك في الألفية:

وارفَعْ بواوٍ وانصِبَنَّ بالألفْ * واجْرُرْ بياءٍ ما مِنَ الأسما أَصِفْ** (١)

بقوله: "...، فيه أمرٌ، صريحٌ في أنّ إعرابَ هذه الأسماءِ بالحروفِ، وهـذا وإنْ كان المُتداوَلُ على الألسنةِ إلا أنه رأيُ الأَقَلِّين، والذي عليه الجمهـورُ مـنهم سيبويه، وصحَّحه ابنُ مالك في التسهيل، وابنُ هشامٍ في شرحِه، وأبو حيان وسائرُ المتأخِّرين أنها مُعرَبةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ في الحروفِ، وأُتْبِعَ فيها ما قبلَ الآخِرِ للآخِرِ، قال ابنُ أمِّ قاسم: فذكرُه في الألفيّةِ أنّ إعرابَها بالحروفِ إمّا موافقة للقائـلِ بـذلك، وإمّا تسامُحٌ منه لكونِ الحركاتِ لا تظهر، فأراد بذلك التقريبَ على المبتدئِ كما فعل كثيرٌ مِنَ المُصنِّفين مع اعترافِهم بصِحّةِ مذهب سيبويه، قال: ويُؤيِّد حملُـه علـى التسامُحِ تصحيحُه مُقابِلَه في التسهيل" (٢).

---

(١) ألفية ابن مالك (ص: ٢).

(٢) النكت للسيوطي (ص: ٢١٧ – ٢١٨)، وينظر: شرح المرادي على الألفية (١ / ٦٣).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومِن ثَمَّ كان مِن مَهامِّ الأبحاثِ العلميّةِ المتخصِّصةِ تمحيصُ القواعدِ المألوفةِ وإبرازُها على وجوهِها الصحيحةِ القويّةِ وإنْ كانت على خلافِ المعروفِ في الكتبِ التعليميّةِ المشتهرةِ؛ لأنه لا ينبغي أن يكونَ في اعتبارِ الباحثين إلا الحقُّ والصوابُ والأرجحُ في ضوءِ الأصول النحويةِ المعوَّلِ عليها، وليس عليهم أنْ يُراعوا مستوى القارئ؛ لأنها موضوعةٌ للقراءِ المتمرِّنين الذين تجاوزوا المراحلَ التعليميّةَ الأوّليّةَ.

وفي هذا السِّياق اشتهر بين مُتَعاطِي العربيَّةِ أنّ علاماتِ الإعرابِ تنقسِمُ قسمَين مِن حركاتٍ وحروفٍ بصُورَةٍ توهِم أنّ المسألةَ مُسَلَّمٌ بها، ومُتَّفَقٌ عليها في حينَ أنّ الإعرابَ بالحركاتِ هو المتَّفَقُ عليه، والإعرابُ بالحروفِ على العمومِ مختلَفٌ فيه لا يكاد يثبُتُ أكثرُه إلا على أضعَفِ الأقوالِ، ومِن هنا اختلجَتْ في ذهني فكرةُ هذا البحثِ بعنوان: **(علامات الإعراب بين الحركات والحروف)** ابتغاءَ تمحيصِ المشهور وتحقيقِ المغمور على وجهٍ يعود على الدراساتِ النحويّةِ التخَصُّصِيَّةِ بكبيرِ فائدةٍ، وقد تَتَبَّعْتُ الرسائلَ الجامعيَّةَ والأبحاثَ التخصُّصِيَّةَ، ولم أجِدْ مَن تَصَدَّى لهذا الموضوعِ بالبحثِ والتأصيلِ والنقدِ إلا كتابين اثنين يشتركان معه في الموضوعِ على العموم، **أحدهما:** الإعراب والبناء بين القدامى والمحدثين رسالة تخصص ماجستير للباحث / مصطفى عبد العزيز – دار العلوم سنة ١٩٦٤ م بإشراف عبد السلام هارون [١]، **والآخر:** العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، من مطبوعات كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، ولا يخفى أنّ كلا البحثين مختلِفٌ عن موضوعِ بحثي مِن خلالِ عنوانِه، وقد اطَّلَعْتُ على ثانيهما فلم أجد فيه ولو مسألةً واحدةً مِنَ المسائلِ التي تصدَّيتُ لدراستِها بالاستفاضةِ في هذا البحث الذي بين يديك.

(١) تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن ورسائل الماجستير والدكتوراه للأستاذ الدكتور علي محمد فاخر (ص: ٤٧٨)، نش: مكتبة الآداب – القاهرة.

وقد تكوَّن هذا البحثُ مِن تمهيدٍ، وفصلَين تعقبها الخاتمةُ، والفهارسُ العلميّةُ، أمّا التمهيدُ ففيه تعريفُ الإعرابِ والبناءِ، وتحديدُ علاماتِ الإعراب مِن حركاتٍ وحروفٍ، ثم جاء الفصلُ الأول بعنوان: **(إعراب الأسماء بين الحركات والحروف)**، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: (إعراب الأسماء الستة).

المبحث الثاني: (إعراب المثنى).

المبحث الثالث: (إعراب جمع المذكر السالم).

وأمّا الفصلُ الثاني فقد كان بعنوان: **(إعراب الفعل المضارع بين الحركات والحروف)**، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: (إعراب الأمثلة الخمسة).

المبحث الثاني: (إعراب المضارع المعتل الآخر المجزوم)

ثم جاءت الخاتمة، وفيها النتائج التي توصَّل إليها الباحثُ، ثم قائمة المصادر والمراجع، ثم فهرس المحتوياتِ، وما كان من توفيق فمن الله، وما كان مِن سهوٍ فمنِّي ومِنَ الشيطان.

والله على ما نقول وكيل، وهو الهادي بمنه إلى سواء السبيل

كتبه العبد الفقير إلى الله

الدكتور

أحمد التجاني ثاني سعد الأزهري

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

١١١٥٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التمهيد

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول**: (**تعريف الإعراب، والبناء**)

- **المبحث الثاني**: (**علامات الإعراب، والبناء**)

المبحث الأول

(تعريف الإعراب والبناء)

يُعَدُّ تحديدُ المَفَاهِيمِ التي ينطلِقُ منها البحثُ، وتَدُورُ حولَها رَحَاه المَعْرِفِيَّةُ مِنَ المقدِّماتِ التي لا بُدَّ منها؛ لأنّ البحثَ في المجهولِ مِن جميعِ الجِّهَاتِ ممتَنِعٌ ببداهةِ العقولِ، ولا يقوم به عاقلٌ ولا عالمٌ.

أولا: تعريف الإعراب في اللغة والاصطلاح:

أمّا **(الإعراب)** في اللُّغَةِ فإنه مصدرٌ لفعلٍ رُبَاعيٍّ: **(أَعْرَبَ يُعْرِب)**، وهو متعدِّدُ المَعَانِي على حسَبِ لزومِه، وتعْدِيَتِه بنفسِه، وبحرف الجرِّ، والأنسَبُ مِنها بالمعنى الاصطلاحِيِّ أنْ يكونَ مِن قولِهم: **(أعرَبَ فلانٌ كلامَه)** إذا سلِمَ كلامُه مِنَ اللحنِ، أو إذا بَيَّنَه، و**(أعرَبَ فلانٌ الحرفَ)** إذا أَوْضَحَه، أو أزال إبهامَه، و**(أَعْرَبَ الأَعْجَمُ)**، إذا أفصَحَ وتكلّم بالعربية، و**(أعرَبَ فلانٌ بحُجَّتِه)**، إذا أفصَحَ بها، و**(أَعْرَبَ الرجلُ عن نفسِه)** إذا أبان عمّا فيها [(١)].

وعليه فالمعنى اللغويُّ لـ **(الإعراب)** في هذا المقام هو السلامةُ مِنَ اللحن، والتبيينُ، والإيضاحُ، والإفصاحُ والإبانةُ، حيث لا تخفى للمتأمِّلِ مراعاتُها في المعاني الاصطلاحيَّةِ لكلمةِ **(الإعراب)** في الدراساتِ النحوية، ومِن هنا قال ابنُ سِيْدَه: "...، و**(الإعراب)** الذي هو النَّحْوُ منه، إنّما هو الإبانةُ عن المَعَانِي بالألفاظ" [(٢)]، غيرَ أنّه قد أُجِيزَ أنْ يكونَ مِن قولهم: **(عَرِبَتْ مَعِدةُ البَعِيرِ والفَصِيلِ)** إذا تغيَّرَتْ وفَسَدَتْ، فدخلتِ الهمزةُ في الثلاثيِّ المُجَرَّدِ للسلبِ والإزالةِ، فصار: **(أعرَبَ الرَّجُلُ**

---

(١) **(ع ر ب)** تهذيب اللغة (٢ /٣٦١– ٣٦٧)، والصِّحَاح (١٧٩/١)، والمحكم (٢ / ١٢٧ – ١٢٨)، والطراز الأول والكِنازُ لِمَا عليه مِن لُغةِ العربِ المعوَّلُ لابن معصوم المدني (٢ / ٢٩٠).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم **(ع ر ب)** (٢ / ١٢٦).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كلامَه)، بمعنى: أزال ما فيه مِنَ الفساد [١]، كما أُجيز أن يكون مِن قولِ العرب: **(امرأةٌ عَرُوبٌ)** إذا كانت مُتَحَبِّبَةً إلى زوجِها، على أنّ الكلامَ المُعْرَبَ يَتَحَبَّبُ إلى السامعِ بتحديد المرادِ وإزالةِ الإبهامِ مجازًا، وغيرُ المُعْرَبِ مِنَ الكلامِ مُغلَقٌ غيرُ مفهومٍ يُضنِي السامعَ، ويُنفِّره عنه [٢]. وأمّا **(الإعرابُ)** في الاصطلاحِ النحويِّ فإنه مشترَكٌ بين ثلاثة معانٍ، وهي:

الأول: أن يكون مصطلحا مرادِفًا لـ **(النحو)**، فيقال: علم الإعراب، بمعنى علم النحو [٣]، وعليه سَمَّى الحريريُّ تـ ٥١٦ هـ ـ منظومتَه النحويةَ بـ **(ملحة الإعراب)**، وابنُ الحاجب تـ ٦٤٦ هـ ، متنَه النحويَّ بـ **(المقدمة الكافية في علم الإعراب)**، والكيشيُّ تـ ٦٩٥ هـ ، كتابَه بـ **(الإرشاد إلى علم الإعراب)**، وابنُ هشام الأنصاريُّ تـ ٧٦١ هـ كتابَين مِن كتبه النحوية، بـ **(الإعراب عن قواعد الإعراب)**، و**(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)**.

الثاني: أنْ يكونَ مصطلَحًا بمعنى التحليلِ النحويِّ، أو تفسير النصوصِ العربيّةِ على عباراتِ النُّحاة الاصطِلاحيّةِ، وتعريفُه على ذلك: **(إجراء الألفاظِ المُرَكَّبَةِ على ما تقتضِيهِ صِنَاعَةُ العَرَبِيّةِ)**، وعليه يقال: أعرَبَ فلانٌ آيةً قرآنيةً، أو

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني (١ / ٩٧ – ٩٨)، والتخمير (١ / ٢٠١ – ٢٠٢)، والمتبع في شرح اللمع للعكبري (١ / ١٤٤)، واللباب في علل البناء والإعراب له (١ / ٥٢ – ٥٣)، والتذييل والتكميل (١ / ١١٥)، والمنهاج في شرح الجمل (١ / ١٦٦).

(٢) ينظر: التخمير (١ / ٢٠١ – ٢٠٢)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (١ / ٥٣)، والمنهاج في شرح الجمل (١ / ١٦٦).

(٣) المحكم (ع ر ب) (٢ / ١٢٦)، وشرح الشافية لنظام الدين النيسابوري (١ / ٦)، وشرح الجاربردي على الشافية (ص: ١٠ – ١٢)، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي (ص: ٢٢٧–٢٣١)، وشرح الشافية لنقره كار (ص: ٤)، ، وشرح مغني اللبيب **(شرح المزج)** للدماميني (ص: ٨)، والمناهل الصافية (١ / ٣٠)، وشرح الشافية للفسوي (١ / ٢٢٣٨)، والإعراب وعلاقته بالمعنى في النحو العربي لشيخنا أ.د محمد إبراهيم محمد عبد الله (ص: ١٢ – ١٣).

قصيدةً، إذا تتبَّع ألفاظَها، وبيَّن كيفيةَ جرْيها على علمِ النحوِ، ومنه كتبُ إعرابِ القرآن الكريم [١].

الثالث: أن يكون **(الإعرابُ)** مقابلا لـ **(البناء)**، فيكون بالمعنى الخاصِّ، كما يُطلَق **(الإسلامُ)** على كلِّ ما جاء به سيدُنا محمدٌ ﷺ مِن عند الله تعالى، بل على ما جاء به النبيُّون مِن عندِ الله على حدِّ قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ**﴾ [٢]، ويُطلَق أيضا على مقام خاصٍّ مِن مقاماتِ الإسلام، فيقابِله الإيمانُ والإحسانُ على ما هو مقرَّرٌ في حديثِ جبريل [٣].

و**(الإعراب)** بهذا المعنى الخاصِّ مختلَفٌ في تعريفِه انطلاقا من الاختلافِ في تحديدِ حقيقتِه على قولين اثنين:

---

(١) شرح مغني اللبيب **(شرح المزج)** للدماميني (ص: ١٦)، وينظر: الإعراب وعلاقته بالمعنى في النحو العربي لشيخنا أ.د محمد إبراهيم محمد عبد الله (ص: ١٣)، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص: ١٤٨ – ١٤٩).

(٢) (آل عمران: ١٩).

(٣) ومِن رواياته أنّ سيدنا عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قال: بينما نحن عندَ رسولِ الله ذاتَ يومٍ ، إذْ طلَعَ علينا رجلٌ شديدُ بياضِ الثيابِ، شديدُ سوادِ الشَّعْرِ، لا يُرَى عليه أثَرُ السَّفَرِ، ولا يعرفه منا أحدٌ، حتى جلس إلى النبيِّ ﷺ فأسند ركبتَيه إلى ركبتَيه، ووضع كفَّيْه على فخِذَيه، وقال: يا محمّدُ أخبِرْني عن الإسلامِ؟ فقال له: **(الإسلامُ أنْ تشهدَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، وأنّ محمدًا رسولُ اللهِ، وتُقِيمَ الصلاةَ، وتُؤتِيَ الزكاةَ، وتصومَ رمضانَ، وتحُجَّ البيتَ إنِ استطعتَ إليه سبيلًا)**، قال: صدقتَ، فعَجِبْنا له يسأله ويُصَدِّقُه، قال: فأخبِرني عن الإيمانِ؟ قال: **(أنْ تؤمنَ باللهِ وملائكتِه وكتبِه ورسلِهِ واليومِ الآخِرِ، وتؤمِنَ بالقدَرِ خيْرِه وشرِّه)**، قال: صدقتَ، قال: فأخبِرْني عن الإحسانِ؟ قال: **(أنْ تعبُدَ اللهَ كأنك تراه، فإنْ لم تكن تراه فإنه يراك)**. صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة – رقم: ٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أحدهما: أنّ الإعرابَ شيءٌ لفظِيٌّ بمعنى أنه يُتلَفَّظ به كأيِّ كلمةٍ مِنَ الكلماتِ العربيّةِ، وهو ما يظهر في نصوصِ جمهور النحاةِ (١)، ومِن ثَمَّ نُسِبَ إلى الجمهورِ والمحقِّقين (٢)، ونسبه أبو حيان إلى طائفةٍ مِنَ النحاةِ (٣).

وعلى هذا القولِ عرَّف ابنُ مالك الإعرابَ بأنه: **(ما جِيء به لِبيانِ مُقْتَضَى العاملِ مِن حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حـــذفٍ)** (٤)، وعرَّفه ابنُ هشامٍ بأنه: **(أَثَـــرٌ ظاهِرٌ أو مقدَّرٌ يجلبُه العاملُ في آخِرِ الكلمةِ)** (٥)

الآخر: أنّ الإعرابَ شيءٌ معنويٌّ، وهو عبارةٌ عن حالةٍ لا تُدرَكُ بالســـمعِ، وإنما تُعرَف بالعلاماتِ التي تدل عليها، وهو ما نُسِبَ إلى متأخِّرِي المغاربـــة (٦)،

---

(١) ينظر: المقتضب (١٤٢/١)، والأصول في النحو لابن السراج (١ / ٤٥)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص: ٧٢)، وجمل الزجاجي (ص: ٢)، والمُوَفَّقِي في النحو لابن كيسان (ص: ٩٧)، والخصائص لابن جني (٣٥/١)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص: ٩٩)، وشرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين (٢٥١/١ – ٢٥٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣١/١ – ٣٣)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١ / ٧٣)، وشرح ابن الحاجب على كافيته (١/ ٢٣٧ – ٢٣٩)، وشرح الكافية للرضي (٤٣/١– ٤٧)، واصطلاحات الفنون والعلوم (ص: ٢٣١ – ٢٣٣).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٣٣)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٤٣ – ٤٧)، والمساعد (١ / ١٩)، وهمع الهوامع (١ / ٥٤)، وفرائد العقود العلوية (١ / ٢٤٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ٩٧ – ١٠٠).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ١١٥ – ١١٦).

(٤) التسهيل لابن مالك (ص: ٧)، وشرح التسهيل له (١ / ٣٣ – ٣٤)، وشرح عمدة الحافظ له (١/ ١٠٧)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ١١٥)، والمقاصد الشافية (١ / ٧١)، والمساعد (١/ ١٩).

(٥) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام (ص: ٤٥)، وشرح شذور الذهب له (ص: ٥٨ – ٦٠)، وشرح اللمحة البدرية له (ص: ٤٦)، وحاشيته الكبرى على الألفية (ص: ٧٧)، والتصريح (١ / ٢١٠)، وهمع الهوامع (١ / ٥٤)، وشرح الحدود النحوية للفاكهي (ص: ١٥٨ – ١٦٠).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ١١٦ – ١١٧)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٣)، والمساعد (١ / ١٩)، وهمع الهوامع (١ / ٥٤ – ٥٥).

وإلى أكثرِ أهلِ العربيّةِ [١]، وقيل بأنه ظاهرُ قولِ سيبويه [٢]، واختاره عبدُ القاهر الجرجانيُّ [٣]، والعكبريُّ [٤]، وذكر أبو حيّان أنه أولى [٥].

وعلى هذا القولِ يُعَرَّف الإعرابُ بأنه: **(تغييرُ أحوالِ أواخِرِ الكلِمِ العربيّةِ لاختِلافِ العواملِ الداخلةِ عليها لفظا أو تقديرا)** [٦].

وقد ردّ ابنُ الحاجب هذا القولَ بالاتِّفاقِ على أنّ الرفعَ والنصبَ والجرَّ يُطلَق عليها أنواعُ الإعرابِ، وبالاتِّفاقِ على أنّ الضمةَ في **(جاء زيدٌ)** رفعٌ، والفتحةَ في **(رأيتُ زيدًا)** نصبٌ، والكسرةَ في **(مررتُ بزيدٍ)** جرٌّ، ونوعُ الشَّيءِ يستلزِم حقيقتَه، وبأنّه يلزم مِنَ القولِ بأنه معنويٌّ أنْ يُعرَّف بأنه اختلافُ حركةِ الآخيرِ أو تغييرُه بسببِ عاملٍ؛ ومِن هنا لا تكون الضمّةُ في **(جاء زيدٌ)** إعرابًا؛ لأنّ الاختلافَ

---

(١) ينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٤٤ – ٢٤٥).

(٢) الكتاب (١ / ١٣ – ١٤)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ١١٦)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٣)، والمساعد (١ / ١٩)، وهمع الهوامع (١ / ٥٤ – ٥٥)، والإعراب وعلاقته بالمعنى في النحو العربي لشيخنا أ.د محمد إبراهيم محمد عبد الله (ص: ١٣).

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ٩٨ – ٩٩).

(٤) ينظر: المتبع في شرح اللمع (١ / ١٤٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٥٢ – ٥٤).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ١١٥ – ١١٦).

(٦) ينظر: الإيضاح للفارسي (ص: ١١)، والعسكريات له (ص: ١٤٥)، وشرح اللمع للثمانيني (١ / ٢١٣)، وشرح ملحة الإعراب للحريري (ص: ٦٠)، والمتَّبَع في شرح اللمع للعكبري (١ / ١٤٣)، واللباب في علل البناء والإعراب له (١ / ٥٢)، والمقرب لابن عصفور (ص: ٦٩)، والموفور مِن شرح ابن عصفور لأبي حيان (ص: ١٣٣)، وشرح المرادي على الألفية (١ / ٤٥)، وشرح الأنموذج لجمال الدين الأرْدُبِيلِيّ (ص: ٨٠ – ٨٢)، والتعريفات للجرجاني (ص: ٢٩)، والتصريح (١ / ٢١٠)، وهمع الهوامع (١ / ٥٤)، وشرح الحدود النحوية للفاكهي (ص: ١٦٠)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ٥٤ – ٥٥)، وشرح المغني للشيخ محمد الميلاني (ص: ٤٤ – ٤٥)، والتحفة السنية (ص: ١٩)، والمعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة عزيزة فوال بابتي (١ / ١٩٥).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والتغييرَ لا يُتَصَوَّرانِ في حالٍ واحدةٍ، وتقديرُ صِحَّتِه تعسُّفٌ مُسْتَغْنًى عنه [١]، ويُرَدُّ على الوجهِ الأول – عندي – بأنَّ القائلَ بكونِ الإعرابِ معنويًّا لا يُطْلِقُ على الضمّةِ والفتحةِ والكسرةِ أنواعَ الإعرابِ، بل يُطْلِقُ عليها علاماتِ الإعرابِ، ويُطْلِقُ على الرَّفعِ والنصبِ والجرِّ والجزمِ وحدَها أنواعَ الإعراب [٢]، وعليه تسقط دعوى الاتِّفاق، ومِنَ البدهيِّ أنّ المخالف لا يُرَدُّ عليه بما لا يقول به في مذهبِه، وإذا أُطْلِق على الحركاتِ الرفعُ والنصبُ والجرُّ، فإنها بمَعانيها اللغويَّةِ لا بمَعَانيها الاصطلاحيّةِ على ما نصَّ عليه الإمامُ ابنُ عصفور [٣].

غير أنه يترجَّح – عندي – أن يكون الإعرابُ لفظيًّا؛ لأنه الكاشفُ عن المعاني المقصودةِ من الكلامِ، والدالُّ على مرادِ المتكلمِ، والأصلُ في كلِّ ما يدل على المعنى أن يكون لفظيًّا، وجعلُ ما يدلُّ على المعنى معنويًّا مع إمكانِ جعلِه لفظِيًّا حريٌّ بأنْ يُردَّ.

ثانيا: تعريف البناء في اللغة والاصطلاح:

أمّا **(البِناء)** فمصدرٌ لفعلٍ ثلاثِيّ **(بَنَى يَبنِي)**، وهو نقيضُ الهدمِ، ومثلُه في المصدريّةِ: **(البَنْيُ، والبُنْيَانُ، والبِنْيَة، والبِناية، والبِنَى)** [٤]، ويُستَعْمَلُ في اللغة **(البناء)** بمعنى: المَبْنِيّ [٥] مِن بابِ استِعمالِ المصدرِ بمعنى اسمِ المفعولِ، وقد بيَّن ابنُ سيده العلاقةَ بين المعنى اللغويِّ والمعنى الاصطلاحِيِّ، فقال ما نصُّه: "والبناء:

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (٧٣/١)، وشرح ابن الحاجب على كافيته (٢٣٧/١– ٢٣٩).

(٢) قال الخضري: "...، والخلافُ إنما يظهر في الضمّةِ وأخواتِها فعلى أنه لفظيٌّ هي نفسُ الإعراب، ويُعرَّفُ حينئذٍ بأنه الحركاتُ ونُوَّابُها التي يجلبها العاملُ، وعلى أنه معنويٌّ علامتُه، ويُعرَّفُ حينئذٍ بأنه تغييرُ أواخرِ الكلم إلخ، والرَّفعُ على الأولِ هو نفسُ الضمّةِ وما ناب عنها، وعلى الثاني تغييرٌ مخصوصٌ علامتُه ذلك". حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية (١ / ٣٥).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٣٣).

(٤) **(ب ن ي)** تهذيب اللغة (١٥ / ٤٩٠)، والصحاح (٦ / ٢٢٨٦)، والمحكم (١٠ / ٤٩٨ – ٥٠٠).

(٥) **(ب ن ي)** المحكم (١٠ / ٤٩٩ – ٥٠٠) .

لزوم آخرِ الكلمةِ ضربًا واحدًا مِنَ السكون أو الحركةِ لا لشيءٍ أحدث ذلك مِنَ العوامل، وكأنهم سَمَّوه بناءً؛ لأنه لما لزم ضربا واحدا، فلم يتغيَّرْ تغيُّرَ الإعرابِ سُمِّي بناءً، من حيث كان البناءُ لازمًا موضعًا لا يزول مِن مكانٍ إلى غيرِه، وليس كذلك سائرُ الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة" (١).

وأمَّا **(البناء)** في الاصطلاحِ النحويِّ فإنه مشتركٌ بين ثلاثةِ معانٍ كنظيرِه **(الإعراب)**، **أحدها:** أن يكون بمعنى صيغة الكلمة، فيقال: **(بناء الكلمة)**، و**(بنية الكلمة)** بمعنى صيغتها وهيئتها، **والثاني:** أن يكون بمعنى الإسناد، وعليه يقال **(الفعلُ المبنِيّ للمعلوم، والمبنِيُّ للفاعلِ)** بمعنى المسند إلى المعلوم، والمسند إلى الفاعل، ويقال: **(المبني للمجهول، والمبني للمفعول، والمبني لِمَا لَم يُسَمَّ فاعلُه)**، بمعنى المسند إلى المجهول، والمفعول، وما لم يُسَمَّ فاعلُه، **وثالثُها:** ما يُقابل الإعرابَ.

وقد فرَّع بعضُهم على الخلافِ في الإعراب بمعناه الاصطلاحِيِّ أنّ البناءَ مختَلَفٌ في حقيقتِه بين أنْ يكون لفظِيًّا فيُعَرَّف بأنه: **(ما جِيء به لا لِبيانِ مقتضَى عاملٍ مِن شبْهِ الإعراب، ولـيس حكايةً، أو إتباعًا أو نقلا أو تخلُّصًا مِن سكونين)**(٢)، وعلى القول بأنه معنوي يُعرَّف بـ **(لزوم آخِرِ الكلمةِ ضربًا واحدًا لا لِشَيءٍ أَحدَثَ ذلك مِنَ العوامِلِ)** (٣)، أو **(عدم تغييرِ أحوالِ أواخِرِ الكلم لاختِلافِ العوامِلِ الداخلةِ عليها)** (٤).

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم (ب ن ي) (١٠ / ٥٠٠).

(٢) همع الهوامع (١ / ٥٨)، وينظر: تسهيل الفوائد (ص: ١٠)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩٦ – ١٩٨)، والمقاصد الشافية (١ / ٧١)، والمساعد (١ / ٣٢)، وشرح الحدود النحوية للفاكهي (ص: ١٦١ – ١٦٢)، وفرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية لعلي الحلبي (١ / ٢٤٠ – ٢٤١)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ٥٥).

(٣) همع الهوامع (١ / ٥٨)، وينظر: الخصائص (١ / ٣٧)، وشرح اللمع للثمانيني (١ / ٢١٤)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٦٦)، وفرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية لعلي الحلبي (١ / ٢٣٩)، وشرح الحدود النحوية للفاكهي (ص: ١٦٢).

(٤) ينظر: الإيضاح للفارسي (ص: ١٥)، والعسكريات للفارسي (ص: ١٤٥)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١ / ١٠٠)، واصطلاحات الفنون (١ / ٣٤٤).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والحقُّ أنّ الخلاف في حقيقةِ الإعراب لا يلزم منه الخلافُ في حقيقة البناء؛ لأنهما متناقضان، ومِنَ البدهِيِّ أنّ وقوعَ الشَّيْءِ في النقيضِ لا يلزم منه وقوعُه في النقيضِ الآخر، ولم يثْبُتْ في حقيقةِ البناءِ الخلافُ بينَ أن يكونَ لفظِيًّا وأن يكونَ معنويًّا إلا عند المتأخِّرين مِن أمثالِ الشيخ خالدٍ الأزهريِّ (١)، والسيوطِيِّ (٢)، والفاكهِيِّ (٣)، والأشمونِيِّ (٤).

والظاهرُ مِن نصوصِ الجمهورِ أنّ البناء معنويٌّ حيث عرَّفوه بأنه: **(لزومُ آخِرِ الكلمةِ حالةً واحدةً لغَيرِ عاملٍ ولا اعتِلالٍ)** (٥)، بغضِّ النظَرِ عن مذهبِهم في حقيقةِ الإعرابِ، ومنهم مَن يُخلِّط بينَ المذهبَين كابنِ مالك حيث عرّف البناءَ بما يُفيد أنه لفظيٌّ في كتابه **(التسهيل)**، فقال: **(ما جِيءَ به لا لبيانِ مقتضَى عاملٍ مِن شبْهِ الإعراب، وليس حكايةً، أو إتباعًا أو نقلا أو تخلُّصًا من سكونين)** (٦)، في حين أنه عرَّفه بما يفيد أنه معنويٌّ في شرحِه على **(عمدة الحافظ)**، فقال: "والبناءُ لزومُ الآخِرِ دون عاملٍ سكونًا أو حركةً أو حذفًا قائما مقام السكون، أو حرفا قائما مقام الحركة" (٧).

والمرادُ بالإعرابِ في هذا البحثِ معناه المقابل للبناءِ، كما تبيَّن في عَنْوَنَةِ البحث بـ **(علامات الإعراب بين الحركات والحروف)**، وكما سيتضح أكثر في طياتِ البحث بإذن الله تعالى.

---

(١) شرح الأزهرية في علم العربية (ص: ١٠)، وينظر: فرائد العقود العلوية (١ / ٢٣٩ – ٢٤١).
(٢) ينظر: همع الهوامع (١ / ٥٨).
(٣) ينظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي (ص: ١٦١ – ١٦٢).
(٤) ينظر: منهج السالك (١ / ٥٥).
(٥) المحكم **(ب ن ي)** (١٠ / ٥٠٠)، وشرح شذور الذهب (ص: ١٠٠)، والتحفة السنية (ص: ٢٢)، وينظر نحو ذلك في الخصائص (١ / ٣٧)، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك (١ / ١٠٩)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٧٣)، وهمع الهوامع (١ / ٥٨)، والمعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة عزيزة فوال بابتي (١ / ٣١١)، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص: ٢٦).
(٦) تسهيل الفوائد لابن مالك (ص: ١٠)، وينظر: شرح التسهيل (١ / ٥٣ – ٥٤)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩٦ – ١٩٨)، والمقاصد الشافية (١ / ٧١)، والمساعد (١ / ٣٢)، وهمع الهوامع (١ / ٥٨)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ٥٥).
(٧) شرح عمدة الحافظ (١ / ١١٢).

المبحث الثاني

علامات الإعراب والبناء

مِن خلالِ المبحثِ السابق من الخلافِ في تعريف الإعراب والبناء يظهر أنّ مصطلحَ **(علامات الإعراب والبناء)** لا يثبت إلا على القولِ بأنّ الإعرابَ والبناءَ مِنَ الأمورِ المعنويَّةِ، التي تُعْرَفُ مِن خلالِ علاماتِها وآثارِها كالعقلِ والرُّوحِ، والنَّفْسِ، وأمّا على القولِ بأنهما مِنَ الأمورِ الحِسِّيّةِ التي تُدرَك بحاسَّةِ السمعِ، فلا تثبت علاماتُ الإعرابِ والبناءِ مطلقا، وما يُسَمَّى بعلاماتِ الإعراب هو أنواعُ الإعراب بأعيانِها، وأمّا على القولِ بأنّ البناءَ شيءٌ لفظيٌّ، فله أنواعٌ دونَ علاماتٍ، والإعرابُ هو الذي يثبت له أنواعٌ وعلاماتٌ على القولِ بأنه معنويٌّ.

فعلى القولِ بأنّ الإعرابَ شيءٌ لفظيٌّ فأنواعُه عشرةٌ على المشهور، وعليه لا يصِحُّ القولُ بأنها أربعةٌ إلا على تجاهُلِ الفروع اكتفاءً بالأصولِ، وأنواعُ الإعرابِ هي: **(الضمة، والفتحة، والكسرةُ، والسكون أو الوقف، والألف، والواو، واليـاءُ، والنون، وحذف حرف العلة، وحذف النون)**، ويُطلَق على **(الضمة)**، الرفعُ، وعلى **(الفتحة)** النصبُ، وعلى **(الكسرة)** الجرُّ والخفض، وعلى **(السكون والوقف)** الجزمُ عند البصريين لتمييزِها عن حركات البناء التي لا يُغيِّرها العاملُ [(١)]، وعليه فالرفع والنصب والجر والجزمُ ألقابُ الإعرابِ وأنواعُه، وأمّا على القولِ بأنّ الإعرابَ شيءٌ معنويٌّ فأنواعُه أربعةٌ هي الرفعُ والنصبُ والجرُّ والجزمُ، وعلاماتُه عشرةٌ،

---

(١) قال سيبويه: "...، وهذه المجاري الثمانيةُ يجمعُهنّ في اللفظِ أربعةُ أضرُبٍ، فالنصبُ والفتحُ في اللفظِ ضربٌ واحدٌ، والجرُّ والكسرُ فيه ضربٌ واحدٌ، وكذلك الرفعُ والضمُّ، والجزمُ والوقفُ، وإنما ذكرتُ لك ثمانيةَ مَجارٍ لأفرُقَ بين ما يدخله ضربٌ مِن هذه الأربعةِ لِمَا يُحدِثُ فيه العاملُ، وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغيرِ شيءٍ أحدَثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلِّ عاملٍ منها ضربٌ مِنَ اللفظِ بالحرفِ، وذلك الحرفُ حرفُ الأعراب" الكتاب (١ / ١٣).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهي: **(الضمة، والفتحة، والكسرةُ، والسكون، والألف، والواو، والياءُ، والنون، وحذف حرف العلة، وحذف النون)**، على ما هو المشهورُ في الكتب النحويّةِ التعليميّةِ. وفي ذلك يقول الخضريُّ: "...، والخلافُ إنما يظهر في الضمّةِ وأخواتِها فعلى أنه لفظيٌّ هي نفسُ الإعراب، ويُعرَّفُ حينئذٍ بأنه الحركاتُ ونُوَّابُها التي يجلبها العاملُ، وعلى أنه معنويٌّ علامتُه، ويُعرَّفُ حينئذٍ بأنه تغييرُ أواخرِ الكلم إلخ، والرَّفعُ على الأولِ هو نفسُ الضمّةِ وما ناب عنها، وعلى الثاني تغييرٌ مخصوصٌ علامتُه ذلك" (١).

وكذلك البناء يُطلَق على حركاتِه وما ينوب عنها أنواعُه وألقابُه على القولِ بأنه لفظيٌّ، وعلى القولِ بأنه معنويٌّ – وهو **(لزومُ آخر الكلمةِ حالةً واحدةً لغير عامل واعتلالٍ)** – ليس له أنواعٌ، بل نوعٌ واحدٌ هو لزومُ الآخِرِ، ويُطلق على حركات البناء وما ينوب عنها علاماتُه، ولا يصح بحالٍ حصرُ أنواع البناء في الحركات الثلاثة مع السكون؛ لثبوت البناء على حرف وحذفٍ، ولا يندرج الحرفُ والحذفُ في الحركات، كما أنهما لا يندرجان في معنى البناء.

انقسام الإعراب والبناء إلى حركات وحروف

تُطْلَقُ **(الحركة)** في اللغة على ضدّ السكون، ويقال فيها **(الحَراك)** كـ **(هَلاك)**، ومنه **(حرَّكْتُه فتَحَرَّك)** (٢)، وفي الاصطلاحِ عبارةٌ عن تَحْرِيك العُضوِ الذي هو الشفتان عند النطق بالصوتِ، فالضمةُ تحريكُ الشفتين بالضم عند النُّطق بالحرفِ، والفتحةُ فتحُ الشفتَين عند النطق بالحرفِ، والكسرةُ تحرُّكُ العضوِ بالكسرِ مع مقارنة الحرفِ، والسكونُ هو خلوُّ العضوِ مِنَ الحركاتِ عند النطق بالحرفِ (٣). وأمّا **(الحرف)** في اللغة فهو مشترَكٌ بين معنَيَينِ مشهورَين حيث يُستعمَلُ بمعنى

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية (١ / ٣٥).
(٢) الصحاح (ح ر ك) (٤ / ١٥٧٩).
(٣) نتائج الفكر للسهيلي (ص: ١٠٠ – ١٠١).

الطرف، وبمعنى الناقة الضامرة الصلبة، أو المهزولة تشبيهًا لها بحرفِ الجبل [١]، وكلُّ ما اشتُقَّ مِن مادَّتِه فإنَّ معناه يعود إلى معنى الحدّ والطرَفِ [٢]، ومِنَ الاستعمالِ اللُّغَوِيِّ الأصلِيِّ قولُه تعالى: ﴿**وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ**﴾[٣]، وفي الاصطلاحِ اللغوي يُطلَق **(الحرف)** على جزءٍ مِنَ الصوتِ [٤].

والعلاقةُ بين الحركةِ والحرفِ مِنَ القوةِ بمكانٍ فهما بمنزلةِ ذاتٍ وعرَضٍ، فالحرفَ ذاتٌ بالنسبةِ للحرفِ، وإن كان عرَضًا بالنسبةِ للعضوِ، والحركةُ عرَضٌ بالنسبة للحرفِ، وعليه يقال: **(حرفٌ متحرِّك)**، أو هما بمنزلة عرَضَينِ يشتركان في محلٍّ واحدٍ، وهو العضوُ، ومِن هنا يُعَدُّ الصَّوْتُ مُرَكَّبًا مِنَ الحرفِ والحركةِ، يقول الإمامُ ابنُ جِنِّي رحمه الله: "اعلم أنّ الصوتَ عَرَضٌ يخرج مع النَّفَسِ مستطِيلا متَّصِلا حتى يعرِض له في الحَلْق والفمِ والشَّفَتَين مَقَاطِعُ تثنيه عن امتِدادِه واستِطالتِه، فيُسَمَّى المقطَعُ أينما عرض له حرفا" [٥].

وبالنسبة للعلاقةِ بين حركاتِ الإعراب وحروف الإعراب فالأمرُ أظهر؛ لأنّ الحركاتِ التي هي الضَّمَّةُ والفتحةُ والكسرةُ أبعاضُ حروفِ المدِّ واللِّينِ التي هي الواو والألفُ والياء، فالفتحةُ بعضُ الألف، والكسرةُ بعضُ الياءِ، والضّمّةُ بعضُ الواو؛ ومِن هنا كان مُتَقَدِّمو النحويين يُسَمُّون الفتحةَ الألفَ الصغيرةَ، والكسرةَ الياءَ الصغيرةَ، والضمةَ الواوَ الصغيرةَ، وقرَّر ابنُ جِنِّي ذلك بأنهم على طريقٍ مستقيمةٍ، فقال: "...، ألا ترى أنّ الألفَ والياءَ والواوَ اللواتي هُنّ حروفٌ توامٌّ كوامِلُ قد تجدهن في بعضِ الأحوالِ أطولَ وأتمَّ منهنّ في بعضٍ، وذلك قولك: **(يخاف، وينام)**، و**(يسير، ويطير)**، و**(يقوم، ويسوم)**، فتجد فيهن امتدادًا واستطالةً ما، فإذا

---

(١) الصحاح **(ح ر ف)** (٤ / ١٣٤٢).
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (١ / ١٣ – ١٧).
(٣) (الحج: ١١).
(٤) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي (ص: ١٠٠).
(٥) سر صناعة الإعراب (١ / ٦).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أُوقِعَت بعدهنّ الهمزةُ أو الحرفُ المدغَمُ ازدَدْنَ طُولًا وامتِدادًا" (١). ومِن هنا يُعَدُّ الإعرابُ بحروفِ المد الثلاثةِ مِن بابِ تنزيلِها منزلةَ أبعاضِها التي هي الحركاتُ، فكما تُنَزَّلُ الحركةُ منزلةَ حرفِ المد في نحو: **(يَسْعَون، ويهدُون، وتهدِين يا هند)** على أنّ الفتحة تدلُّ على الألف المحذوفة، والضمّة تدلُّ على الواو المحذوفة، والكسرة تدلُّ على الياء المحذوفة، فإنّ حروفَ المد تقوم مقامَ الحركات في باب الإعرابِ والبناءِ، وأما رابعُ حروف الإعراب الذي هو النونُ فقد نصَّ السيرافيُّ على أنه أقربُ الحروفِ إلى حروفِ المد الثلاثةِ بقوله: "...، واحتاجوا بعد هذه الحروفِ – أي: حروفِ المضارعة الهمزة، والياء، والتاء – إلى حرفٍ رابعٍ، فكان أقرَبَ الحروفِ مِن حروفِ المدِّ واللين النونُ؛ وذلك أنها غُنَّةٌ في الخَيشومِ تجري كما تجري حروفُ اللينِ في مواضعِها، وتكون إعرابًا في قولك: **(تفعلان، ويفعلون، وتفعلين)**، وتكون لضميرِ جماعة المؤنث في قولك: **(قَعَدْنَ)** في مكان **(قعدوا)**، و**(قمْن)** في مكان **(قاموا)**، وتُبْدَلُ منها الألفُ في الوقفِ في قولك: **(رأيتُ زيدًا)**، فجعلوا النونَ هو الحرفُ الرابعُ، والله أعلم" (٢).

ويظهر من هذا النصِّ العلاقةُ القويَّة بين النون وحروف المد الثلاثةِ، كما ظهرت في عدة أبوابٍ نحوية، منها أنّ همزةَ المضارعةِ في مقابل ألف المد، والتاءُ بدلٌ مِن واوِ المدِّ، ثم ثالثُهما الياء، فأُلْحِقَتِ النونُ بها، ومنها أنّ النونَ عُدَّت من حروفِ الإعراب مع حروفِ المد الثلاثةِ، ومنها أنّ النونَ عُدَّتْ ضميرا كما أنّ حروفَ المدِّ الثلاثةِ مِنَ الضمائر، فالألفُ ضميرُ المثنَّى مطلقا، والواوُ ضمير جمعِ الذكور، والياءُ ضمير المتكلم، والمخاطبةِ، ومِن هنا كانت النونُ ضميرَ جمعِ الإناث، بالإضافةِ إلى أنه يُبْدَلُ الألفُ من التنوين الذي هو عبارةٌ عن نون ساكنةٍ.

---

(١) سر صناعة الإعراب (١ / ١٧).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١ / ٢٥)، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم (١ / ١٧٠)، وأمالي ابن الشجري (٢ / ١٦٩).

ومِن هنا يتجلَّى أنّ الإعراب يكون بالحروفِ كما يكون بالحركاتِ، وعلاماتُ الإعراب حركاتٌ وحروفٌ، كما هو المشهور بين الدارسين، غير أنّ الزجاجيَّ قرَّر أنّ الأعرابَ بالحركاتِ هو الذي يُثْبِتُه البصريون، وأما الإعرابُ بالحروفِ فهو للكوفيين، وهذا نصُّ كلامِه: "قد قلنا: إنّ الإعرابَ دالٌّ على المعاني، وإنّه حركةٌ داخلةٌ على الكلامِ بعد كمالِ بنائه، فهو عندنا حركةٌ نحوُ الضمة في قولك: **(هذا جعفرٌ)**، والفتحة من قولك: **(رأيتُ جعفرًا)**، والكسرة من قولك: **(مررتُ بجعفرٍ)**، هذا أصلُه، ومِنَ المُجمَعِ عليه أنّ الإعرابَ يدخل على آخِرِ حرفٍ في الاسمِ المتمكِّن والفعلِ المضارعِ، وذلك الحرفُ هو حرفُ الإعرابِ، فلو كان الإعرابُ حرفًا ما دخل على حرفٍ، هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين أنّ الإعرابَ يكون حركةً وحرفًا، فإذا كان حرفًا قام بنفسه، وإذا كان حركةً لم يُوجَد إلا في حرفٍ " (١).

ومُفَادُ هذا النصِّ أنّ الإعرابَ بالحروف مذهبُ الكوفيين دون البصريين، غير أنّ الزجاجيَّ استدرَكَ على نفسه بعد ذلك بما يفيد أنّ الإعرابَ قد يكون بالحروفِ على خلاف الأصل عند سيبويه وأصحابه، وذلك في الأمثلةِ الخمسة خاصّةً؛ هروبا مِنَ الإجحاف بها إذا أُعْرِبَتْ بالحركاتِ على الأصل؛ حيث تُجزَم حينئذ بالسكونِ على النون، فيقال: **(لم يفعلانْ، ولم يفعلونْ، ولم تفعلينْ)**، فيلزم مِن ذلك حذفُ الساكن الأوّلِ مِنَ الألفِ والواو والياء، وحذفُ ضمائرِ الرفع مِمَّا ينبغي سَدُّ البابِ الذي يُؤَدِّي إليه مِن أوّل الأمر (٢)، وعليه فالإعراب بالحروفِ أصلٌ عند الكوفيين كما أنّ الإعراب بالحركات كذلك عند الجميع، في حين أنّ الإعراب بالحروف خلافُ الأصلِ عند البصريين (٣)، ولا يكون إلا في دائرة ضيقة حصرها الزجاجي في الأمثلة الخمسة.

والتحقيقُ أنّ الإعراب بالحروفِ لم يثبت إلا على خلافٍ في جميع مواضعه المعروفةِ، كما سيتين في المباحث الآتيةِ بإذن الله تعالى

---

(١) الإيضاح في علل النحويين للزجاجي (ص: ٧٢).
(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحويين للزجاجي (ص: ٧٢ – ٧٣).
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٤).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفصل الأول

(إعرابُ الأسماءِ بين الحركات والحروف)

وفيه ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول : (إعراب الأسماء الستة)

-المبحث الثاني: (إعراب المثنى)

-المبحث الثالث: (إعراب جمع المذكر السالم)

التوطئة

يُطلق لفظُ **(اسم)** في الدراسةِ النحوية على ما يدل معناه بنفسه وإن لم يرتبط بغيره من الكلمات أصالةً، وهو أصلُ أقسام الكلماتِ الثلاثةِ [١]، وأشرفُها حتى وُضِع له اللفظُ الدالُّ عليه من مادة **(س م و)** التي تدل على السموِّ والعلو والارتفاع، على أنه سما على أخويه باستغنائه عنهما، وعدم استغنائهما عنه فصار اسما، وهو عند البصريين على وزن **(افع)** معدولا عن **(سِمْو)** كـ **(قِنو)**، أو عن **(سُمْو)** كـ **(عُضو)**، فحُذِفت لامُه، وعوِّض عنها بهمزة الوصل قبل لامِه، في حين نُقِل عن الكوفيين أنه من مادة **(و س م)**، وأصلُه: **(وَسْم)** بمعنى العلامة، فحُذِفت الواوُ التي هي الفاءُ، وعُوِّضَ عنها بهمزة وصلٍ، أو زيد في أوله همزةُ وصلٍ لابتدائه بالساكن لا للتعويض، وهو على وزن **(اعل)**، ومشتقاتُه التي تمسَّك بها البصريونُ مبنيةٌ على القلبِ المكانيِّ بنقل الفاءِ إلى موضعِ اللامِ؛ فصارت **(سمو)** على وزن **(عَلْف)**، ثم حُذِف عنها الفاءُ المقلوبةُ إلى موضع اللام، وعُوِّض عنها همزةُ الوصلِ في أولها، فصار **(اسم)** على وزن **(اعل)** [٢].

وقد أجمع النحاةُ على أن الأصلَ في الأسماء أن تكون معربةً، فتختلف أحوال أواخرِها باختلافِ العوامل الداخلة عليها، كما أجمعوا على أنها تُعرَب بالحركاتِ بجميع أنواعِها، ولا يُستثنى منها إلا الأسماء الستة والمثنى، وجمع المذكر السالم على أنها تعرف بحروف المد الثلاثةِ رفعا ونصبا وجرا، على خلافٍ فيها، وبما أنّ المتفق عليه لا يترتب على دراستِه غالبا إلا تحصيلُ حاصلٍ، فالبحث ينصب في الأبواب الثلاثةِ من الأسماء دون غيرها.

---

(١) ينظر: همع الهوامع (١ / ٢٢).

(٢) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (ص: ٢٥٥ – ٢٥٧)، وتهذيب اللغة (١٣ / ١١٧)، والصحاح (٦ / ٢٣٨٣)، والمحكم (٨ / ٦٢٤ – ٦٢٥)، والمرتجل في شرح الجمل (ص: ٦ – ٧)، وأسرار العربية (ص: ٣٥ – ٣٧)، والإنصاف (١ / ٦ – ١٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٢٥ – ٣٢)، والبحر المحيط (١ / ٦٠).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ودونك التفصيلَ في دراسة الأبواب الثلاثةِ على النحو الآتي

المبحث الأول

(إعراب الأسماءِ الستّةِ)

أولا: ألفاظُ الأسماء:

تُعَدُّ (**الأسماء الستّة**) مِنَ المصطلحاتِ المحصورةِ التي لا تحتاج إلى تعريفٍ بالحدِّ أو بالرسمِ؛ لأنّ اللائقَ بكلِّ معدودٍ أنْ يُعرَّف بذكرِ أفراده التي يتمثَّل فيها نحوُ كان وأخواتِها، وإن وأخواتها، وحروفِ الجر [١]، ومِن ثَمَّ فالأسماءُ الستّةُ هي (**أب، وأخ، وحمُ، وفم، وذو، وهن**)، على أنَّ مِنهم مَن زاد (**ذو**) الموصولةَ في لغةِ طيّء، ومَن زاد (**مَن**) في حكايةِ النكرةِ في الوقفِ، فيقال: (**مَنُو**) في الرفع، و(**مَنَا**) في النصب، و(**مَنِي**) في الجر [٢]، فتكون – حينئذٍ – ثمانيةً، في حينَ عدَّها الفراءُ خمسةً دون (**هن**) [٣]، وتبعه الزَّجَّاجِيُّ [٤]، وابنُ كيسان [٥]، والسهيلي [٦].

والجمهورُ على أنها سِتَّةٌ، وهو الحقُّ؛ حيث لا يُعْتَدُّ بما ورد في (**مَن**) عند الحكايةِ؛ لأنّ اختلافَه ليس بسببِ اختلافِ العوامل [٧]، وما هو إلا كاختِلافِ الحركاتِ في آخرِ (**حيث**) عندي، وأمّا (**ذو**) الموصولةُ فإنها تندرِجُ تحت التي بمعنى: صاحب، فلا تُقَيَّد عند ذكرِها، ولا يصح إسقاطُ (**هن**) لثبوت إلحاقِه بالباب

(١) همع الهوامع للسيوطي (١ / ١٩٠).
(٢) شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٥٨).
(٣) ارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٦)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٥٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ٤٩).
(٤) الجمل في النحو (ص: ٣)، وينظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٥٧).
(٥) الموفقي في النحو (ص: ٩٨).
(٦) نتائج الفكر (ص: ١١٣ – ١٢٠).
(٧) شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٥٨)، وينظر: همع الهوامع (١ / ١٢٨ – ١٢٩).

عن العرب في نقلِ الثقة على خلاف الأفصح [١]؛ ومِن هنا حُمِل إسقاطُ الزجّاجيِّ لها مِن بابِ التنبيهِ على أنّ إعرابَها بالحروفِ على خلافِ الأفصحِ في حين أنّ إعرابَ بقية الخمسةِ بالحروفِ هو الأفصَحُ، ولا يعني إسقاطُها إنكارَ الإعرابِ بالحروفِ فيها مطلقا، ولا تنبغي التسويةُ بين الأفصحِ والفصيحِ، وبين الكثيرِ الشائعِ والقليلِ النادرِ، والنُّحَاةُ يعقِدون كلامَهم على المشهور، ولا يلتفِتُون إلى القليل ولا إلى النادرِ [٢]. وهذه الأسماءُ كلُّها معتَلَّةُ الأواخِرِ على وزن **(فَعَل)** كـ **(عَصَا)**؛ بدليلِ جمعِها على **(أفعال)**، واسْتُثْنِيَ منها **(فم)** على أنه في الأصلِ **(فَوْه)** ساكنُ العينِ كـ **(سَوْط)** [٣]، وعن الفراء أنّ **(أخ)** على وزن **(قَلْب)**، وعن الخليلِ والزجّاج أنّ **(ذو)** كذلك أيضا [٤].

لغاتها:

إذا حُذِف مِن لفظِ: **(الفم)** الميمُ، وكان **(ذو)** بمعنى صاحب، وأُفْرِدا، وسلِمَا مِنَ التصغيرِ، وأُضِيفَا إلى غيرِ ياءِ المتكلم، وجب أنْ يكونَ في آخِرِهما الواوُ رفعًا، والألفُ نصبًا، والياءُ جرًّا، وأمّا **(الأب، والأخ، والحم)** فالمشهورُ الأفصَحُ مِن كلامِ العربِ أنها إذا أُفْرِدَتْ، وسلِمَتْ مِنَ التصغيرِ، وأُضِيفَتْ إلى غيرِ ياءِ المتكلم أنْ يكونَ في آخِرِها الواوُ رفعا، والألفُ نصبا، والياءُ جرا، وهو ما يُسَمَّى بلغة الإتمامِ، وعلى خلافِ الأفصحِ أنْ تُقْلَب لاماتُها ألفًا، وتُقدَّر عليها حركاتُ الإعرابِ، كما

(١) الكتاب (٣/٣٦٠)، وينظر:شرح الكتاب للسيرافي (٤/١١٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٤٤)، وارتشاف الضرب (٢/٨٣٦)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٥٧)، وشرح ابن عقيل (١/٤٩).

(٢) ينظر: البسيط (١ / ١٩٢ – ١٩٣)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير (١ / ٣٤٤ – ٣٤٥).

(٣) ينظر: المسائل المشكلة للفارسي (ص: ٤١)، والبسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩١ – ١٩٢)، والكافي في شرح الهادي للزنجاني (١ / ٢٩١)، وشرح المرادي على الألفية (١ / ٦٧ – ٦٨)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٥٩).

(٤) ينظر: حاشية ابن هشام الكبرى (ص: ٧٨ – ٧٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تُقدَّر في الأسماء المقصورةِ على لغةِ القصر، وأنْ تُحذف منها لاماتُها اعتباطًا، فتُعْرَبُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على العين، على المعروفِ بلغةِ النقصِ (١).

وأمّا (**الهَنُ**) فالأفصحُ أنْ يُعرَبَ بالحركاتِ على النونِ مطلقا كـ (**يد**)، وعلى خلافِ الأفصح أنه إذا كان مفردا مكبَّرًا مضافا إلى غير ياء المتكلم أن يكون في آخِرِه الواوُ رفعًا، والألفُ نصبًا، والياءُ جرا (٢).

الخلافُ النحوِيُّ في إعرابها:

قد حصر أبو حيان الخلافَ في إعرابِ الأسماءِ الستةِ على لغةِ الإتمامِ في عشرة أقوال (٣)، وزاد عليها السيوطِيُّ واحدًا (٤)، غيرَ أنِّي جمعتُ قولَيهما في تسعةِ أقوالٍ؛ لِتَدَاخُلِ ثلاثةِ أقوالٍ منها كأنها قولٌ واحدٌ، ثم ظفرتُ بقولَين آخَرَين في كتب غيرِهما، على النحو الآتي:

الأول: أنّ هذه الأسماءَ معتلةُ الأواخرِ، ولم يُحذَف منها لاماتُها، فهي معرَبَةٌ بالحركاتِ المقدَّرةِ، والأصلُ في (**أبُو زيد**): جاء أَبَوُ زيدٍ، فحُرِّكت عينُ الكلمة

(١) ينظر: نتائج الفكر (ص: ١١٣ – ١٢٠)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥٠ – ٢٥١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ١٨٣ – ١٨٤)، والمنهاج في شرح الجمل (١ / ١٧٢ – ١٧٣)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٦٩)، وشرح المرادي على الألفية (١ / ٦٥ – ٦٦)، وأوضح المسالك (١ / ٤٤ – ٤٩)، وشرح شذور الذهب (ص: ٦٦ – ٧١)، وشرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٤٩ – ٥٢)، والتصريح (١ / ٢٢١ –٢٢٧)، وشرح الأنموذج للأردبيلي (ص: ٨٣ – ٨٦)، وشرح المغني للشيخ محمد بن عبد الرحيم الميلاني (ص: ٤٨ – ٤٩)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٩ – ١٣١).

(٢) ينظر: نتائج الفكر (ص: ١١٣ – ١٢٠)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥٠ – ٢٥١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ١٨٣ – ١٨٤)، والمنهاج في شرح الجمل (١ / ١٧٢ – ١٧٣).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٧٥ – ١٨٥).

(٤) ينظر: همع الهوامع (١ / ١٢٥ – ١٢٨) .

بحركة الإتباع، فصار: جاء أبُوُ زيد، فاستُثقِلتِ الضمةُ على الواو فحُذِفَتْ تخفيفًا، فصار **(جاء أبُو زيدٍ)**، و**(رأيتُ أبا زيدٍ)**، أصلُه: رأيت أبَوَ زيد، فتحرَّكَتِ الواوُ وانفتح ما قبلها، فقُلِبت ألفا، و**(نظرتُ إلى أبِي زيدٍ)** أصله: إلى أبَوِ زيدٍ، فحُرِّكَتِ اللامُ بحركةِ الإتباعِ فصار: إلى أبِوِ زيد، فاستُثقِلت الكسرةُ على الواوِ فحُذِفَت تخفيفًا، فصار: إلى أبِوْ زيد، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً لوقوعِها ساكنةً بعد كسرةٍ، فصار: إلى أبِي زيد [١]، وهو ما نُسِب إلى الجمهورِ مطلقا [٢]، وإلى جمهور البصريين [٣]، والأخفشِ [٤]، واختاره ابنُ عصفور [٥]، وابنُ مالكٍ على أنه الأصحُّ [٦]، وأبوحيان[٧]، وابنُ عقيل [٨]، ونسبه السيوطيُّ إلى ابنِ هشام [٩].

---

(١) ينظر: المقتضب (٤ / ٢٣١)، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٧٠٠)، وشرح اللمع للثمانيني (١ / ٢٧٥ – ٢٧٧)، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٢٤٣ – ٢٤٤)، والمتَّبَع في شرح اللمع (١ / ١٩٠)، ونتائج الفكر للسهيلي (ص: ١١٣)، والإنصاف (١ / ١٧ – ٢١)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين، (١ / ٣٤٥ – ٣٦٠)، والموفور من شرح ابن عصفور (ص: ١٣٥)، والمقاصد الشافية (١ / ١٤١ – ١٤٢).

(٢) ينظر: النكت للسيوطي (ص: ٢١٧ – ٢١٨).

(٣) الإنصاف (١ / ١٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٠)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٥)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٦)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٢)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٦).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٧)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٨٨).

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٤ – ٥٥).

(٦) تسهيل الفوائد لابن مالك (ص: ٩)، وشرح التسهيل له ١ / ٤٨ – ٤٩)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٧٥)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٢ – ٦٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٦).

(٧) التذييل والتكميل (١ / ١٧٥ – ١٧٦)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٦)، والنكت الحسان (ص: ٣٦).

(٨) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٤٤).

(٩) همع الهوامع (١ / ١٢٦).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد استفاضَتْ نسبةُ هذا القولِ إلى سيبويه [١]، والظاهرُ أنه مأخوذٌ مِن نصِّه في إعرابِ المثنَّى وجمعِ المذكَّرِ السالمِ حيث أطلَق على الواوِ والألفِ والياءِ حروفَ الإعرابِ [٢]، بمعنى أنها تجري عليها حركاتُ الإعرابِ المقدَّرةُ، فكان إطلاقُ ذلك على حروفِ المدِّ في أواخِرِ الأسماءِ الستَّةِ مِن باب أولى؛ لأنّ حروفَ المدِّ في آخِرِ المثَنَّى وجمعِ المذكَّرِ السالمِ زائدةٌ بالإجماع في حين أنّها في آخِرِ الأسماءِ الستَّةِ لاماتُ الكلمةِ في ظاهرها، فكونُ الأصليِّ حرفَ الإعرابِ أَوْلَى مِنَ الحرفِ الزائدِ، كما نُسِب أيضا إلى أبي علي الفارسيِّ [٣]، والصريحُ في كتبِه أنّ حروفَ المدِّ في الأسماءِ الستةِ حروفُ الإعرابِ [٤]، ثم انبهم مذهبُه بين أنْ يكونَ الإعرابُ بحركاتٍ مقدَّرَةٍ عليها، وبين أنْ يكونَ الإعرابُ بالانقِلابِ والتغيُّرِ، وأن تكونَ حروفُ المدِّ هي الدَّوالُّ على الإعرابِ كما أنها حروفُ الإعرابِ في الوقتِ نفسِه، ومِن هنا تعدَّدَت الأقوالُ المنسوبةُ إليه، وظاهرُ أكثرِ كتبِه أنّ إعرابَها بحركاتٍ مقدرةٍ [٥]،

---

(١) ينظر: المقتضب (٢ / ١٥١ – ١٥٣)، والبسيط (١ / ١٩٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٠)، واللباب (١ / ٩٠)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (ص: ٣٤٦ – ٣٤٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٨٨)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧٠، ٧٤)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥١)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٥ – ١٧٦)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٧)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٢)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٣)، والصفوة الصفية (١ / ٩٩ – ١٠٢)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٦)، وبلوغ الأرب للأنصاري (ص: ٨٩).

(٢) ينظر: الكتاب (١ / ١٧ – ١٨).

(٣) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩٥)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١ / ٣٤٨)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٥ – ١٧٦)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٢ – ٦٣)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٦) .

(٤) ينظر: التعليقة (١ / ٢٨ – ٣١)، والعضديات (ص: ١٨٥)، والبصريات (٢ / ٨٩٥ – ٨٩٦)، والمسائل المشكلة (ص: ٢١٨ – ٢٢٠)، والتكملة (ص: ٤٩).

(٥) التعليقة (١ / ٢٨ – ٣١)، والمسائل المشكلة (ص: ٢١٨ – ٢٢٠)، والتكملة (ص: ٤٩).

وظاهرُ كتابه **(البصريات)** أنه بالانقِلابِ والتغيُّرِ [١]، ومِن هنا قال الرضيُّ عنه: "وقال أبو علي: إنها حروفُ إعرابٍ، وتدل على الإعراب، فإنْ أراد أنها كانت حروفَ إعرابٍ يدور الإعرابُ عليها، ثم جُعِلَتْ كالحركاتِ فذلك ما اخترْناه، وإنْ أراد أنّ الحركاتِ مقدَّرةٌ عليها الآنَ مع كونِها كالحركات الإعرابية، فهو ما حمل المصنف كلامَ سيبويه عليه" [٢].

وقد استُدِلَّ له بأنها تُعْرَب بالحركات في حالةِ الإفراد، والإضافةُ لا تُغَيِّر نوعَ الإعرابِ في الكلمة، وبأنها لو كانت علاماتِ الإعرابِ لصَحَّ حذفُها دونَ اختِلالِ الكلمةِ كما أنّ الكلمةَ لا تختَلُّ بحذفِ حركاتِ الإعرابِ [٣]، واستُدِلَّ له أيضا بأنّ الأصلَ في الإعراب الحركاتُ، وإذا أمكَن التقديرُ على وجهٍ يُوجَد معه النظيرُ فلا يُعدَلُ عنه، ومِن ثَمَّ لا يُحْمَلُ على الإعرابِ بالحروفِ لفرعيّته مع إمكان الحمل على الأصلِ [٤]، ويُمكِن أنْ يُرَدَّ عليه – عندي – بأنّ الأصلَ في الإعراب أن يكون بالحركات الظاهرة، وكونُه بالحركاتِ المقدرة فرعٌ عن الأصل كما أنّ الإعرابَ بالحروفِ فرعٌ عن ذلك الأصلِ أيضا، فيكون كلا المذهبين مبنِيًّا على الحملِ على الفرع سواءً بسواء، ولا يُورَدُ عليه أنَّ بقيةَ الأسماءِ المقصورةِ التي يُقدَّر على لاماتِها الإعرابُ لا ينقلِبُ ألفُها واوًا في الرفع ولا ياءً في الجر؛ لِما تتميَّز به مِن وجوبِ الإضافةِ بخلافِ بقية الأسماء المقصورةِ، وزاد ابنُ مالك أنّ هذه الأسماءَ قد تُستعمَل مجرَّدةً عن العوامل مثل **(أبو القاسم، وأخو زيد، وحمو هند)**، فإذا كان الإعرابُ بالحروفِ لزم وجودُ الإعرابِ بلا عاملٍ [٥]، ويرِد عليه عندي أنّ بقية

---

(١) ينظر: البصريات (٢ / ٨٩٥ – ٨٩٦).
(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٧٣ – ٧٤).
(٣) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩١ – ٩٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩١).
(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية (١ / ٣٤٦ – ٣٤٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٤٨ – ٤٩)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٦).
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٤٨ – ٤٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأسماءِ تُستعمَل في غير التركيب مضمومةً كـ**(زيدٌ، وهندٌ)**، وفي ذلك إعرابٌ بلا عامل.

الثاني: أنَّ الأسماءَ السِّتَّةَ تُعرَبُ بالحروفِ، فترفَعُ، وعلامةُ رفعِها الواوُ، وتُنصَبُ وعلامةُ نصبِها الألفُ، وتُجَرُّ وعلامةُ جرِّها الياءُ، بمعنى أنها محذوفةُ الأواخِرِ على وزنِ **(فَع)**، فالواوُ والألفُ والياءُ نائبةٌ عن الضمَّةِ والفتحةِ والكسرةِ، فكما أنَّ حركاتِ آخِرِ الكلمةِ زائدةٌ على بِنْيَةِ الكلمة، فإنّ هذه الأحرُفَ الثلاثةَ أيضًا كذلك، ومِن ثَمَّ فإنَّ الواوَ والألفَ والياءَ في أواخِرِ الأسماءِ السِّتةِ غيرُ لامِ الكلمةِ المحذوفةِ [١]، وهو المشهورُ في التصانيف، والمُتداوَلُ على الألسنةِ [٢]، وهو ما اختاره الزجاجيُّ [٣]، وابنُ كيسان [٤]، وابنُ جني [٥].

وقد نُسِب هذا القولُ إلى هشامٍ الكوفيِّ وحده في أحدِ قولَيْه [٦]، كما نُسِب إلى الكوفيين مطلقا [٧]، وإلى الأقلِّين مِنَ النحويّين [٨]، وإلى قطربٍ والزياديِّ مِنَ

---

(١) ينظر: المتبع في شرح اللمع (١ / ١٨٩ – ١٩٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥١)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٨٥ – ٢٨٨)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥٠)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٥ – ١٧٧)، وشرح قطر الندى (ص: ٤٦)، وشرح شذور الذهب (ص: ٦٦)، والتصريح (١ / ٢١٣ – ٢٢٠)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٥ – ١٣٦).

(٢) ينظر: شرح اللمحة البدرية (ص: ٦٢)، وشرح ابن عقيل على الألفية (١ / ٤٤)، وبلوغ الأرب في شرح شذور الذهب (ص: ٨٩)، وحاشية الصبان على شرح لأشموني (١ / ١٢٨ – ١٢٩).

(٣) الجمل في النحو للزجاجي (ص: ٣ – ٥)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٧٦)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٥ – ١٣٦).

(٤) ينظر: الموفقي في النحو لابن كيسان (ص: ٩٨ – ١٠٠).

(٥) اللمع لابن جني (ص: ٢٣ – ٢٤)، وينظر: المتبع في شرح اللمع للعكبري (١ / ١٨٩ – ١٩٠).

(٦) التذييل والتكميل (١٧٦/١) وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٣)، وهمع الهوامع (١٢٥/١).

(٧) الجمل في النحو للزجاجي (ص: ٣ – ٥)، وينظر: همع الهوامع (١ / ١٢٥ – ١٣٦).

(٨) ينظر: النكت للسيوطي (ص: ٢١٧).

البصريين [١]، ونقل ابنُ الحاجبِ عن الفرّاء أنّ حروفَ المدِّ فيها حروفُ إعرابٍ في نيّةِ الحركةِ، فردَّه بأنه إنْ أراد به أنّ الحركةَ مقدَرَةٌ عليها تقديرَها في **(عصا)** وجب أنْ يكون أصلُها ياءً أو واوًا، والألفُ الزائدةُ لا أصلَ لها بالاتِّفاق، وبأنه يوجِبُ أنْ تنقلِبَ الياءُ في النصب والجرِّ ألفا، وبأنه لم يثبت تقديرٌ في معرَبٍ، والاختلافُ فيه حاصلٌ [٢]، ثم جوّز أنْ يكونَ إعرابُها بالحروفِ الأصليةِ على سبيلِ النيابةِ، وأن تكونَ حروفُ المدِّ فيها مبدلةً مِن الحروفِ الأصليةِ كالمثنَّى وجمعِ المذكَّرِ السالمِ [٣].

وقد مال إليه ابنُ مالك، فذكر ما يفيد ترجيحَه مع تجويزِ أن تكون حروفُ المدِّ في آخرِها أصليَّةً وفاقا لابن الحاجب [٤]، ويُسْتَدَلُّ له بالحملِ على المثَنَّى وجمعِ المذكر السالم؛ لِتَعَدُّدِ معانيها بما تُضاف إليه كما تعدَّدَ المعنى فيهما، ولزومِ حروفِ العلةِ أواخرَها [٥]، وبأنه حملٌ على الأسهلِ الأقرب إلى ذهنِ المبتدئ، وعلى الظاهرِ

---

(١) ينظر: البصريات (٢ / ٨٩٦)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٩٠)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧١)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٦)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٥ – ١٣٦).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٧٧).

(٣) الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٧٧)، وينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٧٣ – ٧٤).

(٤) قال في ذلك: "...، ومنهم مَن جعل إعرابَها بحروفِ المدِّ على سبيلِ النيابةِ عن الحركات، وهذا أسهلُ المذاهبِ وأبعدُها عن التكلُّفِ؛ لأنّ الإعرابَ إنما جِيء به لبيانِ مقتضَى العامل، ولا فائدةَ في جعلِ مقدَّرٍ متنازَعٍ فيه دليلا، وإلغاءِ ظاهرٍ وافٍ بالدّلالةِ المطلوبة، ولا يمنع مِن ذلك أصالة الحروفِ؛ لأنّ الحرفَ المختلف البيان صالحٌ للدلالة أصلا كان أو زائدا" شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٤٣)، وينظر: شرح الكافية الشافية له (١ / ١٨١ – ١٨٣)، وشرح عمدة الحافظ له (١ / ١٢١ – ١٢٤).

(٥) ينظر: المتبع في شرح اللمع للعكبري (١ / ١٨٩ – ١٩٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥١ – ٥٢)، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٣٣)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٨٥ – ٢٨٦)، والكُنَّاش في علمي النحو والصرف (١ / ١٢٠)، وشرح الأنموذج للأردبيلي (ص: ٨٤ – ٨٥).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

السالمِ مِنَ التَّكلُّفِ [١]، وبأنه جبرٌ للوهنِ الذي عرض لهذه الأسماءِ مِن حذفِ لاماتِها [٢]. غيرَ أنه رُدَّ عليه بأنّ الحركاتِ الإعرابيةَ زائدةٌ على بِنْيَةِ الكلمةِ، وذلك يقتضِي أنْ تكونَ الحروفُ الإعرابيةُ زائدةً كذلك، ولما كانت الواوُ لامَ الكلمةِ عُرِف بطلانُ هذا القولِ، ولا تصِحُّ دعوى حذفِ الحروفِ الأصلية وزيادةِ حروفِ الإعرابِ مكانَها؛ لأنها تقتضِي بقاءَ **(فو)** و**(ذو)** على حرفٍ واحدٍ وهو مِمَّا لا نظيرَ له في العربية، أو مِمَّا لا يكون إلا على الشذوذ [٣]، وما يُؤَدِّي إلى وجهٍ شاذٍّ، فهو شاذٌّ، كما أنّ ما يؤدِّي إلى الباطلِ فهو باطل.

الثالث: أنّ حروفَ المدِّ هي لاماتُ الأسماءِ، وهي الدوالُّ على الإعراب في الوقتِ نفسِه، وليس فيها إعرابٌ لا ظاهرٌ ولا مقدَّرٌ، وهو ما نُسِب إلى سيبويه [٤]، وإلى الفارسي [٥].

وقد مال إليه العكبريُّ، ووصفه بأنه أقربُ الأقوال حينا [٦]، وبأنه مذهبٌ مستقيمٌ حينا آخرَ [٧]، ثم عقَّب على ذلك بأنّ مذهبَ سيبويه الذي هو تقديرُ الحركات على حروف المد التي هي اللاماتُ أقوى لجريانِه على القياس، وموافقتِه

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٤٣ – ٤٤)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٦).
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥١)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٨٥ – ٢٨٦).
(٣) ينظر: التعليقة (١ / ٢٩ – ٣١)، والبصريات (٢ / ٨٩٦ – ٨٩٨)، والمسائل المشكلة (ص: ٢١٩ – ٢٢٠)، وشرح المقدمة الجزولية (١ / ٣٥٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧٢)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٦٣)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٢)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٦).
(٤) شرح اللمع للثمانيني (١ / ٣٠٦).
(٥) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (ص: ٩٠)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٤)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥٣)،.
(٦) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري (ص: ٩٠، ٩٧).
(٧) اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٤).

للأصول[١]، ويُبعد هذا القولَ – فيما يظهر لي – أنه لا يُعرَف له نظيرٌ في العربيةِ؛ لأنّ كلَّ معرَبٍ لا يخرج عن الإعرابِ الظاهر والمقدَّرِ.

ويظهر أنّ الرضيّ على هذا القولِ، حيث قرَّر أنّ حروفَ المدِّ فيها لاماتُها، إلا أنها رُدَّت في حالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم، وجُعِلَ تغيُّرُها بمنزلةِ تغيُّرِ الحركات في الدلالةِ على الإعراب [٢].

الرابع: أنها معربةٌ بالحركاتِ المقدرةِ على حروف المدِّ التي هي لاماتُها، وبتلك الحروفِ المتغيِّرةِ في الوقتِ نفسه، مِمَّا يفيد أنّ حروفَ المد حروفُ الإعرابِ وعلاماتُ الإعرابِ في آنٍ واحدٍ، وهو ما نُقِل عن سيبويه [٣].

الخامس: أنها معربةٌ بالحركاتِ الظاهرة، وهي الضمّةُ والفتحة والكسرة في عينِ الكلمة، وحُذِف منها لاماتُها ونزِّل ما قبلَها منزلتَها، والواوُ بعد الضمّةِ، والألفُ بعد الفتحةِ، والياءُ حروفُ إشباعٍ لا غيرُ [٤]، وهو ما نُسِبَ إلى المازنيِّ [٥]، والزجّاج [٦].

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٤).

(٢) شرح الكافية للرضي (١ / ٧٠، ٧٤).

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٧٦)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧١)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥٢).

(٤) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩٣)، وشرح المقدمة الجزولية (١ / ٣٥١ – ٣٥٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٢).

(٥) ينظر: أسرار العربية (٥٩ – ٦٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٧ – ٣١)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ١١٧)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٨٩)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧٢ – ٧٣)، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥٢ – ٢٥٣)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٧)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٦).

(٦) ينظر: أسرار العربية (٥٩ – ٦٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١/١٧– ٣١)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٧٦– ٧٧)، والتذييل والتكميل (١/١٧٧–)، وهمع الهوامع (١/١٢٦).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد نسبه الشلوبينُ إلى الأعلَمِ، وابنِ أبي العافية مطلقا (١)، في حين نقل أبو حيان عنهما التوقُّفَ في أمرِ حروفِ العلّةِ الثلاثةِ، دون التصريحِ بكونِها حروفَ الإشباع أو اللاماتِ (٢)، ومِن هنا جعل قولَ المازنيِّ مستقِلًّا، وقولَ الأعلم مستقِلًّا كذلك (٣).

ويُستَدَلُّ له بأنّ الاسم يُعرَبُ في حالة الإضافةِ بما كان يُعرَب به في حالةِ الإفرادِ، فكما ثبت إعرابُ هذه الأسماءِ بالحركات في حالةِ الإفرادِ فإنها كذلك في حالةِ الإضافة (٤)، وبأنّه ثبتتْ عن العرب في هذه الأسماءِ لغةُ النقصِ (٥)، فتُعَدُّ مِن باب التنبيهِ على الأصلِ كقول الشاعر:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ * وَمَن يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ** (٦)

وقولِ الآخَرِ

سِوَى أَبِكَ الأَدْنَى، وأنَّ مُحَمَّدًا * عَلَا كُلَّ عَالٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدِ** (٧)

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١ / ٣٥٦ – ٣٥٧).

(٢) التذييل والتكميل (١/ ١٧٧)، وينظر: همع الهوامع (١ / ١٢٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية (١ / ٣٥١).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١ / ٣٥١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (١ / ١٦٦ – ١٦٧) .

(٦) البيت من الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج، والمعنى أنّ الممدوحَ كريمٌ ابن كريمٍ، ومَن كان كأبيه في الخَلْق والخُلُق لم يظلم أمَّه، والشاهد فيه إعراب الأسماء الستة بالحركات الظاهرة على ما قبل حروف المد المحذوفةِ. ينظر: ملحقات ديوان رؤبة (ص: ١٨٢)، وتخليص الشواهد لابن هشام (ص: ٥٧)، والمقاصد النحوية (١ / ١٨٨ – ١٩٠)، والدرر الوامع للشنقيطي (١ / ٣١).

(٧) البيت غير منسوب إلى أحد، وهو من الطويل، وورد في مجالس ثعلب (٢ / ٤٠٠)، والخصائص (١ / ٣٣٩)، والتذييل والتكميل (١ / ١٦٦)، ولسان العرب (١٤ / ٧).

غيرَ أن هذا القولَ قد رُدَّ بأنه يقتضِي ظهورَ حركةِ الإعـراب علـى غيـرِ الحرفِ الأخير مع وجودِه، وبأنّ شرطَ النقلِ الوقفُ، وصحةُ المنقولِ إليه وسكونُه، وصحةُ المنقول منه [١]، كما رُدَّ عليه بأنّ الإشباعَ مِن ضرائر الشعر، فثبوتُها فـي الاختيارِ يُبطِل كونَها للإشباعِ [٢]، وبأنه يؤدِّي إلى بقاءِ **(فُو)** و**(ذُو)** علـى حـرفٍ واحدٍ وهو مِنَ الشذوذِ بمكانٍ، وبأنّ حروفَ الإشباعِ يسوغ حذفُها [٣]، ويجاب عن الأول – عندي – بثبوتِ الإشباع في القراءاتِ القرآنيّةِ، والقرآنُ لا يُحمَـلُ علـى الضرورةِ، ومِن ذلك قراءةُ: ﴿**وَأَعتَدَت لَهُنَّ مُتَّكَاءً**﴾ [٤]، ويمكِنُ أنْ يكونَ الإشـباعُ على ذلك ليس واجبًا، فيجوز **(جاء أبُك – رأيت أبَك – مررتُ بأبِك)** كمـا يجـوز **(جاء أبوك – رأيت أباك – مررت بأبيك)** والإعرابُ فيهما بالحركاتِ الظاهرة على حد سواء، وأقوى ما يَرُدُّ هذا القولَ – عندي – أنّ المضارعَ في **(يدعو)** معـرَبٌ بضمةٍ مقدرة في حالةِ الرفع بالإجماعِ، ولو صحَّ هذا القولُ لكانـتْ ضـمّةُ العـينِ علامةَ الرفع فيه، والواوُ زائدةٌ للإشباعِ، ولامُ الكلمةِ محذوفةٌ.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٧٧)، وهمع الهوامع للسيوطي (١ / ١٢٦ – ١٢٧) .

(٢) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩٣ – ١٩٤)، وشرح المقدمة الجزولية (١ / ٣٥١ – ٣٥٢)، وأسرار العربية (٥٩ – ٦٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٧ – ٣١)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٦ – ٩٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٢ – ٩٣)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ١٩١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥٢ – ٢٥٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧٣)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٧ – ١٧٨)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٢)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٦).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) (يوسف: ٣١)، والقراءةُ شاذةٌ منسوبةٌ إلى الحسن، والمتواترةُ بإسقاط ألف المد قبل الهمزة. ينظر: مختصر شواذ القراءات لابن خالويه (ص: ٦٨)، والمحتسب لابن جني (١ / ٣٣٩)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٢٤٥)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ١٤٥ – ١٤٦).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

السادس: أنها معرَبَةٌ مِن مكانَين ككلمتَيِ **(امرئ، وابنم)**، بمعنى أنها أسماءٌ ذاتُ وجهَين، فهي معرَبَةٌ بالحركاتِ المقدرةِ مِن جهةٍ كونِها معتَلَّةَ الأواخِرِ، ومعرَبَةٌ بالحروفِ مِن جهةِ تغيُّرِ ذواتِ الحروفِ في آخِرِها [١]، وهو ما نُسِبَ إلى الكوفِيِّين[٢]، والبغداديِّين [٣]، والكسائيِّ [٤]، والفرّاءِ [٥]، وذكر ابنُ الحاجبِ أنه ظاهرُ ظاهرُ مذهبِ سيبويه [٦].

وقد استُدِلَّ له بأنّ الحركاتِ والحروفَ قد تغيّرت بسببِ العواملِ، فكان الظاهرُ أنْ يُعَدَّ كلا التغييرَين إعرابا [٧] حتى لا يلزم تحَكُّمٌ، وبأنّ هذه الأسماءَ تُعْرَبُ بالضمَّةِ والفتحةِ والكسرةِ في حالةِ الإفراد، فكان القياسُ أنْ تعرَبَ بالحركاتِ في حالةِ الإضافةِ كما كانت تُعرَبُ في حالةِ الإفراد، وأُلْحِقَت الأحرفُ الثلاثةُ بها لتغيُّرها بتغيُّر الحركات، وكان في إعرابِ الأسماءِ الستّةِ مِن مكانَين تقويةٌ وتكثيرٌ لحروفِها، وجبرٌ لِمَا وقع عليها مِن حذف لاماتِها [٨]، وردَّ عليهم بعدم النظير، وبامتِناعِ اجتِماعِ علامتَين لشيءٍ واحدٍ في العربية، فكما لا يجوز اجتماعُ علامتَي

(١) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١، ٥٤).
(٢) ينظر: المقتضب (٢ / ١٥٢ – ١٥٣)، وأسرار العربية (٥٨ – ٥٩)، والإنصاف (١ / ١٧– ٢١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٩١)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧١)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥٢).
(٣) العضديات (ص: ١٨٥).
(٤) الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٧٧)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٧)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).
(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢ / ٢٤٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٠)، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٧٧)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٧)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).
(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٣٣).
(٧) ينظر: شرح المقدمة الجزولية (١ / ٣٥٣).
(٨) الإنصاف (١ / ١٩ – ٢١)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٩١)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

التأنيثِ لا يجوز اجتِماعُ إعرابين؛ لأنّ الإعرابَ علامةٌ على المعنى [١]، وبأنه يلزم أنْ يكون لعاملٍ واحدٍ إعرابَان، والعاملُ الواحدُ لا يعمل عملَين في موضعٍ واحدٍ، وأنْ تكونَ علامةُ الإعراب في جميعِ حروفِ الكلمة كما في **(فوك، وذو مال)** [٢]، وبأنّ الإعرابَ في الاسمِ الصحيحِ مخصوصٌ بالأواخِرِ، والمعتَلُّ محمولٌ عليه [٣].

السابع: أنها معرَبَةٌ بالتغيُّر والانقِلابِ في حالتَيِ النصبِ والجرِّ، وبعدَمِ التغيُّر والانقِلابِ في حالة الرفع [٤]، وهو قولُ الجرميِّ [٥]، وهشامٍ في أحدِ قولَيْهِ [٦].

وقد رُدَّ هذا القولُ بأنه يلزم منه أن يكونَ إعرابُ المثنَّى وجمعُ المذكَّرِ السالمُ بالانقِلابِ أيضا، وبأنّ الانقِلابَ في الاسمِ المقصورِ لم يكن إعرابًا عند أحد [٧]، وبأنّ المرفوعَ منها لا انقِلابَ فيه، وبكونِ العدَمِ علامةَ الإعرابِ وهو لا يكون كذلك، وبعدَمِ النظير حيث لم يثبت إعرابُ شيءٍ مِنَ المفردات بالتغيُّرِ والانقِلاب[٨]،

---

(١) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩٤)، وشرح المقدمة الجزولية (١ / ٣٥٣ – ٣٥٤)، وأمالي ابن الشجري (٢ / ٢٤٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٩ – ٢١)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٤)، شرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٩١)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

(٢) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩٤)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٨)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٣).

(٣) ينظر: المتبع في شرح اللمع (١ / ١٩٠).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١، ٥٤)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٢).

(٥) المقتضب (٢ / ١٥١، ١٥٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٠)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٨٩)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥٣)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٧ – ١٧٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٧٧ – ١٧٨).

(٧) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٢).

(٨) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٤)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧٣)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٢)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويُجاب عن الأخيرِ – فيما يظهر لي –بأنّ الإعرابَ كلَّه تغَيُّرٌ على القولِ بأنه معنويٌّ كما سبق تقريرُه، ولا فرق بين تغيُّرِ الحركاتِ وتغيُّرِ الحروفِ.

الثامن: أنّ **(أبوك وأخوك، وحموك، وهنوك)** معربةٌ بالحروفِ، و**(فوك وذو مال)** معربان بالحركاتِ المقدَّرَةِ، وهو ما عليه السهيليُّ [١]، وأبو علي الرندِيُّ [٢].

ودليله أنّ حروفَ المد الثلاثةِ في الأربعةِ الأولى تسقُطُ في حالةِ إضافتِها إلى ياءِ المتكلِّمِ، فيقال: **(أبِيْ، وأخِيْ، وحَمِيْ، وهَنِيْ)**، لزوالِ حركاتِ الإعرابِ التي اقتضَتْ وجودَ حروفِ المدِّ، لأنها – حينئذٍ – تعرَبُ بحركاتٍ مقدَّرَةٍ على ما قبلَ ياءِ المتكلِّمِ، فإذا قلت: **(فوك، وذو مال)** فليس لهما حالٌ يدلُّ على أنّ حروفَ المدِّ فيهما إشباعٌ كما ثبتَ في بقية الأسماءِ الأربعةِ؛ لأنّ **(ذو)** لا تُضافُ إلى ضمير، و**(فوك)**، إذا أُضِيفَتْ لم يُحْذَفْ حرفُ العِلّةِ في آخِرِها، فيقال: **(فِيَّ)** [٣]، ويُرَدُّ – عندي – بأنّ هذا الاستِدلالَ لا يصِحُّ إلا على القولِ بأنّ حروفَ المدِّ إشباعٌ مِن حركاتِ الإعرابِ فيما قبلَها، وعلى القولِ بأنها لاماتٌ عليها حركاتٌ مقدَّرَةٌ لا يصِحُّ، وردَّه ابنُ أبي الربيع بأنّ حروفَ المدِّ التي هي لاماتٌ حُذِفَتْ لأنها بمنزلةِ الحركاتِ في الدلالةِ على الإعراب [٤]، كما ردّه الشلوبينَ باحتِمالِ أنْ يَكونَ سقوطُ حروفِ المدِّ بسببِ الثِّقَلِ [٥]، وليس بسببِ زوالِ حركاتِ الإعرابِ، وأنّ **(أباك وأخاك وحماك وهناك)** محذوفةُ اللامِ، لبقاءِ الكلمات على حرفَين بعد الحذفِ وهو ليس مِنَ الشواذِّ، والحروفَ المعتلّةَ الثلاثةَ مزيدةٌ لبيانِ مقتضَى الإعرابِ، وأمّا **(فوك، وذو مال)**

---

(١) نتائج الفكر (ص: ١١٤ – ١١٩)، وينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١ / ٣٥٩ – ٣٦٠)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٧٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٧).

(٣) نتائج الفكر (ص: ١١٤، ١١٨ – ١١٩)، وينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٠)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١ / ٣٥٩).

(٤) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩٠ – ١٩١).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير (١ / ٣٦٠).

فحروفُ العلّةِ فيهما لاماتٌ وليست مزيدةً لاقتِضاءِ ذلك بقاءَ الكلمتَين على حرفٍ واحدٍ وهو من ضروبِ الشُّذوذِ [١].

التاسع: أنّ **(فاك، وذا مال)** معربان بالحروفِ، والأربعةُ الباقيةُ معربةٌ بالحركاتِ المقدَّرةِ على عكس المذهب السابق، وهو ما ذكره السيوطيُّ دون نسبتِه إلى أحدٍ مِنَ النحاة [٢].

العاشر: أنّ الحروفَ الثلاثةَ ليستْ لاماتِ الكلمةِ، ولا علاماتِ الإعراب، فهي شيءٌ آخَرُ اسمُه دلائلُ الإعرابِ، وهو ما نُسِبَ إلى الأخفش [٣] في أحدِ قولَيْهِ [٤]، وإلى المازنيِّ [٥] كذلك، واختاره المبرِّدُ [٦].

وقد اختلف النحويون في معنى **(دلائل الإعراب)**، حيث ذهب بعضهم كالزجاج، والسيرافي إلى أن المعنِيَّ بها أنّ الأسماءَ الستّةَ معرَبةٌ بالحركاتِ المقدّرةِ على ما قبلَ حروفِ العلَّةِ، منع مِن ظهورِها الحركاتُ المناسِبةُ لحروفِ العِلّةِ [٧]، وهو في غاية التكلُّفِ على هذا التفسير؛ إذ كيف تُتْرَكُ الحركاتُ الظاهرةُ التي جمَعَت بين الدلالة على الإعراب ومناسبة حروفِ المدِّ، وتُقدَّر حركاتٌ مثلُها بلا

---

(١) نتائج الفكر (ص: ١١٤، ١١٨ – ١١٩)، وينظر: شرح المقدمة الجزولية (١ / ٣٥٩ – ٣٦٠).

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي (١ / ١٢٨) .

(٣) ينظر: المقتضب (٢ / ١٥٤)، والإنصاف (١ / ١٧)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٨٨ – ٢٨٩)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (١ / ٢٥٢)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٨)، والصفوة الصفية (١ / ١٠٢ – ١٠٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٨).

(٤) نصّ الأنباريُّ على أن للأخفش في المسألة قولَين، أحدهما موافقة الجمهور في أن حروف العلة في الأسماء الستة حروفُ إعرابٍ، والثاني أنها دلائل الإعراب، الإنصاف (١ / ١٧)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٨٨ – ٢٨٩).

(٥) البصريات (٢ / ٨٩٦).

(٦) المقتضب (٢ / ١٥١ – ١٥٣).

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٧ – ٢٢)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٨ – ١٧٩)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٨ – ٨٣٩)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٨) .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مقتضى ؟ في حين ذهب ابنُ السّرَّاجِ إلى أنها في منزلةٍ بين منزلتَين، فحروفُ العِلّةِ عنده حروفُ إعرابٍ، والإعرابُ فيها لا ظاهرٌ ولا مقدَّر، وهو أيضا تفسيرٌ لا يقل تكلُّفًا مِنَ التفسيرِ الأول (١).

والظاهرُ – عندي – أنّ الأخفشَ في قولِه هذا موافقٌ الكوفيين، ومعنى **(دلائل الإعراب)** أنها معرَبةٌ بالواوِ الزائدةِ رفعًا، وبالألفِ الزائدةِ نصبًا، وبالياءِ الزائدةِ جرًّا، ومِن هنا قرَّره الأنباريُّ بقوله: "...، وذهب في قولِه الثاني إلى أنها ليست بحروفِ إعرابٍ، ولكنها دلائلُ الإعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع وليست بلام الفعلِ" (٢)، وفي التذييل والتكميل: "قال الأخفشُ: هي زوائدُ دَوالٌّ على الإعرابِ كالحركات " (٣).

وقد استدلَّ لهذا القولِ بأنّ حروفَ الإعراب – وهي لامات الكلمات، وما بمنزلتِها – لا تدلُّ على الإعراب، وإنما تدل عليه أحوالُها وحركاتُها، ولمّا دلت الواوُ والألفُ والياءُ على الإعراب عُرِف أنها ليست حروفَ إعرابٍ (٤)، وهو مردودٌ عليه بعدم النظيرِ حيث إنّ هذه الأحرفَ إمّا أن تكونَ من حروفِ إعراب، فيكون الإعرابُ تقديريًّا، وإمّا أن تكونَ علاماتِ الإعراب، فيكون الإعرابُ بذواتِها، ولا يُعرَف قسمٌ ثالث غيرُهما (٥)، وبأنّ الإعرابَ عرضٌ محلُّه حرفُ الإعراب،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٧ – ٢٢)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٨ – ١٧٩)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٣٩ – ٨٤٠)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٨) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٧).

(٣) التذييل والتكميل (١ / ١٧٨ – ١٧٩)، وينظر: شرح الكافية للرضي (١ / ٧١).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢١ – ٢٢)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٤ – ٩٥)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١ / ٣٥٧ – ٣٥٨).

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٢١ – ٢٢)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩١ – ٩٢)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١ / ٣٥٧ – ٣٥٨).

وخلوُّها مِن حرف الإعراب يلزم منه أن يقوم العرَضُ بنفسِه، وأنْ يبقى **(فوك)** على حرف واحد، وأن يكون الإعرابُ وعلامةُ الإعراب شيئا واحدًا [١].

الحادي عشر: أنها معربةٌ في حالة الرفع بنقل حركة الإعراب من الواو إلى ما قبله، وفي حالة النصب بقلب الواوِ ألفًا، وفي حالة الجر بنقل الكسرة من الواو إلى ما قبلها، وبقلب الواو ياءً لوقوعها ساكنةً بعد كسرةٍ معا [٢]، وهو ما نُسِب إلى علي بن عيسى الربعي [٣].

وقد رُدَّ بأنه ضعيفٌ؛ لأنه يلزم أن يكونَ الإعرابُ في وسَطِ الكلمة على أنّ حروفَ المد لاماتٌ وليس عليها إعرابٌ مقدَّرٌ [٤]، وذكر الزنجانيُّ أنه أقرب الأقوال، إلا أنه لا ينفكُّ عن ضعفٍ، حيث إنّ نقلَ الحركةِ إنما يكون غالبا إلى الحرفِ الساكنِ لا إلى المتحرِّك [٥]، وزاد ابنُ هشام أنّ نقلَ حركةِ الإعرابِ لا يكون إلا في الوقفِ [٦].

وأمّا الشلوبينُ فقد عدَّه أفسَدَ الأقوالِ في المسألة، فقال ما نصُّه: "...، فهذا القولُ أفسدُ مِن كلِّ قول تقدَّمَه؛ وذلك أنّ فيه كونَ الإعراب فيما قبل الآخِرِ في الرفع

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٤ – ٩٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢).

(٢) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩٤ – ١٩٥)، وأسرار العربية (ص ٥٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥١)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٢)، وهمع الهوامع (١ / ١٢٨).

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٠)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ١٩٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٧٦)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٢٩٠ – ٢٩١).

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ٩٠).

(٥) الكافي في شرح الهادي (١ / ٢٩٠ – ٢٩١)، وينظر: البسيط (١ / ١٩٤ – ١٩٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٣ – ٥٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٢)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٢).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (١ /)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والخفض، وهذا لا نظيرَ له إلا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخِرِه ساكنٌ، وما قبلَ الآخِرِ هنا متحرِّكٌ لا ساكنٌ، وهو هناك في الوقف، والوقفُ عارضٌ، والعارضُ لا يُعتَدُّ به، وهذا في الوصلِ، والوصلُ ليس عارضًا، بل هو الأصلُ، ثم فيه أنه لا نظيرَ لهذه الأسماءِ في عدم اطِّرادِ الإعراب على حالةٍ واحدةٍ" (١).

التعقيب والترجيح:

يظهر مِن خلالِ عرضِ المسألةِ الأمور الآتيةُ:

الأول: أنّ الخلافَ في إعرابِ الأسماء الستة قويٌّ، ومِن هنا اضطربت أقوالُ النحاةِ فيها إلى حد ما، وتعدَّدت الأقوالُ المنقولةُ عن كثيرٍ منهم كالأخفش، والفراء، والمازني، وهشام الكوفي، وكان لابن مالكٍ فيها قولان، ولم يكن لسيبويه ولا لأبي علي الفارسيِّ فيها قولٌ صريحٌ.

الثاني: أنّ القولَ بأنّ الأسماءَ الستةَ معربةٌ بالحروفِ لم يثبت إلا للقلّةِ مِنَ النحاةِ، بل لا تكاد تجد من النحاةِ مَن اختاره على إطلاقِه، فكلُّ ما في الأمرِ أنْ يُجَوَّز لسهولتِه وقربِه إلى الأذهانِ، أو على أنّ حروفَ المدِّ لاماتُ الأسماءِ نُزِّلَت بسبب تغيُّرِها منزلةَ الحركاتِ الزائدةِ.

الثالث: أنّ جمهورَ النحاةِ على أنّ الأسماءَ الستةَ تُعْرَب بالحركاتِ المقدرة على حروفِ المد الثلاثةِ على أنها لاماتُ الكلمةِ.

ويظهر لي أنّ قولَ الجمهورِ مِن إعرابِها بالحركاتِ هو أصحُّ الأقوالِ؛ لقوة الأدلة التي يستند إليها كما سبق عرضُها؛ ويضاف إلى ذلك أنّه رُوِي إعرابُ أحدها بحركةٍ ظاهرةٍ على حرفِ المد مع استيفاء شروط الإعراب بالحروفِ، وذلك قوله:

---

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١ / ٣٥٨).

ما المَرْءُ أَخْوَكَ إنْ لم تُلْفِه وَزرًا * عندَ الكريهةِ مِعْوَانًا علَى النُّوَبِ** (١)

وهذا يُعَدُّ مِن بابِ التنبيه على الأصلِ، وأمّا القولُ بأنها معربةٌ بالحروفِ على سبيل النيابةِ فلا بأس بالاعتمادِ عليه في مقام التعليم؛ لظهورِه وقربِه إلى ذهن الطالب المبتدئ.

والله تعالى أعلى وأعلم

(١) هذا البيتُ من البسيط نسبه السيوطي إلى رجلٍ مِن طيء، وقد استُشهد به على أنّ **(أخ)** على وزن **(دَلْو)** في لغة بعض العرب، وذكر العلامة الشنقيطيُّ أنّ علي بن الحسن الهنائي المعروف بكُراع استشهد بالبيت لإثبات هذه اللغةِ، ومعناه أن الإنسان لا يُعَدُّ أخا إن لم يكن عونا على نوائب الدهر. ينظر: همع الهوامع (١ / ١٣٠)، والدرر اللوامع (١ / ٣٣).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثاني

(إعراب المثنى)

تعريف المثنى

يُعَدُّ **(المُثَّنى)** في ظاهرِه اسمَ مفعولٍ على وزن **(مُفَعَّل)** مِن **(ثَنَّى يُثَنِّي تثنِيَةً)**، بمعنى المكرَّرِ والمضمومِ بعضُه إلى بعضٍ في اللغة، غيرَ أنّ استعمالَ النحاةِ **(التثنية)** مرادِفًا لمصطلح **(المثنَّى)** يُرجِّح أن يكونَ مصدرًا ميميًّا في أصلِه؛ لأنّ حملَ المصطلحَينِ المترادِفَين على أصلٍ لغويٍّ واحدٍ أفضلُ مِن تشتيتِهما، وعليه يكونان بمعنى العطف مأخوذا مِن **(تثنية العود)**، وبمعنى العطف مِن قولهم: **(ثنى رِجلَه عن دابّتِه)** إذا ضمَّها إلى فخِذِه ونزل [(١)]، وأمّا في الاصطِلاحِ فهو اسمٌ يدلُّ على اثنين أو اثنتين بزيادةِ ألفٍ أو ياءٍ مفتوحٍ ما قبلهما ونونٍ مبدَلَةٍ مِنَ التنوينِ في آخرِه [(٢)]، صالحٌ للتجريدِ مِنَ الزيادةِ وعطفِ مثلِه عليه [(٣)].

ويُشترَط فيما يُثَنَّى أنْ يكون مفرَدا، ومعرَبًا، ومنكَّرًا، وغيرَ مركَّبٍ، وأن يتَّفِقَ لفظُ المتعاطفَين المُرادةِ تثنيتُهما، وأنْ يتفق معناهما، وأن يكون له ثانٍ في الوجودِ، وألّا يُستغنَى عن تثنيتِه بتثنية غيره، وأن لا يكونَ مِنَ الأسماء الملازمةِ للنفي نحو: **(أحد، وعريب)**، ومِنَ الأسماء التي لم تثبت تثنيتُها عن العرب نحو: **(كل، وبعض،**

---

(١) **(ث ن ي)** الصحاح (٦/٢٢٩٣- ٢٢٩٤)، والمحكم (١٠/١٩٤)، وينظر: اللباب (١/٩٦).

(٢) الأفصح في نونِ المثنى أنْ تُكسَر، وثبت فتحُها على خلافِ الأفصحِ لغةً لبعضِ العربِ، كما ثبت ضمُّها، ومنه ما رُوي عن السيدة فاطمة – رضي الله عنها – أنها قالت: **(يا حَسْنانُ يا حسنانُ)**، وعن بعضِهم **(هما خليلانُ)**. شرح التسهيل لابن مالك (١/٥٩–٦٢)، والمساعد (١/٣٩–٤٠).

(٣) شرح ابن الحاجب على كافيته (٢/٨١٠- ٨١٦)، وشرح الكافية الشافية (١/١٨٥)، والبسيط (١/٢٤٧)، وحاشية ابن هشام الصغرى (ص:٤٩)، والتصريح (١/٢٢٨)، وهمع الهوامع (١/١٣٤).

وأجمع)، وأنْ لا يكون اسمَ التفضيل المجرَّدَ مِن أل والإضافة [١]، والمشهورُ منها ثمانيةُ شروطٍ منظومةٍ في قول أحدِهم:

شَرْطُ المُثَنَّى أنْ يكونَ مُعْرَبًا * ومُفْرَدًا، مُنَكَّرًا، ما رُكِّبَا**

مُوَافِقٌ في اللَّفْظِ، والمَعْنَى، لَهُ * مُمَاثِلٌ، لم يُغْنِ عنهُ غيرُهُ** [٢]

ويُلْحَق به في حكم الإعرابِ الأعلامُ المنقولةُ مِنَ المثنى، و**(اثنان، واثنتان، وثِنْتَان)** مطلَقا، و**(كلا وكلتا)** إذا أُضِيفا إلى مضمرٍ، والشائعُ الأفصحُ مِن كلامِ العرب أنّ المُثَنَّى وما أُلحِق به يكونُ في آخِره ألفٌ ونونٌ رفعًا، وياءٌ ونونٌ نصبًا وجرًّا، وعلى الفصيحِ يكون في آخِرِه الألفُ والنونُ مطلقا، سواء أكان في محلِّ الرفعِ أم كان في محلِّ النصبِ والجرِّ، فيقال: **(جاء الرجلان، ورأيتُ الرجلَين، ونظرتُ إلى الرجلَينِ)** على الأفصحِ، ويقال: **(جاء الرجلانِ، ورأيتُ الرجلَانِ، ونظرتُ إلى الرَّجلانِ)** على الفصيح [٣].

الخلافُ في إعرابِ المثنى:

قد اختلف النحويون في إعراب المثنى على اللغةِ الفصحى بين أن يكون معربا بحركاتٍ مقدَّرةٍ، وأن يكون معربًا بحرفَيِ المدِّ، وأن يكون معربًا بالتغيُّرِ والانقلابِ على سبعةِ أقوال:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (٨١٠/١-٨١٦)، وهمع الهوامع (١٤٠/١)، والتصريح (٢٣٠/١).

(٢) حاشية العطار على شرح الأزهرية (ص: ١٦٨)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل (٤٠/١).

(٣) اللمع (ص: ٢٤-٢٥)، وشرح ابن الحاجب على كافيته (١/ ٢٤٥ - ٢٤٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (٦٢/١- ٦٣)، وشرح الكافية الشافية له (١٨٥/١ - ١٩٠)، والمساعد (٣٨/١ - ٤١).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأول: أنه معرَبٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على الألفِ والياءِ، كما تقدَّرُ في الأسماءِ المقصورةِ، والمنقوصةِ (١)، وهو ما اختاره الزجاجِيُّ (٢)، والأعلمُ (٣)، وابنُ جني(٤)، والسهيليُّ (٥)، وأبو حيان (٦)، وابنُ عقيل (٧).

وقد نُسِب هذا القولُ إلى الخليل (٨)، وسيبويه (٩)، ووجهُه أنّ سيبويه قرّر أنّ حرفي المد في آخرِ المثنى حرفا إعرابٍ (١٠)، وحرفُ الإعرابِ مصطلحٌ لِما يقع عليه الإعرابُ لفظا أو تقديرًا، فيترتَّب على ذلك أنّ المثنّى معرَبٌ بحركاتٍ مقدرةٍ على الألف والياء عند سيبويه، ويُستدَلُّ له بأنّ ألف المثنى وياءه بمنزلة تاءِ

---

(١) الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠ – ١٣٤)، واللمع (ص: ٢٤ – ٢٥)، وشرح اللمع للثمانيني (١ / ٢٧٩ – ٢٨١)، والمقاصد الشافية (١ / ١٦٠ – ١٦١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٥، ٥٦)، وشرح الكافية للرضي (١ / ٧٨)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٣٤ – ١٣٩).

(٢) الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠ – ١٣٤).

(٣) النكت (١ / ١٨٥ – ١٨٦)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ٢٩١)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٤) سر صناعة الإعراب (١/ ٦٩٥ – ٧٠١).

(٥) نتائج الفكر (ص: ١٢٤)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ٢٩١)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٦) النكت الحسان (ص: ٣٨).

(٧) شرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٥٨).

(٨) الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٩١)، والمساعد (١ / ٤٧)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٩) ينظر: المقتضب (٢ / ١٥١) والإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠ – ١٣٤)، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٦٩٥ – ٧١٠)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٢)، واللباب (١ / ١٠٤)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ١٩٧)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٩١)، والنكت الحسان (ص: ٣٨)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٧٥)، والمساعد (١ / ٤٧)، والصفوة الصفية (١ / ١٢٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(١٠) الكتاب (١ / ١٧)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ١٢٩ – ١٣٧)، والتعليقة (١ / ٢٤ – ٣٤)، والنكت على كتاب سيبويه (١ / ١٨٥ – ١٨٦)، والنكت للسيوطي (ص: ٢٢٨).

التأنيث وياءِ النسب، فكما أنّ الإعرابَ ينتقِل مِن لام الكلمةِ إلى تاء التأنيث وياء النسب فإنه ينتقل أيضا مِن لامِ الكلمة إلى علامةِ التثنيةِ، وبأنّ الإعرابَ لا تختَلُّ الكلمةُ بسقوطِه، والمثنَّى يختلُّ بسقوط الألف والياءِ [١]، وبأنّ الألف والياءَ يُحذَفان عند ترخيم المثنَّى كما يُحذَفُ لامُ الكلمة، وبأنّ الواوَ والياءَ قجد ثبت تصحيحُها قبل علامةِ التثنية في **(مِذْرَوان)** [٢]، و**(ثِنَايَين)** [٣] كما ثبت ذلك قبل تاء التأنيث في **(شقاوة)**، و**(عباية)** [٤].

غير أنه قد رُدَّ هذا القولُ بأنه يلزم منه أنْ تظهَرَ الفتحةُ على الياء في حالةِ النصب؛ لأنها لا تستثقَلُ حينئذٍ؛ ثم يلزم عليه قلبُ الياءِ ألفا لتحرُّكِها وانفِتاحِ ما قبلها، وعدمُ ظهورِ الفتحة نصبًا يستلزِمُ عدمَ تقديرِ الضمّةِ رفعًا [٥]، وأُجِيبَ بأنه مِن طردِ الباب على وتيرةٍ واحدةٍ، على أنه قد ثبت لبعضِ العربِ قلبُ ياءِ المثنّى ألفًا في حالتي النصب والجر لتحرُّكِها وانفِتاحِ ما قبلها [٦]، ويظهر لي أن ردَّه بلزومِ

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٤ – ١٠٥)، واللباب (١ / ١٠٤)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ١٩٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤ – ٧٥)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٩١ – ٢٩٢)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩)، والصفوة الصفية (١ / ١٢٨).

(٢) **(المذراوان)** أطراف الأليتين، ولا مفرد له؛ إذ لو كان له مفردٌ لكان **(مِذْرى)**، ولو كان كذلك لقيل في تثنيتِه **(مِذريان)** كـ **(مِقْليان)** في تثنية **(مِقلَى)**، ينظر: **(ذ ر و)** الصحاح (٦ / ٢٣٤٦).

(٣) هو مأخوذٌ من **(الثِّنَاء)** بمعنى العقال، ويقال: **(عقلتُ البعيرَ بِثِنايَين)** إذا عُقِل يداه جميعا بحبلٍ أو بطرفي جبل، **(ث ن ي)** الصحاح (٦ / ٢٢٩٣ – ٢٢٩٤).

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٤ – ١٠٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١٠٤).

(٥) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤ – ٧٥)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٩٢)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٩).

(٦) التذييل والتكميل (١ / ٢٩٢– ٢٩٣)، وينظر: همع الهوامع (١ / ١٥٨)، والنكت (ص: ٢٢٨).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

انقِلابِ الياءِ ألفًا بعد انفِتاحها بفتحةِ النصبِ، محجوجٌ بأنّ الحركةَ العارضةَ لا يُعْتَدُّ بها في الإعلالِ، كما نصَّ عليه الصرفِيُّون (١).

الثاني: أنها معرَبَةٌ بالألفِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا (٢)، وهو القولُ المشهورُ(٣)، والظاهرُ في نصِّ الأخفشِ (٤)، واختاره المبرِّدُ (٥)، والزجاجيُّ في أحدِ قولَيه (٦)، وابنُ مالك (٧).

---

(١) شرح الشافية لركن الدين (١ / ١٩١ – ١٩٣)، وشرح الشافية لليزدي (١ / ٢٨)، وشرح الشافية للنيسابوري (١ / ٢١ – ٢٢)، وشرح الجاربردي على الشافية (ص: ٢٤)، والمناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري (ص: ٧١ – ٧٢).

(٢) ينظر: الموفقي في النحو (ص: ٩٨)، واللمع (ص: ٢٤ – ٢٥)، وشرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب (١ / ٢٤٥ – ٢٤٦)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٢٦٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٥)، والمقاصد الشافية (١ / ١٦٠ – ١٦٢)، والصفوة الصفية (١ / ١١٨ – ١٢٠)، وأوضح المسالك (١ / ٥٠)، والجامع الصغير لابن هشام (ص: ١٢)، وشرح قطر الندى (ص: ٤٨)، وشرح شذور الذهب (ص: ٧١ – ٧٣)، وشرح الأنموذج للأردبيلي (ص: ٨٩ – ٩٢)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٨ – ٢٢٩)، وهمع الهوامع (١ / ١٣٤)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ٧٩).

(٣) شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٨)، وشرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٥٧ – ٥٨).

(٤) "وجُعِلَتِ الياءُ للنصبِ والجرِّ نحو: ﴿العالمين﴾، و﴿المتقين﴾، فنصبُهما وجرُّهما سواءٌ، كما جعلتَ نصبَ الاثنين وجرَّهما سواء، ...، وجُعِل الرفعُ بالواوِ؛ ليكون علامةً للرفعِ، وجُعِلَ رفعُ الاثنين بالألفِ". معاني القرآن (١ / ١٤). وينظر: التذييل والتكميل (١ / ٢٩٤).

(٥) المقتضب (١ / ١٤٣)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ٢٩٤).

(٦) قرره الزجاجيُّ في الجمل (ص: ٣ – ٥)، ونسبه الأبذيُّ إليه في شرح المقدمة الجزولية (١ / ١٧٦)، والمراديُّ في شرحه على الألفية (١ / ٧٥)، والسيوطيُّ في همع الهوامع (١ / ١٥٧)، ثم قرّر الزجاجيُّ أن الإعرابَ التقديري على علامة التثنية والجمع هو الصوابُ في الإيضاح (ص: ١٣٠ – ١٣٤).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤ – ٧٥)، وشرح عمدة الحافظ (١ / ١٢٤– ١٢٨)، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٧٥)، والمساعد (١ / ٤٨)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٨ – ٢٢٩).

وقد قرَّر ابنُ الحاجبِ ما يشبه الاتفاقَ على هذا القولِ، حيث قال: "...، ولا نعرفُ لِمُحَقِّقٍ خلافًا في التثنيةِ والجمعِ" (١)، وهو مردودٌ عليه بأنّ الخلافَ في ذلك منقولٌ من شيخ المحققين وهو الإمام سيبويه فضلًا عن غيرِه مِن حُذَّاقِ النحويِّين. غير أنه قد نُسِب إلى سيبويه (٢)، وإلى غيرِه وغيرِ الجرميِّ من النحاةِ (٣)، وإلى الكوفيين (٤)، وطائفةٍ مِنَ المتأخرين (٥)، وإلى قطربٍ (٦)، والفرّاءِ (٧)، والزِّياديِّ(٨)، والزَّجَّاجِ (٩).

ويُسْتَدَلُّ له بأنّ الألفَ والياءَ في المثنَّى يدُلّانِ على الإعرابِ، وحرفُ الإعرابِ لا يدلُّ عليه، وبأنّ تقديرَ الإعراب يلزم منه أنْ يكونَ لإعرابٍ واحدٍ دليلان (١٠)، واستُدِلَّ له أيضا بتشبيهِ المثنَّى بالأمثلة الخمسةِ في الإعراب بالحروفِ(١١)، ورُدَّ عليه بأنّ الألفَ والياءَ في المثنَّى لو كانا إعرابًا كالحركاتِ

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١ / ١١٧)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٨ – ٢٢٩).
(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ١٣٤ – ١٣٥)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٣٣).
(٣) ينظر: المقتضب (٢ / ١٥١ – ١٥٢).
(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص: ١٣٠)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٧٥)، والمساعد (١ / ٤٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٧).
(٥) ينظر: المساعد (١ / ٤٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٧).
(٦) ينظر: الإنصاف (١ / ٣٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١٠٤)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٧٥)، والمساعد (١ / ٤٨).
(٧) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١٠٤)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ١٩٧)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٠٢).
(٨) ينظر: الإنصاف (١ / ٣٣)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٧٥).
(٩) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٧٥)، والمساعد (١ / ٤٨).
(١٠) الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص: ١٣٠ – ١٣٤)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٦ – ١٠٨)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ١٩٧ – ١٩٨).
(١١) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص: ١٣٢ – ١٣٤).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لصَحَّ حذفُهما دون أنْ يختلَّ المعنى [١]، وبأنّ الألفَ والياءَ يُوجَدَانِ في المثنَّى المجرَّدِ مِنَ العوامل، والإعرابُ يدور مع عاملِه وجودًا وعدمًا [٢]، وبثبوتِهما في **(اثنان، واثنتان)** لا يصِحُّ حذفُهما في حالٍ مِنَ الأحوال [٣]، وبأنهما يدُلَّانِ على التثنيةِ بالإجماعِ، ودلالتُها على الإعرابِ تُؤدِّي إلى ما لا نظيرَ له في العربيّة؛ لأنّ دلالةَ الحرفِ في وقتٍ واحدٍ على معنيَين غيرُ معهودٍ [٤].

الثالث: أنّ الألفَ والياءَ في آخِرِ المثنَّى حرفَا إعرابٍ، وهما بمنزلةِ لامِ الكلمة، وحركاتُ الإعرابِ مقدَّرَةٌ عليهما، ودليلُها انقِلابُ الألفِ إلى الياء، وانقلابُ الياءِ إلى الألِفِ لاختِلافِ العواملِ الداخلةِ عليها، وهو ما عليه أبو علي الفارسيُّ [٥]، ونسبه ابنُ عقيلٍ إلى سيبويه، والجرميِّ، وابنِ عصفورٍ [٦].

وقد استدلَّ له الفارسيُّ بأنّ ألفَ المثنَّى وياءَه بمنزلةِ تاءِ التأنيث وياء النسب، فكما أنّ حركاتِ الإعرابِ تنتقِلُ مِن لامِ الكلمة إلى تاءِ التأنيث وياءِ النسب، فإنها تنتقِلُ أيضا مِنَ اللامِ إلى ألفِ المثنَّى ويائه، إلا أنها مقدَّرةٌ هنا لعلّةِ التعذُّرِ والاستِثقالِ، ومِن هنا يختلُّ المعنى بحذفِ علامة المثنى كما يختلُّ بحذف تاءِ التأنيث وياءِ النسبِ، فوجب أنْ تتساوى هذه الزوائدُ الدوالُّ على المعاني في جريانِ الإعراب عليها [٧]، ويرد عليه ما أُورِد على القولِ الأولِ أنه لو كان كذلك لظهرت

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٢ – ١٣٤)، والتعليقة للفارسي (١ / ٢٧ – ٢٨)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٣ – ٣٢٤) ، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٥)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٨).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٥).

(٣) ينظر: الكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٣ – ٣٢٤).

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١٠٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٥)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٩٤ – ٢٩٥)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٨).

(٥) التعليقة (١/ ٢٦ – ٢٧)، وينظر: همع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٦) المساعد (١ / ٤٦ – ٤٧).

(٧) التعليقة (١/ ٢٧ – ٢٨).

الفتحةُ على الياءِ في حالة النصب لخفة الثقل كما تظهر في الأسماءِ المنقوصة، والفعل المعتل بالياء والواو [١]، ويُجاب عنه – عندي – بعروضِ حركةِ الإعراب، فكما أنّ الواو المتحركةَ في قوله تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾ [٢]، والياءَ المتحرِّكةَ في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدا﴾ [٣] لم تُقْلَبا ألفًا، فإنّ ياءَ المثنَّى لا تقلَب ألفًا على فرضِ ظهورِ الفتحةِ عليها في حالة النصب.

الرابع: أنه معرَبٌ في حالتَيِ الجرِّ والنصبِ بالتَّغييرِ والانقِلابِ، وفي الرَّفْعِ معرَبٌ بغيرِ علامةٍ، وهو ما نُسِبَ إلى كثيرٍ من النحاةِ [٤]، وإلى سيبويه [٥]، وإلى المازنيِّ [٦]، واستظهره الأُبّذِيُّ [٧]، واختاره ابنُ عصفورٍ [٨].

وقد نسَب جمهورُ العلماءِ هذا القولَ إلى الجرميِّ [٩]، في حين نسبه المبرِّدُ إليه مطلقا دون تقييد الانقلابِ بحالتي النصب والجر [١٠]، وذكر ابنُ مالكٍ أنه ظاهرُ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤ – ٧٥)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٩٢)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٩).
(٢) (آل عمران: ١٨٦).
(٣) (مريم: ٢٦).
(٤) شرح المقدمة الجزولية للأبذي (١ / ١٧٧ – ١٧٨).
(٥) الكتاب (١ / ١٧)، و(٤ / ٢٣٨)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (١ / ١٣٠ – ١٣٤)، وشرح المقدمة الجزولية للأبذي (١ / ١٧٨)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٨)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩).
(٦) التذييل والتكميل (١ / ٢٨٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).
(٧) شرح المقدمة الجزولية للأبذي (١ / ١٧٨).
(٨) شرح الجمل (١ / ٥٦)، والمقرب (ص: ٧١ – ٧٣)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٨)، والموفور من شرح ابن عصفور (ص: ١٣٦)، والمقاصد الشافية (١ / ١٦٠)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٨)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٥)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).
(٩) المقتضب (١٥١/٢–١٥٣)، والإيضاح في علل النحو (ص:١٤١)، والخصائص (٧٣/٣)، وسر الصناعة (٦٩٥/٢)، وأسرار العربية (ص:٦٤)، وشرح التسهيل (٧٤/١)، والتذييل والتكميل (٢٨٨/١)، وشرح اللمحة البدرية (ص:٦٩)، وتعليق الفرائد (٢٢٥/١)، وهمع الهوامع (١٥٨/١).
(١٠) المقتضب (١٥١/٢)، وينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص:١٠٤)، واللباب (١٠٤/١).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قولِه [١]، ووجهُ هذا القولِ أنّ الأصلَ في التثنيةِ قبلَ دخولِ العامل أن تكون بالألفِ، والأصل في الجمع أن يكون بالواو، نحو: **(زيدان، وزيدون)**، وإذا دخل عاملُ الرفعِ عليهما لم يُحدِث فيهما شيئا، وكان تركُ العلامةِ لهما علامةً، وإذا دخل عاملُ النصبِ أو الخفضِ عليهما قُلِبتِ الألفُ والواوُ ياءً، وكان ذلك علامةَ النصب والجر[٢]، غير أنه قد رُدّ بأنه يلزم أنْ يكونَ إعرابُ المثنَّى في حالتَيِ النصب والجرِّ معنًى وهو الانقلابُ، وفي الرفعِ على خلافِ ذلك [٣]، وأُجِيب بأنّ صاحب هذا القولِ على أنّ الإعرابَ معنًى في جميعِ الأحوال [٤]، ورُدّ أيضا بأنّ الرفعَ أقوى مِنَ النصب والجرِّ؛ لأنه أوّلُ أحوالِ الاسمِ، وكونُ علامتِه عدميَّةً يتنافَى مع ذلك [٥]، وبأنه قولٌ يؤدِّي إلى ما لا نظيرَ له [٦]، وأُجِيب بأنْ ليس في إعرابِ التثنيةِ وجمعِ المذكَّر السالم خروجٌ عن النظيرِ؛ لأنه لم يثبت لهما إعرابٌ بالحركةِ مطلقا [٧]، وبأنّ صاحبَ هذا القول على أنّ الأسماءَ السّتّةَ تُعرَب بالانقِلابِ والتغيُّرِ فلا يلزمه الرّدُّ بعدمِ النظيرِ [٨].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٦)، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥ / ١٢٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤).

(٣) ينظر: المقتضب (٢ / ١٥٢)، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧١٣، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٨ – ٢٨٩)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ٢٨٨ – ٢٨٩).

(٥) ينظر: المقتضب (٢ / ١٥٢)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٩ – ٢٩٠)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٩).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٩ – ٢٩١)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٩)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٥ – ٢٢٦).

(٧) شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٦).

(٨) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ٢٨٩ ٢٩٠)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

الخامس: أنه معرَبٌ بحركاتٍ مقدّرةٍ على لامِ المفرَدِ، والألفُ والياءُ في آخِرِه مِن دلائلِ الإعرابِ (١)، وهو ما نص عليه الزنجانيُّ بما يُفِيد أنه قولُ ما عدا الفراءَ من النحاة (٢)، واختاره المبرِّدُ (٣).

وقد نُقِل هذا القولُ عن الأخفشِ (٤)، والمازنيِّ (٥)، والزياديِّ (٦)، غير أنّ الزجاجيَّ قد نسب إليهم أنّ الألفَ والياء في المثنى مِن دلائل الإعراب، دون أنْ يكون الإعرابُ مقدَّرًا على ما قبلهما، كما هو مذهبُهما في الأسماءِ الستّةِ وجمعِ المذكَّر السالمِ (٧)، ويستنِد هذا القولُ إلى أنّ الألفَ إن كانت حرفَ إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعرابٌ هو غيرُها كما كان في الدال مِن **(زيد)** ونحوها، ولكنها دليلٌ على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرفُ إعرابٍ ولا إعرابَ فيه، ولا يكون إعرابٌ إلا في حرفٍ (٨)، ورد عليه بأن الحرف المُزادَ في الكلمة لِمعنًى لا يُعرَبُ بحركاتٍ

---

(١) شرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٩).

(٢) ينظر: الكافي في شرح الهادي (١ / ٣٠٢).

(٣) المقتضب (٢ / ١٥٢ – ١٥٣)، وينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١٠٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤)، والمقاصد الشافية (١ / ١٦١)، والمساعد (١ / ٤٦ – ٤٧)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٢ / ١٥٢)، والإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠، ١٤١)، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٦٩٥)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٣٣)، وأسرار العربية (ص: ٦٤)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١٠٤)، وشرح الجزولية للأبذي (١ / ١٧٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٨،)، والمقاصد الشافية (١ / ١٦١)، والمساعد (١ / ٤٧)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٦)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٧ – ١٥٨).

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣)، واللباب (١ / ١٠٤)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٦).

(٦) ينظر: تعليق الفرائد (١ / ٢٢٦).

(٧) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠).

(٨) ينظر: المقتضب (٢ / ١٥٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

مقدَّرةٍ على ما قبل الحرفِ الزائدِ، وإنما ينتقل الإعرابُ إلى الحرفِ المُـزادِ كما يجري الإعرابُ على ياء النسب، وتاء التأنيث في نحو: **(أزهري، ومسلمة)** [١]، وبأنّ الإعرابَ لو كان مقدَّرًا على ما قبل علامة التثنية لم يُحتَجْ إلى تغييرها كما لا يُغَيَّر شيءٌ بعد تقدير الإعرابِ على ما قبل ياء المتكلم، وعلى ألفِ المقصور [٢].

السادس: أنّ الألفَ والياءَ في آخِرِ المثنَّى حرفا إعرابٍ بمنزلةِ اللام، ودليلا إعرابٍ في الوقتِ نفسِه [٣].

وهذا القولُ بمنزلةِ التلفيق بين القولِ الأوّلِ والثاني فيما يظهر لي، حيث جعل الألفَ والياءَ بمنزلةِ لام الكلمةِ وفاقًا للقولِ الأول، وجعلهما علامتَي الإعرابِ في الوقت نفسِه وفاقًا للقول الثاني؛ لأن رفعَ المثنى يُعرَف بالألفِ كما يُعرف نصبُه وجرُّه بالياءِ في آخرِه [٤].

السابع: أنّ المثنَّى مبنيٌّ لتضمُّنِه معنى حرفِ العطف، وهو ما نُقِل عن أبي إسحاق الزَّجَّاجِ [٥]، وذكر العكبريُّ أنّ كلامَه في **(معاني القرآن)** على خلافِ ذلك[٦].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٥)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٦٩)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٦ – ٢٢٧).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٥)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٦ – ٢٢٧).

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١ /١٨٧ – ١٨٨)، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ٦١ – ٦٢)، والصفوة الصفية (١ / ١٢٨ – ١٢٩).

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١ /١٨٧ – ١٨٨).

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٣٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٩)، واللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١٠٤)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ١٩٨)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٢)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٧)، والنكت الحسان لأبي حيان (ص: ٣٨)، والتصريح (١ / ٢٢٩).

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١٠٤).

وقد بُنِي هذا القولُ على القياس على نحو: **(خمسة عشر)** مِنَ العدد المركَّب، حيث يشتركان في تضمُّنِ معنى حرفِ العطفِ، فكما أنّ العدد المركَّبَ مبنيٌّ لتضمُّنِ معنى العاطف، فالمثنَّى أيضا كذلك [١]، غير أنه رُدَّ عليه بأنه قياسٌ مع الفارق؛ لأنّ العددَ المركَّبَ يمكِنُ فكُّه وإظهارُ العاطف، فيقال: **(خمسة، وعشرة)**، في حين لا يجوز ذلك في المثنَّى على إطلاقِه [٢]، وأُضِيف إلى ذلك أنه يلزم منه أنْ يكونَ جمعُ التكسير، وجمعُ المؤنث السالم كـ **(رجال، وزينبات)** لِتضَمُّنِهما معنى حرفِ العطفِ أيضًا [٣]؛ لأنّ العِلِّيَّةَ تَستلزِم اطِّرادَ الحكمِ وجودًا وعدما.

التعقيب والترجيح

مِن خلالِ عرضِ أقوال العلماء في إعراب المثنَّى يظهر – بكل وضوحٍ – أنّ تحديدَ إعراب المثنى مختلَفٌ فيه اختِلافًا قويًّا، وأنّ القولَ المشهورَ مِن إعرابِه بالحروفِ ليس أقوى الأقوالِ في المسألة، ولا هو قولَ جمهورِ النحاةِ، وإنما قولٌ لبعضِ الكوفيين اعتمَد عليه بعضُ المتأخرين كابن مالك؛ لأنه أقرب إلى أذهانِ المبتدئين.

ومِن هنا يترجَّح – عندي – القولُ بالإعراب التقديريِّ على ما قبل علامةِ التثنية، وفاقًا للمبرد لثلاثة أمورٍ:

الأوّل: الاتفاقُ على أنّ الألف والياءَ في آخِر المثنى ليسا مِن أصولِه، وإنما زِيدا للدلالةِ على معنى التثنيةِ، بخلافِ حروف المد في آخر الأسماء الستة التي ذهب الجمهورُ إلى أنها لاماتُ الكلمةِ كما سبق تقريرُه.

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٩ – ١٠١)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٢)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٧ – ٢٨٨).

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ٩٩ – ١٠١)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٢).

(٣) ينظر: اللباب (١ / ١٠٤)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني: حملُ المثنَّى على الاسمِ المضافِ إلى ياء المتكلم، فكما أنّ الإعرابَ مقدَّرٌ على ما قبل ياء المتكلم فإنه مقدَّرٌ أيضا على ما قبلَ ألفِ المثنَّى ويائه، وحملُ علامةِ التثنيةِ على ياءِ المتكلم أقوى مِن حملِها على تاء التأنيث وياء النسب؛ لاشتراك علامةِ التثنية مع ياء المتكلم في كونِهما مِن حروف المد، واستثقالِ ظهورِ الضمة والكسرة على الياء؛ ولأن الألف والياءَ يُستعملانِ ضميرَي رفعٍ في نحو: **(تذهبان، وتذهبين)**، فتُحمَل عليهما علامةُ التثنيةِ في عدم تقديرِ الإعرابِ عليهما.

الثالث: أنّ القولَ بتقدير الإعرابِ على ما قبلَ علامةِ التثنيةِ يطّرِد في جميع ما ورد عن العرب في استعمال المثنى مِن لغة ثبوتِ الألف في حالةِ الرفع، والياء في حالتي النصب والجر، ولغةِ إلزام المثنَّى الألفَ في جميع أحواله، بخلافِ بقية الأقوال الواردة في المسألة، فلكلٍّ منهما ما يُضعِفه مِن عدم اطراد أو عدم النظيرِ، أو تكلُّفِ ما لا ضرورةَ تدعو إليه.

غير أنِّي مع اختيار القولِ بتقدير الإعراب على ما قبل علامة التثنية يتّجه – عندي – القولُ بإعراب المثنى بالحروف على المشهور في مقام التعليم؛ لأنه الأقربُ إلى أذهان المتعلمين، ويتحقق المطلوبُ مِن معرفة الصواب وتجنُّبِ الخطأ في استعمال المثنى.

والله تعالى أعلى وأعلم

المبحث الثالث

(إعراب جمع المذكر السالم)

تعريف جمع المذكر السالم

هو اسمٌ يدلُّ على أكثرَ مِن اثنَين بزيادةِ واوٍ أو ياءٍ ونونٍ مبدلةٍ مِنَ التنوينِ في آخِرِه محذوفةٍ عندَ الإضافةِ، صالحٌ مِنَ التجريدِ، وعطفِ مثلِه عليه [١]، ويُطلَقُ عليه الجمعُ على حَدِّ التثنيةِ، والجمعُ على هجاءَين، وجمعِ السلامةِ، وجمعِ التصحيحِ لسلامةِ صيغةِ الواحدِ مِنَ التغييرِ غالبًا [٢]، وهذا الجمعُ يثبُتُ في آخرِه الواوُ رفعًا، والياءُ نصبًا وجرًّا، وأُلحِقَ به أنواعٌ معيَّنةٌ مِن الأسماء سماعًا عن العرب كبعضِ أسماء الجموعِ وجموع التكسير [٣].

الخلافُ في إعراب هذا الجمع

قد اختلف النحاةُ في إعرابِ جمعِ المذكَّرِ السالمِ بين أنْ يكونَ بحركاتٍ مقدرةٍ، وأنْ يكونَ بعلامةِ الجمعِ نفسِها، وأن يكونَ بالانقِلابِ والتغيُّرِ على النحو الآتي:

الأوّل: أنّ الواوَ والياءَ كاللام مِن جمعِ المذكَّرِ السالمِ، وحركاتُ الإعرابِ مقدَّرةٌ عليهما كما تُقَدَّر في المقصور والمنقوصِ [٤]، وهو ما اختاره الأعلمُ [٥]، والسهيليُّ [٦]، وأبو حيان [٧].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ١٩١).
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١١٢).
(٣) اللباب (١ / ١١٢)، وشرح الكافية الشافية (١ / ١٩١ – ٢٠٠)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٠ – ١٥٧).
(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠ – ١٣٤)، وشرح اللمع للثمانيني (١ / ٢٩٦ – ٢٩٧)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٩٨/١–٤٠٣)، والبسيط (١٩٧/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٥ – ٥٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤ – ٧٥)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٨ – ٢٩٥)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩، ٧١)، وشرح الأنموذج للأردبيلي (ص: ٨٩ – ٩٢).
(٥) النكت (١ / ١٨٥ – ١٨٦)، وينظر: المساعد (١ / ٤٧)، والنكت للسيوطي (ص: ٢٣٥).
(٦) نتائج الفكر (ص: ١٢٤)، وينظر: همع الهوامع (١ / ١٥٨).
(٧) ينظر: النكت الحسان (ص: ٣٨).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد نُسِب هذا القولُ إلى الخليل [١]، واشتهر نقلُه عن سيبويه [٢]، واستدِلَّ له بأنّ الإعرابَ عَرَضٌ لا يقوم إلا بحرفِ الإعرابِ، وخلوُّ الكلمةِ عن حرف الإعراب يلزم منه خلوُّها مِنَ الإعرابِ، وبأنّ علامةَ الجمعِ كتاء التأنيث وياء النسبِ، والاتفاقُ على جريانِه فيهما يستلزِمُ القولَ بجريانِه على الواو والياء في جمع المذكر السالم، وبأنّ المعنى يختلُّ بإسقاطِ الواو والياءِ في حمع المذكّرِ السالم، والإعرابُ لا يختلُّ المعنى بإسقاطِه، وبأنّ الواوَ والياءَ يُحذَفَان عند ترخيمِ العلَمِ المنقولِ مِن جمع المذكَّرِ السالم نحو: **(يا مسلمون، ويا مسلمين)** [٣].

غير أنه قد رُدَّ عليه بأنه يلزم أنْ تظهر الفتحةُ على الياءِ في حالة النصب؛ لانتِفاءعلّةِ التقدير،وهي الاستثقالُ،ومِنَ المُسَلَّمِ به أنّ الحكمَ يدور مع علّتِه وجودًا وعدمًا[٤]، وأجيب بأنه مِن باب حملِ النصب على الجرِّ كما يقع فيما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ، وبأنّ عدمَ القلبِ للفرق بين حالةِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ على أنّ بعضَ العرب قد ألزَمُوا المثنَّىالألفَمِن باب التنبيه على الأصل[٥]،وأرَى أنّ الأسلَمَ في الإجابةِ أن الياءَ لم تقلَب ألفا في جمع المذكر السالم المنصوبِ والمجرور؛ لأنّ حركةَ الإعرابِ عارضةٌ، والعارضُ وجودُه كلا وجود، فلا يقع الإعلالُ بمقتضاها [٦]، ومِن هنا سلمت الواوُ من الإعلالِ في قوله تعالى: ﴿**دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ**﴾[٧].

---

(١) الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠ – ١٣٤)، والمساعد (١ / ٤٧)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٢)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ١٩٧)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٣ – ٣٢٤)، والنكت الحسان (ص: ٣٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين (ص:١٠٤– ١٠٨)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٩٨/١).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٥ – ٥٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤ – ٧٥)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩، ٧١)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٧).

(٥) التذييل والتكميل (١ / ٢٩٢– ٢٩٣)، وينظر: همع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٦) شرح الشافية لركن الدين (١ / ١٩١ – ١٩٣)، وشرح الشافية لليزدي (١ / ٢٨)، وشرح الشافية للنيسابوري (١ / ٢١ – ٢٢)، وشرح الجاربردي على الشافية (ص: ٢٤)، والمناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري (ص: ٧١ – ٧٢).

(٧) (العنكبوت: ٦٥).

الثاني: أنه معرَبٌ بالواوِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا، على أنّ الواوَ والياءَ هما الإعرابُ بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة [١]، وهو ما نُسِب إلى الكوفيين [٢]، وطائفةٍ من المتأخرين [٣]، وقطرب [٤]، والفراء [٥]، والزجاج [٦]، كما أنه الظاهرُ في كلام الأخفش [٧]، والمبرد [٨]، وقرره الزجاجيُّ في أحدِ قولَيه [٩]، واختاره ابنُ مالك [١٠].

---

(١) ينظر: الموفقي في النحو (ص: ٩٨)، واللمع (ص: ٢٥ – ٢٦)، وشرح الكافية لابن الحاجب (١ / ٢٤٧ – ٢٤٩)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١ / ٣٩٨ – ٤٠٢)، والبسيط (١ / ١٩٧ – ٢٠٠)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٢٦٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٥ – ٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١ / ٥٥)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٣)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٨ – ٢٩٥)، والمقاصد الشافية (١ / ١٧٤ – ١٧٥)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩، ٧١)، وأوضح المسالك (١ / ٥١)، والجامع الصغير لابن هشام (ص: ١٢)، وشرح شذور الذهب (ص: ٨٢)، وشرح ابن عقيل (١/ ٦٠)، والصفوة الصفية (١ / ١٣٧)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٨)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ٨٥).

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠)، والمساعد (١ / ٤٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٧).

(٣) ينظر: المساعد (١ / ٤٨)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ٩٧).

(٤) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٣، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٤)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٧)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ٩٧).

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ١٩٧ – ١٩٨)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٣)، والمساعد (١ / ٤٨).

(٦) ينظر: المساعد (١ / ٤٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٧)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ٩٧).

(٧) معاني القرآن للأخفش (ص: ١٣، ١٤).

(٨) المقتضب (١ / ١٤٣ – ١٤٤).

(٩) قرره الزجاجي هذا القولَ في الجمل (ص: ٣ – ٥)، ونسب إليه في همع الهوامع (١ / ١٥٧)، ثم قرّر أن الإعرابَ التقديري هو الصواب في كتابه الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠٩ – ١٣٤).

(١٠) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤ – ٧٥)، وشرح الكافية الشافية (١ / ١٩١)، وشرح عمدة الحافظ (١ / ١١٨ – ١٢٠)، وينظر: المساعد (١ / ٤٨)، والنكت للسيوطي (ص: ٢٣٥).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد نُسِب إلى سيبويه [١]، وأُوِّل قولُه عن علامةِ الجمعِ بأنها حرفُ إعراب[٢] بمعنى: أنها يحصل بها الإعرابُ، كما يحصل بالحركات، ويقال عنها: حركات إعراب [٣]، واستدِلَّ له بأن حرفَيِ المدِّ في جمع المذكر السالم يدُلّانِ على الإعرابِ، وحرفُ الإعرابِ لا يدلُّ عليه، وبأنّ تقدير الإعراب يلزم منه أنْ يكونَ لإعرابٍ واحدٍ دليلان [٤]، وبحمل جمع المذكّرِ السالمِ على الأمثلةِ الخمسةِ في الإعراب والحروفِ [٥]. غير أنه قد وُصِفَ بالفساد؛ لأنّ الواو والياء في جمع المذكر السالم لو كانا بمنزلة حركات الإعراب لصح حذفُهما دون أن يختل المعنى كما يصح حذفُ الحركات من الكلمة دون أيِّ اختلال في المعنى، وحذفُ النون من الأمثلةِ الخمسةِ دون اختلال المعنى، وبأنه يؤدّي إلى دلالة الحرف على معنيين في آن واحدٍ، وبأن الواو والياء يوجدان في جمع المذكر السالم مع افتقاد العوامل [٦].

الثالث: أنه معرَبٌ بالانقلاب والتغير نصبا وجرا، وفي الرفع معرَبٌ بغير علامةٍ، وهو ما نُسِب إلى سيبويه [٧]، والجرميِّ [٨]، والمازني [٩]، واختاره ابنُ عصفور [١٠].

---

(١) ينظر: الكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٣).
(٢) ينظر: الكتاب (١ / ١٣، ١٤).
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٣٤)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٤ – ٣٢٥).
(٤) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٦ – ١٠٨)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ١٩٧ – ١٩٨).
(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٢ – ١٣٣).
(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٢ – ١٣٤)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٦)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩، ٧١).
(٧) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩٨)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩، ٧١).
(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٧٤/١)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٨– ٢٩١)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩، ٧١)، وتعليق الفرائد (١ / ٢٢٥ – ٢٢٦)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).
(٩) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ١٩٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).
(١٠) شرح الجمل لابن عصفور(٥٦/١)، والمقرب (ص:٧١–٧٣)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٧٤/١)، والموفور من شرح ابن عصفور(ص:١٣٦)، وشرح اللمحة البدرية (ص:٧١،٦٩).

وقد نقله العكبريُّ عن الجرميِّ على إطلاقه دون تقييد الإعراب بالانقلاب بحالتي النصب والجر [١]، ورُدَّ بمخالفة النظائرِ، وبأنّ الرفعَ لا يليق به أن تكونَ علامتُه عدميةً مع أنه أقوى وجوه الإعراب [٢]، وأجيب بأنّ الأسماء الستة كذلك فلا يصِحُّ الردُّ بعدم النظير [٣].

الرابع: أنّ الواوَ والياءَ في آخِرِه ليست حروفَ إعراب، ولا علاماتِ إعرابٍ، ولكنها دلائلُ الإعرابِ [٤]، وهو ما نُقِل عن الأخفش [٥]، والمازني [٦]، واختاره المبرد [٧].

وقد رُدَّ بأنّ جمع المذكر السالم بالنظرِ إلى الزيادةِ في آخِرِه كالمختومِ بعلامة النسب، وتاء التأنيث، فكما أنّ حركاتِ الإعراب لا تجري على ما قبل ياءي النسب وتاء التأنيث، فإنه لا يقبل ذلك في جمع المذكر السالم [٨].

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٤)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩، ٧١)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ٢٨٨ – ٢٩١)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (١ / ١٨٥ – ١٨٦)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٨٨ – ٢٩٥)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩، ٧١)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠)، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٦٩٥)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ٣٣)، وأسرار العربية (ص: ٦٤)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٥)، والتذييل والتكميل (١ / ١٧٨،)، والمساعد (٤٧)، وهمع الهوامع (١ / ١٥٨).

(٦) الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣).

(٧) المقتضب (٢ / ١٥٢ – ١٥٣)، وينظر: الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٠)، والتبيين عن مذاهب النحويين (ص: ١٠٣)، والكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٥)، والمساعد (١ / ٤٧).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٧٥)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٦٩، ٧١).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخامس: أنّ حركاتِ الإعرابِ مقدَّرةٌ على ما قبلَ الواو والياءِ كما تُقدَّر على ما قبل ياء المتكلم في نحو **(كتابي)**، وهو قول آخرٌ منقولٌ عن الأخفش في المسألةِ(١).

وقد رُدَّ بأنّ الواو والياءَ مِن تمامِ جمع المذكر السالم بحيث يُعَدَّان آخِرَ الجمعِ، وادِّعاءُ أن الإعرابَ مقدرٌ على ما قبلهما يلزم أن يقع الإعرابُ في غير آخر الكلمة (٢)، ولا يتَّجِه عندي هذا الردُّ حيث إنّ علامةَ الجمع بمنزلة الجزءِ من الكلمةِ كما أن المضاف إليه بمنزلة الجزء مِن المضاف حتى امتنع تنوينُ آخِرِه، فإذا صح تقديرُ حركاتِ الإعرابِ على آخِرِ المضاف إلى ياء المتكلم، فليس بمستبعَدٍ تقديرُ ذلك على ما قبل علامةِ الجمع في تصوُّرِي.

السادس: أنّ جمعَ المذكّر السالمَ مبنيٌّ لتَضَمُّنِه معنى حرفِ العطف، وهو ما عليه أبو إسحاق الزجاجُ (٣).

ويظهر أنّ هذا القول مبنيٌّ على القياس بالعدد المركب، على أنه بُنِي جمعُ المذكّرِ السالمُ كما بُنِي نحو: **(خمسة عشر)**؛ لاشتِراكِهما في تضمُّنِ معنى حرف العطف (٤)، غير أنه رد عليه بأنه قياسٌ مع الفارق؛ لأنّ العدد المركَّبَ يمكن فكُّه وإظهارُ العاطف، فيقال **(خمسة، وعشرة)**، في حين لا يجوز ذلك في جمع المذكر

---

(١) ينظر: همع الهوامع (١ / ١٥٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص:٩٩)، واللباب (١ / ١٠٤)، والمتبع في شرح اللمع (١٩٨/١)، والكافي في شرح الهادي (٣٢٢/١)، والنكت الحسان (ص:٣٨)، والتصريح (٢٢٩/١).

(٤) ينظر: الكافي في شرح الهادي (١ / ٣٢٢).

السالم [١]، وأُضِيف إلى ذلك أنه يلزم منه أن يُبنَى جمعُ التكسير، وجمعُ المؤنث السالم كـ **(رجال، وزينبات)** لتضمُّنِهما معنى حرفِ العطف [٢].

التعقيب والترجيح

تقرَّر من خلال دراسةِ المسألةِ أنّ جمعَ المذكر السالم مختلَفٌ في تحديدِ نوعِ إعرابِه على ستة أقوالٍ ولكلِّ قولٍ وجهتُه، وأن الإعرابَ بالحروفِ ليس هو الأقوى بين الأقوال الواردة في المسألة، وليس بقول جمهور النحاةِ، ولكنه قولٌ لأفرادٍ مِن العلماء اعتمد عليه المتأخرون لسهولتِه، وقربِه إلى أذهان الطلابِ، غير أنه يترجَّح عندي القولُ بتقدير حركاتِ الإعرابِ على الواو والياء أو على ما قبلهما؛ لقوة الشبَهِ بينهما وبين ضمير ياء المتكلم المقدَّر على ما قبلها حركاتُ الإعرابِ، وبينها وبين تاء التأنيث وياء النسب في جريان الإعرابِ عليها، على أنه لا مانع مِنَ الاعتماد على القول المشهور من الرفعِ بالواو والنصبِ والجر بالياءِ في مقام التعليم؛ لسهولة إدراكه في أذهان طلبة العلم.

والله تعالى أعلى وأعلم

---

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

١١٢٠٨

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفصل الثاني

(إعراب الفعل المضارع بين الحركات والحروف)

وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول**: (إعراب الأمثلة الخمسة)
- **المبحث الثاني**: (إعراب المضارع المعتل الآخر المجزوم)

التوطئة

يُطلَق الفعلُ المضارعُ على ما يدلُّ على حصولِ العمل في الزمنِ الحاضرِ أو المستقبَلِ أصالةً، وسُمِّي هذا الفعلُ بالمضارعِ لمشابهتِه الاسمَ فكان معه كفرسَيِ الرِّهانِ في ضِرْعِ الإعرابِ، ولا خلافَ في أنّ المضارعَ الذي لم يتَّصِلْ بآخِرِه شيءٌ هو الفعلُ الوحيدُ الذي يتغيَّرُ حالُ آخرِه بسبب العوامل الداخلةِ عليه فيما تواتر عن العرب، ومِن ثمَّ أجمع النحويون على أنه معرَبٌ بسبب الاختلاف الظاهر لأحوالِ آخره، وإذا اتَّصَل به نونُ النسوة أو نونُ التوكيد لم يظهر في آخرِه اختلافٌ، وعليه وقع الخلافُ بين النحاةِ فيه بين أن يكون معرَبًا إعرابا تقديريا، وأن يكونَ مبنِيًّا كما هو مفصَّلٌ في كتب النحو [١].

وقد أجمع النحاةُ على أنّ المضارعَ يُعرَبُ بالحركاتِ في جميع أحواله باستثناء ما اتَّصَل بآخِرِه ألفُ اثنين أو واوُ الجماعة أو ياءُ المخاطبة مِمَّا يُعْرَف بالأمثلة الخمسة، والمضارعُ المعتلُّ الآخِرِ في حالةِ الجزم، فإنهما لا تظهر في آخِرِهما حركاتُ الإعراب، مِمّا أدّى إلى اختِلاف أنظارِ النُّحاةِ في حقيقةِ إعراب هذين النوعين، بين أن يكون إعرابُهما بالحروف التي تتغيَّرُ وتختلِفُ باختِلاف العواملِ كما هو مشهورٌ وبين أن يكونَ إعرابُهما بحركاتٍ مقدَّرةٍ منع مِن ظهورِها مانعٌ ما، وأن تكون مبنيةً على العمومِ. وبناء على هذا كانت الدراسةُ مرتبطةً بالبابَين الذين جرى فيهما اختلافُ النحاة بين أن يكونا معرَبَين بالحركات، وأن

---

(١) إذا اتَّصل بالمضارعِ نونُ النسوةِ فهو مبنيٌّ على السكون عند الجمهورِ، ومعرَبٌ إعرابًا تقديريًّا عند ابن درستويه والسهيليِّ وابن طلحة، وإذا اتَّصل به نونُ التوكيد فالجمهورُ على أنه مبنيٌّ على الفتحِ مع النونِ المباشرة، ومعرَبٌ إعرابا تقديريا مع غيرِ المباشرة، وذهب بعضُهم إلى أنّ المضارعَ مع نون التوكيد مبنيٌّ مطلقا، وبعضُهم إلى أنه معرَبٌ إعرابا تقديريا مطلقا. ينظر: نتائج الفكر (ص: ١٢٤ – ١٢٥)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٧٤)، والتصريح (١ / ٢٠٢ – ٢٠٥)، وهمع الهوامع (١ / ٦٧ – ٦٨).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يكونا معربَين بالحروف، وهما الأمثلة الخمسةُ، والمضارعُ المعتلُّ الآخِرِ المجزومُ، ولا حاجةَ إلى الخوضِ في المتَّفَق عليه بما يُعَدُّ تحصيلَ الحاصلِ.

وإليك الدراسةَ التفصيلية في البابين المختلف فيهما بين النحاة على النحو الآتي

المبحث الأول

(إعراب الأمثلة الخمسة)

تعريف الأمثلة الخمسة

(الأَمْثِلَةُ الخَمْسَة)، و**(الأفعالُ الخمسة)** مُركَّبٌ وصفِيٌّ يُطلَق على كلِّ فعلٍ مضارعٍ اتَّصَل بآخِرِه ألفُ اثنين، أو واوُ الجماعةِ أو ياءُ المخاطبةِ سواءٌ أكانتِ الحروفُ الثلاثةُ ضمائرَ، أم كانت الألفُ علامةً على التثنية، والواوُ علامةً على جمعِ الذكورِ، كوقوع التاءِ علامةً على التأنيث، وقد اشتهر تقييدُ هذه الأفعالِ المضارعةِ بخمسةٍ على أنّ ما اتَّصَل بآخِرِه ألفُ اثنين أو واوُ الجماعةِ إمّا أن يكونَ في أوّلِه ياءُ المضارعةِ، وإمّا أن يكونَ في أوّلِه تاءُ المضارعة، وما اتَّصَل بآخِرِه ياءُ المخاطبة لا يكون في أوّلِه إلا تاءُ المضارعةِ، فكانتِ الأمثِلَةُ على نحو: **(يدرسان، وتدرسان، ويدرسون، وتدرسون، وتدرُسِين)**، والمحقِّقون على عدمِ تقييدِها بعددٍ معيَّنٍ، بأنّ البابَ يتمثَّلُ في كلِّ مضارعٍ اتَّصَل بآخِرِه حروفُ المدِّ الثلاثةُ على أنها ضمائرُ أو على أنّ الواوَ علامةُ جمعٍ، والألف علامةُ تثنيةٍ [١].

(١) ينظر: الكتاب (١ / ١٩ – ٢٠)، وشرح الكتاب للسيرافي (١ / ١٤٨ – ١٥٦)، والتعليقة (١ / ٣٨ – ٣٩)، والإيضاح (ص: ٢٤)، واللمع (ص: ٨٩ – ٩٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٥٠ – ٥١)، وشرح الكافية الشافية له (١ / ٢٠٧ – ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ له (١ / ١٢٨ – ١٣٠)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٣)، والتذييل والتكميل (١ / ١٨٨– ١٨٩)، وهمع الهوامع (١/ ١٧١).

ولعلّ أقدمَ مَن استعمَلَ مصطلحَ **(الأمثلة الخمسة)** ابنُ كيسان [١]، ثمّ الزجاجيُّ [٢]، فقلَّد في ذلك مَن قلَّد [٣]، والأحسَنُ أن تُعَدَّ ستةً في رأي ابن هشام حيث يقول: "...، وسُمِّيَت خمسةً على إدراجِ المخاطبتَين تحتَ المخاطبَين، والأحسنُ أن تُعَدَّ ستّةً، أسقط الشيخُ رحمه الله – أي: أبو حيان – إدراجَ الغائبَتين تحت الغائبَين مع ذكره لذلك في التمثيل في الضابط الذي ذكره، وعلى هذا فينبغي أن يقال: الأحسنُ أن تُعَدَّ سبعةً على مقتضَى رأيه " [٤].

والغالب الأفصحُ في هذه الأمثلةِ أن يكون في آخرها نونٌ مفتوحةٌ رفعًا، وتحذَفُ تلك النونُ في حالتي النصب والجزم، وعلى خلافِ الأفصح حذفُ النونِ في حالةِ الرفع كما تُحذفُ في حالتي النصب والجزمِ، فتتساوى الأحوالُ الإعرابيّةُ الثلاثةُ [٥].

الخلافُ في إعراب هذه الأفعال

قد جرى خلافُ العلماءِ في نوعِ الإعرابِ في هذه الأفعال، بين أن يكون بحركات مقدرة على حروف المد الثلاثة، أو على ما قبلها، وأن يكون بثبوت النون وحذفها على النحو الآتي:

---

(١) الموفقي في النحو لابن كيسان (ص: ٩٨).

(٢) الجمل في النحو (ص: ٣)، وينظر: البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٢٠٢ – ٢٠٣).

(٣) البسيط لابن أبي الربيع (١ / ٢٠٢ – ٢٠٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٧)، وأوضح المسالك (١ / ٧٤)، وحاشية ابن هشام الكبرى (ص: ٩٢)، والتصريح (١ / ٢٨٠).

(٤) شرح اللمحة البدرية (ص: ٧٢)، وينظر: التصريح (١ / ٢٨٠).

(٥) ينظر: الإيضاح للفارسي (ص: ٢٤)، واللمع لابن جني (ص: ٨٩)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٣)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩٥ – ١٩٦)، والمقاصد الشافية (١ / ٢٢١ – ٢٢٢)، وشرح الكافية الشافية (١ / ٢٠٧، ٢٠٩ – ٢١٢)، والمساعد (١ / ٣٢)، وهمع الهوامع (١ / ١٧١ – ١٧٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأول: أنّ المضارِعَ الذي اتَّصَل به ألفُ اثنَين، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المخاطبةِ معرَبٌ بإثباتِ النون رفعًا، وبحذفِ النونِ نصبًا وجرًّا (١)، وهو ما عليه الجمهورُ (٢).

وقد قرَّر الزجاجيُّ ما يفيد إجماعَ البصريين والكوفيين على هذا القولِ (٣)، ونُقِل عن ابنِ عصفور أنه نصَّ عليه مطلقا (٤)، وتبعه أبو حيان في كتابِه: (**النكت الحسان**) على أنه لم يخرج عليه إلا السهيليُّ (٥)، ثم تراجَعَ عن ذلك وأثبت الخلافَ في المسألةِ (٦)، ويظهر أنّ العُكْبريَّ على هذا القولِ حيث قرَّر أنّ هذه الأفعالَ معرَبَةٌ ليس لها حرفُ إعراب؛ لأنّ ما يحتمِلُ أنْ يكونَه إمَا لامَ الكلمةِ قبلَ الضمائرِ، وإمَّا الضمائر نفسَها، وإمّا النُّونَ، ويمتنِعُ أنْ يكونَ لامَ الكلمةِ؛ لأنّ حركتَه تابعةٌ لها بالضمّةِ مع الواوِ، وبالفتحةِ مع الألفِ، وبالكسرةِ مع الياءِ، ويمتنِع أنْ يكونَ

---

(١) ينظر: الكتاب (١ / ١٩ – ٢٠)، والموفقي في النحو (ص: ٩٨)، والجمل الزجاجي (ص: ٣، ٤، ٥)، وشرح الكتاب للسيرافي (١ / ١٥١ – ١٥٦)، واللمع (ص: ٨٩)، وشرح اللمع للثمانيني (٢ / ٦٥٥، ٦٧٦)، والإيضاح في شرح المفصل (٢ / ٨ – ٩)، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٢ / ٨٦٤)، والكافي في شرح الهادي (٣ / ١٦١٢ – ١٦١٤)، والبسيط (١ / ٢٠٢ – ٢٠٥)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٢٦٨)، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١ / ٤٠٣ – ٤٠٤)، والمقرب (ص: ٧١ – ٧٣)، شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٥٠ – ٥١)، وشرح الكافية الشافية له (١ / ٢٠٧ – ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ له (١ / ١٢٨ – ١٣٠)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٤)، والمقاصد الشافية (١ / ٢١٦ – ٢٢١)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٧٣)، وأوضح المسالك (١ / ٧٤ – ٧٥)، والجامع الصغير لابن هشام (ص: ١٥)، وشرح قطر الندى (ص: ٥٤ – ٥٥)، وشرح شذور الذهب (ص: ٩٠ – ٩١)، والمساعد (١ / ٣٠ – ٣١)، وشرح ابن عقيل على الألفية (١/ ٧٩ – ٨٠)، وهمع الهوامع (١ / ١٧١).

(٢) النكت الحسان (ص: ٣٨)، وهمع الهوامع (١ / ١٧١)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ١٠٩).

(٣) الإيضاح في علل النحو (ص: ١٣٢ – ١٣٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٤).

(٥) ينظر: النكت الحسان (ص: ٣٩).

(٦) ارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٤)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩١).

الضمائرَ؛ لأنها أسماءٌ مُستقلّة في محلِّ الرفعِ فاعلٌ، ولا يجوز أن تكونَ محلَّ الإعرابِ؛ ولأنّ كونَها حرفَ الإعرابِ يستلزِمُ حذفَها في حالةِ الجزم، ويمتنِعُ أن يكون النونَ؛ لأنها مفصولةٌ عن الأفعالِ بالضمائرِ، وأنها تقبلُ الحركاتِ ولو كانت حروفَ إعرابٍ لظهرتْ حركاتُه عليها، وسُكِّنت في الجزمِ، وإذا ثبت أنْ ليس فيها حرفُ إعرابٍ فإنّ ثبوتَ النون هو علامةُ الإعرابِ عوضًا عن الضمّة، وحذف النونِ هو علامةُ النصب والجزمِ عوضا عن الفتحة والسكون، واختيارُ النونِ ليكونَ عِوَضًا عن الضمّةِ؛ لأنّ الضمّةَ بعضُ الواوِ، وبين النون والواوِ مشابهةٌ قويةٌ، وكان حذفُ النون عِوَضًا عن السكونِ، على أنّه بمنزلة حذفِ الحركةِ [١].

ويُستَدَلُّ له بحملِ الأمثلة الخمسةِ على المثنَّى وجمعِ المذكَّرِ السالمِ مِنَ الأسماءِ للمشابهةِ اللفظية بينهما، حيث ينتهِي كلٌّ منهما بالزيادةِ، فيُقابَلُ **(زَيْدَانِ)** بـ **(يضربَانِ)**، و**(زيدُونَ)** بـ **(يضربُونَ)**، و**(زيدِينَ)** بـ **(تضربِينَ)** [٢]، وقد قرره ابنُ مالك بقوله: "...، وقد كان ينبغِي أن يُستغنَى بتقديرِ الإعراب قبل الحروفِ الثلاثة عن هذه النونِ كما استُغْنِيَ بتقديرِه قبل ياءِ المتكلم في نحو: **(غلامِي)**، لكن سهَّل الاستغناءَ بالتقديرِ في نحو: **(غلامِي)** كونُ الاسمِ أصيلَ الإعرابِ، فلا يذهَبُ الوهمُ إلى بنائِه دون سببٍ قويٍّ، بخلافِ الفعلِ فإنّ أصلَه البناءُ، فلم يُستغنَ فيه متّصِلًا بهذه الحروفِ بتقديرِ الإعراب؛ لئلّا يذهب الوهمُ إلى مراجعةِ الأصولِ كما راجَعَه مع نونِ الإناث، بل جِيء بعد هذه الحروفِ بالنونِ المذكورةِ قائمةً بثبوتِها مقامَ الضمةِ، وبسقوطِها مقامَ الفتحةِ والسكونِ" [٣].

---

(١) ينظر: أسرار العربية للأنباري (ص: ٢٣١)، والمتبع في شرح اللمع (١ / ٥٠٧ – ٥٠٩).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب (٢ / ٨٦٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (١ / ٥٧)، والكافي في شرح الهادي (٣ / ١٦١٢ – ١٦١٤).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٥٠ – ٥١).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني: أن هذه الأفعالَ معربةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ على لامِ الفعل التي قبلَ الضمائرِ، والنونُ علامةٌ على تقديرِ الإعراب (١)، وهو نُسب إلى الأخفش (٢)، وابنِ درستويه (٣).

وقد نُسِبَ إلى السهيليِّ هذا القولُ، على أنّ النونَ زائدةٌ لتشبيه نحو: **(يفعلان، وتفعلان)** بالمثنّى المرفوعِ، ولتشبيه نحو: **(يفعلون، وتفعلون، وتفعلين)** بجمع المذكر السالم (٤)، والظاهرُ أنهم نقلوا عنه القولَ عن طريق الرواية الشفوية دون الرجوعِ إلى كتبه، ومن هنا قال أبو حيان: "...، ولا نعلم في هذا خلافًا إلا ما ذكر لنا أبو جعفر بن عبد النور من أصحابنا أن أبا زيد السهيليَّ كان يذهب إلى أنّ هذه الأمثلةَ الخمسةَ تُرفَع بحركاتٍ مقدرة في آخرِ الفعل قبلَ الواوِ والألف والياءِ، وأنّ النونَ إنما ثبتتْ لشبه هذا الفعل بالاسم" (٥)، وفي كتابه: **(نتائج الفكر)** أنّ النونَ فيها عوضٌ عن حركة الإعراب حملا على الأسماء (٦)، ومن هنا نسب إليه السيوطيُّ القولَ على أن النونَ دليلٌ على الإعراب (٧)، وهو الأقربُ إلى نصِّه في رأيي.

وقد استضعفه ابنُ مالكٍ بأنّ الإعراب مجتلَبٌ للدلالةِ على ما يحدث بالعاملِ، والنونُ وافيةٌ بذلك، فادِّعاءُ إعرابٍ بغيرِها مع أنه مدلولٌ عليه بها مردودٌ بعدمِ الحاجةِ إليه (٨)، ويؤيِّدُ – عندي – بأنّ النونَ قد ثبت حذفُها رفعا في فصيحِ الكلام

---

(١) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي (ص: ١٢٣ – ١٢٤)، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي (١ / ٨٦)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ١١٠).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٥١)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٣ – ٨٤٤)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩٠)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٧٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٧٢).

(٣) ارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٣ – ٨٤٤)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٧٣)، والمساعد (١ / ٣٠ – ٣١).

(٤) التذييل والتكميل (١ / ١٩٠ – ١٩١)، والنكت الحسان (ص: ٣٩)، ورصف المباني (ص: ٣٣٨ – ٣٣٩)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٧٣)، والمساعد (١ / ٣٠ – ٣١).

(٥) النكت الحسان (ص: ٣٩)، وينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٩٠– ١٩١).

(٦) نتائج الفكر للسهيلي (ص: ١٢٣).

(٧) همع الهوامع (١ / ١٧٢).

(٨) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥١)، وينظر: المساعد (١ / ٣١)، وهمع الهوامع (١ / ١٧٢).

نثرا وشعرا، كقوله تعالى: ﴿**قَالُواْ سَاحِرَانِ تَظَّاهَرَا**﴾ في روايةٍ عن أبي عمرو [١]، على أنه في الأصل (**تَتَظَاهران**)، فقُلبتِ التاءُ الثانيةُ ظاءً، وأُدْغِمَتْ في مُجَانسِها، ثم حُذِفتِ النونُ [٢]، وكقوله ﷺ (**لا تدخلوا الجنّةَ حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا**) [٣]، وقولِ الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي، وتَبِيتِي تَدْلُكِي * وجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي** [٤]

وقول الآخر:

فإنْ يك قومٌ سرَّهمْ ما صنعتُمُ * سَيَجتلِبوها لاقِحا غيرَ باهلِ** [٥]

---

(١) (القصص: ٤٨)، وهذه القراءةُ ملفَّقةٌ بين المتواترةِ والشاذَّةِ، أمّا المتواترةُ فهي (**ساحران**) بإثبات ألف الفاعل بين السين والحاء، فقد قرأ بها أبو عمرو، وابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، والحسن، وأمّا الشّاذّةُ في (**تَظَّاهَرا**) بفتح التاء وتشديد الظاءِ بعدها ألفٌ، ثم هاءٌ مفتوحةٌ، وقد قرأ بها أبو عمرو فيما روَى عنه العبّاسُ الأنصاريُّ على الشذوذِ، وقرأ بها أبو حيوة، ويحيى بنُ الحارث الذماري، ومحبوبٌ عن الحسن، وخلادٌ عن اليزيدي. ينظر: السبعة لابن مجاهد (ص: ٤٩٥)، ومختصر القراءات الشاذة لابن خالويه (ص: ١١٤)، وشواذ القراءات للكرماني (ص: ٣٦٨)، ومعجم القراءات (٧ / ٥٤).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٣)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩٥ – ١٩٦)، والمساعد (١ / ٣٢)، وهمع الهوامع (١ / ١٧٢).

(٣) أخرجه بهذا اللفظِ أبو داوود في سننه – كتاب الأدب – باب إفشاء السلام – رقم (٥١٩٣)، وابن ماجه في سننه – المقدمة – باب في الإيمان – رقم (٦٨)، وكتاب الأدب – باب إفشاء السلام – رقم (٣٦٩٢)، والترمذي في سننه – أبواب الاستئذان والآداب – باب ما جاء في إفشاء السلام – رقم (٢٦٨٨)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٣)، وشرح الكافية الشافية (١ / ٢١٠).

(٤) البيت من الرجز مجهول القائل، والشاهدُ النحوي حذفُ النونِ مِنَ الأفعالِ الخمسةِ في حالةِ الرفعِ في (**تبيتي تدلكي**) والأصل: (**تبيتين تدلكين**) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١ / ٢١٠ – ٢١١)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩٥)، والمساعد (١ / ٣٢)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٣٩ – ٣٤٠).

(٥) البيت من الطويل لأبي طالب، (**واللاقح**) الإبل التي قبلت اللقاح، والباهل المتردد بلا عمل، والراعي بلا عصا، والشاهد حذفُ النون في (**سيجتلبوها**)، وهو مضارعٌ اتصل به واو الجماعةِ في حالة الرفع. ديوان أبي طالب (ص: ٨٢،)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٣)، وشرح الكافية الشافية (١ / ٢١١).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلى ذلك ورد عن العربِ إثباتُ النونِ في آخر هذه الأفعال مع دخول الناصب، كقول الشاعر:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحَكما ***منِّي السلامَ، وألّا تُشعِرا أحدًا (١)

وقولِ الراجز:

أنْ تهبطِين بلاد قَوْ * مٍ يرتعُون مِنَ الطِّلاحِ** (٢)

ولا يصِحُّ أن يُدَّعى أنّ **(أنْ)** في البيتين أنها مخففةٌ مِن الثقيلةِ؛ لأنها لم تُسْبَق فيهما بما يدل على يقينٍ أو ظنٍّ خلافا للفراء في تجويز ذلك في البيت الثاني على أنه بتقدير: **(أنه تهبطين)** (٣)، والأقرَبُ أنّ **(أنْ)** في البيتين ونحوهما هي الناصبةُ للمضارعِ، إلا أنها حُمِلَت على **(أنْ)** المخففةِ من الثقيلةِ للشبه اللفظي بينهما (٤)، على أنه لا يُسَلِّم بهذا التوجيه مَن يرى أن الأمثلةَ الخمسةَ تعرب بحركاتٍ مقدرةٍ، ولا يلزمه شيءٌ في ثبوت النون مع دخول عامل النصب على مذهبِه مطلقا.

الثالث: أنها معرَبَةٌ وليس فيها حرفُ إعرابٍ، وهو ما ذهب إليه الفارسيُّ(٥)، وأبو البركات الأنباريُّ (٦).

---

(١) البيت من البسيط، مجهول القائل، والشاهد إثبات النونِ في **(تقرآن)**، وهو مضارعٌ اتصل به ألف اثنين في حالة النصب. ينظر: مجالس ثعلب (١ / ٣٢٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١ / ٣٢)، والخصائص (١ / ٣٩٠)، والمقاصد الشافية (١ / ٢٢٢)، والمقاصد النحوية (٤ / ١٨٥٩ – ١٨٦٠)، وشرح شواهد المغني (ص: ١٠٠)، وخزانة الأدب (٨ / ٤٢٠ – ٤٢٨).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١ / ١٣٦)، والمقاصد الشافية (١ / ٢٢٢).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (١ / ١٣٦).

(٤) ينظر: مجالس ثعلب (١ / ٣٢٣)، والمقاصد الشافية (١ / ٢٢١ – ٢٢٢).

(٥) التعليقة (١ / ٣٧)، وينظر: أمالي ابن الحاجب (٢ / ٨٠٣)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩١)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٤)، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام (ص: ٧٣)، وهمع الهوامع (١ / ١٧٢).

(٦) أسرار العربية (ص: ٢٣١ – ٢٣٢).

وقد استُدِلَّ له بأنّ النونَ لو كانت علامةَ الرفعِ لمَا صحّ حذفُها في حالتي النصب والجزم، وأجاب عنه ابنُ الحاجب بأنَّ الضمّةَ في **(يضربُ)** علامةُ رفعٍ بالإجماع، وهي تُحذَف إذا دخل عليها عاملُ الجزم، وبأنّ المرادَ بعلامةِ الإعراب مِن الحركات والحروف هو ما يتغيّرُ ويختلِفُ باختِلافِ العواملِ [١]، ثم ردَّه ابنُ الحاجبِ بأنْ لا فرقَ بينَ الأمثلةِ الخمسةِ وجمعِ المذكّرِ السالمِ، فكما أنّ الفارسيَّ لا يُنازِعُ في أنه يُرفَعُ بالواو، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالياء فلا ينبغِي له أن ينازِعَ في الأمثلةِ الخمسة [٢].

الرابع: أنّ ألفَ الاثنين واوَ الجماعة وياءَ المخاطبة في أواخِرِ هذه الأفعالِ هي علاماتُ إعرابٍ تدلُّ على الرفعِ والنصبِ والجزمِ كما أنها ضمائرُ تدلُّ على الفاعل، وهي في ذلك مثلُ الألفِ والواوِ والياءِ في المثنَّى وجمعِ المذكر السالم، حيث تدلُّ على التثنيةِ والجمعِ وتدلُّ على الإعرابِ في آنٍ واحدٍ [٣].

وقد رُدّ هذا القولُ بأنّ النونَ إمّا أن تكونَ كنونِ التثنيةِ، ويبطل بحذفِها في بعضِ الأحوال، أو يكون لها حظٌّ مِنَ الإعرابِ، ويبطل لأنه إمّا أن تكونَ معرَبَةً مِن مكانَين، ولا يكون كذلك؛ لأنه خروجٌ عن الفصاحة واستعمالُ ما لا يحتاج إليه، ولا نظير له، أو يكون لها نوعٌ مِنَ الإعراب؛ لأنها إن كانت علامةَ رفعٍ مثلا فلا تكون الواوُ موجودةً حينئذ، وبالعكس لم تكن [٤].

التعقيب والترجيح:

انطلاقا مِنَ المشهورِ في إعرابِ الأمثلةِ الخمسةِ يُقال: إنَّ فعلَ الأمرِ الذي أُسنِدَ إلى ألفِ اثنَين أو واوِ الجماعةِ أو ياءِ المخاطبةِ مبنيٌّ على حذفِ النونِ؛ على

---

(١) أمالي ابن الحاجب (٢ / ٨٠٣)، وينظر: همع الهوامع (١ / ١٧٢).
(٢) أمالي ابن الحاجب (٢ / ٨٠٣).
(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ١٩١)، وهمع الهوامع (١ / ١٧١).
(٤) التذييل والتكميل (١ / ١٩١)، وهمع الهوامع (١ / ١٧١).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أنّ فعل الأمرِ يُبْنَى على ما يُجْزَمُ به مضارِعُه [١]، فكما أنّ الأمثلةَ الخمسةَ تُجْزَمُ بحذف النونِ فأفعالُ الأمرِ منها مبنيَّةٌ على حذفِ النونِ، والذي يظهر لي أنّ بناءَ فعلِ الأمرِ على ما يُجزَمُ به مضارِعُه أقرَبُ إلى المذهبِ الكوفيِّ في أنّ الأمرَ معرَبٌ على أنه صورةٌ مِن صُوَرِ الفعلِ المضارعِ، وأمّا على المذهبِ البصريِّ فإن الأمرَ قسمٌ مستقِلٌّ من أقسامِ الفعلِ، وهو مبنيٌّ على السكونِ دائمًا [٢]، إلا أنّ المعتلَّ الآخرِ يُحذَفُ آخِرُه حملا له على المضارع المجزوم قي حذف حرفِ العلةِ من آخره لئلّا يلتبسَ المجزومُ بالمرفوعِ، كما أنه يُبنَى على السكون المقدر للالتقاء الساكنين إذا اتصل به نونُ التوكيدِ، يقول في ذلك ابنُ جنِّي: "والمبنيُّ – أي: مِنَ الأفعال – على ضربَيْنِ: مبنيٍّ على الفتحِ، وهو جميعُ أَمْثِلةِ الماضي، قلَّتْ حروفُه أو كثُرَتْ، نحو: **(قام، وجلس، وذهب، وظرُف، واستخرج)**، ومبنيٍّ على السكونِ، وهو جميعُ أمثِلَةِ الأمرِ لِلمُواجَهِ [٣]، وذلك نحو قولك: **(قُمْ، وخُذْ، واضْرِبْ، وانطَلِقْ، واسْتَخْرِجْ)** " [٤].

وعلى هذا فإن فعلَ الأمرِ يُبْنَى على السكونِ المقدَّرِ للالتقاءِ الساكنين إذا اتصل به ألفُ اثنين، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المخاطبةِ، سواء أكانت الأمثلةُ الخمسةُ تُرفَعُ بثبوتِ النونِ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بحذفِها، أم كانتْ تُعرَبُ بحركاتٍ مقدَّرةٍ، ولا يصِحُّ القولُ بأنه يُبنَى على حذف النونِ إلا على التلفيقِ بين المذهبين **أحدُهما:** قولُ الجمهور مِن إعراب الأمثلة الخمسةِ بالنون، **والآخر:** قول الكوفيين بأن فعلَ الأمرِ

(١) الإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٨ – ٤٩).

(٢) ينظر: المقتضب (٢ / ٣)، والأصول في النحو (٢ / ١٤٥ – ١٤٦)، والإيضاح للفارسي (ص: ٢٥)، وأسرار العربية للأنباري (ص: ٢٢٨)، والمتبع في شرح اللمع (٢ / ٥٠٤)، وشرح اللمع للثمانيني (٢ / ٦٥٤ – ٦٥٥)، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (٢ / ١٠٤٤).

(٣) **(أمثِلَةُ الأمرِ لِلمُواجَهِ)** مصطلحٌ بمعنى أفعالِ الأمرِ في المشهور بين المعربين، وهو يدل على أن فعل الأمرِ وُضِع لأمرِ المخاطبِ دون الغائبِ، والمضارعُ المقرونُ بلامِ الأمرِ هو الموضوعُ لأمرِ الغائبِ.

(٤) اللمع في العربية (ص: ٨٨).

من صورِ الفعلِ المضارعِ، فينتج من ذلك أنّ المضارعَ يُبنَى على ما يُجزَمُ به مضارعُه كما هو مشهورٌ في الكتب التعليميةِ، ومِن هنا تعَقَّب أبو حيان ابنَ عطيةَ على تقريرِ أن فعلَ الأمرِ **(كُلَا)** مبنيٌّ على حذفِ النون، وهذا نصُّ ما قال: "قال ابنُ عطيَّةَ: وغيرُه: وحُذِفَتِ النونُ مِن ﴿**وَكُلَا**﴾ [١] للأمرِ انتهى كلامُه [٢]، وهذا الذي ذكر ليس على طريقة البصريين؛ فإنّ فعلَ الأمرِ عندهم مبنيٌّ على السكونِ، فإذا اتَّصلَ به الضميرُ البارزُ كانت حركةُ آخرِه مناسِبةً للضميرِ، فتقول: **(كُلِي، وكُلا، وكُلُوا)**، وفي الإناثِ يبقى ساكنًا نحو: **(كُلْنَ)**، وللمعتلِّ حكمٌ غيرُ هذا، فإذا كان هكذا فقوله: ﴿**وَكُلَا**﴾ لم تكن فيه نونٌ فتحذَف للأمرِ، وإنما يكونُ ما ذكره على مذهبِ الكوفيين؛ حيث زعموا أنّ فعلَ الأمرِ معرَبٌ، وأن أصلَ **(كُلْ)**: **(لتأكُلْ)**، ثم عرض فيه مِنَ الحذفِ بالتَّدريج إلى أنْ صار: **(كُلْ)**، فأصلُ **(كُلَا)**: **(لِتَأْكُلَا)**، وكان قبلَ دخولِ لامِ الأمرِ فيه نونٌ؛ إذْ كان أصلُه: **(تأكلان)**، فعلى قولِهم يتِمُّ قولُ ابن عطية أنّ النونَ مِن **(كُلَا)** حُذِفَتْ لِلأمرِ" [٣].

غيرَ أنّ القولَ بأنّ نحو: **(اذهبَا، واذهَبُوا، واذهبِي)** مبنيٌّ على حذفِ النونِ قد اشتهَر بين المتعلمين وكتب المتأخرين حتى قرّرَ ابنُ هشامٍ ذلك على أنه مُسَلَّمٌ به بحيث لا يُنْكِرُه مَن له أدنى بصيرةٍ بالفنِّ، فقال: "الباب الثاني ما لزم البناءَ على السكونِ أو نائبِه، وهو نوعٌ واحدٌ، وهو فعلُ الأمرِ، وذلك لأنه يُبْنَى على ما يُجْزَمُ به مضارعُه، فيُبنَى على السُّكونِ في نحو: **(اضْرِبْ)**، وعلى حذفِ النُّونِ في نحو: **(اضْرِبَا)**، و**(اضْرِبُوا)**، و**(اضْرِبِي)**، ...، ومِن غريبِ ما يُحْكَى أنّ بعضَ مَن يتعاطَى إقراءَ النحوِ بِبَلَدِنا هذه سمِعَ قولَ بعضِ المُعْرِبين في قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿**فَقُولَا**

---

(١) (البقرة: ٣٥).
(٢) المحرر الوجيز (١ / ١٢٦).
(٣) البحر المحيط (٢ / ٨٧).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

﴿لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا﴾ [١]: إنّ **(قُولَا)** مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، فأنكَرَ ذلك عليه، وهو قولٌ مشهورٌ بين الطلبةِ فخفاؤُه على مَن يتصدَّى للإقراءِ غريبٌ" [٢].

وليس بمُستبعَدٍ أن يكون تعريضُ ابن هشام على أبي حيَّان لِمُعاصرتِهما، وما بينهما مِن حجابِ المعاصرةِ، على أنّ ردَّ ابنِ هشام لم يكن على المستوى المطلوبِ؛ لأنّ شهرة الشيءِ لا تكفِي لإثباتِه على الإطلاق، ولو كان المشهورُ فوق النقدِ والاعتراضِ لَمَا صحَّ لابن هشامٍ أن يعقد في مغنيه بابًا مستقلا بعنوان: **(الباب السادس مِنَ الكتاب في التحذير مِن أمورٍ اشتهَرَتْ بين المُعربِين والصَّوابُ خِلافُها)**، ويُوردَ فيه عشرين مسألةً على أنه قليلٌ مِن كثيرٍ [٣]، والتحقيقُ أنّ نحوَ **(افهمَا، وافهمُوا، وافهَمِي)** مختلَفٌ فيه على ثلاثةِ أقوال:

الأول: أنه مبنيٌّ على السُّكونِ المقدَّرِ منع مِن ظهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ [٤]، وهو الأقرَبُ إلى القولِ بأنَّ الأمثلةَ الخمسةَ معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ قبل ألف الاثنين، أو واو الجماعةِ، أو ياء المخاطبة، على أنه لا يتعارَضُ مع القول بأنها معربةٌ بثبوتِ النونِ وحذفِها.

الثاني: أنه مبنيٌّ على حذفِ النونِ، وهو قولٌ مبنيٌّ على التجَوُّزِ والتقريبِ؛ لأنّ فعلَ الأمر لم يكن في آخره نونٌ حتى يُبنَى على حذفِها، والنونُ الموجودةُ في المضارعِ ليست لامَ الكلمةِ، وإنما هي بمنزلة الضمةِ علامةً للرفعِ، ومِن ثَمَّ لا يصح تقديرُ وجودِها في الأمرِ لأنه لا يُرفَع حتى تكون النونُ علامةً على رفعِه، ولكن أصحابَ هذا القولِ بنَوْه على تشبيه فعلِ الأمرِ بالمضارعِ المجزومِ، وعليه قال الثمانينيُّ: "...، وإذا كان آخِرُ هذا المجزومِ ياءً أو واوًا أو ألفا أو نونًا في تثنيةِ

---

(١) (طه: ٤٤).
(٢) شرح شذور الذهب (ص: ١٠٣).
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨١١ – ٨٢٧).
(٤) البحر المحيط (٢ / ٨٧).

فاعلِ الفعلِ وجمعِه ومخاطبةِ المؤنَّث أسقَطَها الجازمُ كما يُسقِطُ الحركةَ مِنَ الصحيحِ، فكما يقال في الصحيح: **(لا تضربْ)** قيل في المعتلِّ: **(لا ترمِ، ولا تغزُ، ولاتسعَ، ولا تضربا، ولا تضربي، ولا تضربوا)**، وكان الوقفُ يقوى على إسقاطِ الحركةِ مِنَ الصحيحِ، ولا يقوى على إسقاطِ هذه الحروفِ، ولكنهم لمّا شبَّهوا المجزومَ الصحيحَ به في إسقاطِ الحركةِ شبَّهوا الموقوفَ بالمجزومِ في إسقاطِ هذه الحروفِ، فقالوا: **(ارمِ، واغزُ، واسعَ، واضربي، واضربا، واضربوا)**" [(١)]، وقال في موضعٍ آخَرَ: "وتبِعَ الوقفُ الجزمَ في **(افعَلِي، وافعَلَا، وافعَلُوا)**؛ لأنه إذا تبع النصبَ الجزمُ مع مخالَفةِ الفتحة للسكونِ، فاتِّباعُ الوقفِ للجزمِ أولى لموافقةِ السكونِ للسُّكونِ وإنِ اختلَفَا في التقدير" [(٢)]، وقال السمين الحلبيُّ: "...، وقال ابنُ عطية: حُذِفَتِ النُّونُ مِن **(كُلَا)** لِلأمرِ، وهذه العبارةُ مُوهِمةٌ لمذهبِ الكوفيِّين مِن أنّ الأمرَ عندهم مُعرَبٌ على التدريجِ كما تقدَّم، وهو عند البصريين محمولٌ على المجزومِ، فإنْ سُكِّن المجزومُ سُكِّنَ الأمرُ منه، وإن حُذِف منه حرفٌ حُذِفَ مِنَ الأمرِ" [(٣)].

الثالث: أنّ نحوَ: **(اعلَمَا، واعلَمُو، واعلَمِي)** أفعالٌ مضارعةٌ مجزومةٌ بلامِ الأمرِ المحذوفةِ، وأصلُها: **(لِتعلَما، ولْتَعْلَمُوا، ولْتَعْلَمِي)**، فحُذِفت اللامُ وحرفُ المضارعةِ؛ لكثرةِ الاستعمالِ [(٤)].

والذي يترجَّح أَنّ أفعالَ الأمرِ التي اتصل بها ألف اثنين، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المخاطبةِ مبنيَّةٌ على السكونِ المقدَّرِ لاشتِغالِ المحَلِّ بحركةِ المناسبةِ؛ لأنّ النُّونَ لم تكن موجودةً في نحوِ هذه الأفعالِ حتى تُبنَى على حذفِها، والتسويةُ بينها وبين الأفعالِ المعتلَّةِ الأواخرِ نحو: **(ارضَ، وادعُ، واهدِ)** بمعزلٍ عن التحقيق؛ لأنَّ النونَ

---

(١) شرح اللمع للثمانيني (٢ / ٦٥٥).
(٢) شرح اللمع للثمانيني (٢ / ٦٨٢).
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١ / ٢٨٠).
(٤) الإنصاف (١ / ٥٢٤ – ٥٤٩)، وأسرار العربية (ص: ٢٢٧ – ٢٣٠)، وارتشاف الضرب (٢ / ٦٧٤)، ومغني اللبيب (ص: ٢٩٧ – ٢٩٨)، وهمع الهوامع (١ / ٥٩).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

زِيدَتْ بعد ألِفِ الاثنَين وواوِ الجماعةِ، وياءِ المخاطبةِ لمجرَّدِ الدلالةِ على الإعرابِ بثبوتِها رفعًا، وحذفِها نصبًا وجزمًا، بمعنى أنها ليست من أصولِ الكلمةِ، ولا مِن الزوائدِ للدلالةِ على المعنى كألف المثنى، وواو جمع المذكر السالم، في حين أنّ الألف والواوَ والياءَ لاماتُ الكلمةِ، فتضعف التسويةُ بين ما هو مِن بنيةِ الكلمةِ في جميع تصاريفِها، وما هو زائدٌ لمجرَّدِ الإعرابِ في صيغة المضارعِ فقط على أنها بمنزلةِ الحركاتِ. وأمّا بالنسبة لإعراب الأمثلةِ الخمسةِ فالراجحُ – عندي – أنها معرَبةٌ بثبوتِ النونِ رفعًا، وحذفِها نصبًا وجزمًا؛ لقوة ما استند إليه الجمهورُ في إثباتِه؛ ولِمَا في ذلك مِن إجماعِ البصريين والكوفيين على ذلك إلا ما رُوِي عن الأخفش على سبيل الشذوذِ.

والله تعالى أعلى وأعلم

المبحث الثاني

(إعرابُ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ المجزومِ)

التمهيد

لا خلافَ بين النحاةِ في أنّ المضارع الذي آخِرُه ألفٌ تُقَدَّرُ عليها في حالةِ الرفعِ الضمّةُ، وفي حالةِ النصبِ الفتحةُ للتعذُّرِ، وأنّ المضارعَ الذي آخِرُه واوٌ، أو ياءٌ تُقدَّرُ فيهما الضمّةُ رفعًا للاستِثقالِ، وتظهَرُ الفتحةُ عليهما نصبًا لخفَّةِ الثِّقَلِ، وقد تظهر الضمَّةُ على الواوِ والياءِ رفعًا لضرورةِ الشعرِ كما أنه قد تُقَدَّر الفتحةُ عليهما نصبًا للضرورةِ [١].

والأفصَحُ مِن كلامِ العربِ أنّ هذه الأفعالَ يُحْذَفُ مِن آخِرِها حرفُ العلَّةِ إذا دخل عليها الجازمُ، فيقال: **(لم يرضَ، ولم يدعُ، ولم يرمِ)**، ويبقى حرفُ العِلَّةِ كما هو في حالتَيِ الرفع والنصبِ على خلافِ الأفصح، فيقال: **(لم يرضى، ولم يدعو، ولم يرمي)**، وحُمِل عليه قولُه تعالى: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ**﴾ [٢] على أنّ **(لا)** في الآيةِ ناهيةٌ، ويجوز في ضرورةِ الشِّعْرِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ، وتسكينُ ما قبلَه، فيقال: **(لم يَخْشْ، ولم يَدْعْ، ولم يَرْمْ)** [٣].

---

(١) الأصول في النحو (٢ / ١٦٤)، والإيضاح للفارسي (ص: ٢٥)، والمتبع في شرح اللمع (٢ / ٥٠٦ – ٥٠٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٥ – ٥٧)، وشرح الكافية الشافية (١ / ٢١٣ – ٢١٦)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٦)، والتذييل والتكميل (١ / ١٩٩ – ٢٠٢)، والمساعد (١ / ٣٤ – ٣٥)، وشرح ابن عقيل على الألفية (١ / ٨٣ – ٨٤)، ومنهج السالك للأشموني (١ / ١١٥ – ١١٧).

(٢) (الأعلى: ٦).

(٣) ينظر: وشرح المقدمة الجزولية للأبذي (٢٤١/١ – ٢٤٤)، والمقرب (ص: ٧٣ – ٧٤)، وشرح التسهيل (٥٥/١–٥٧)، والتذييل والتكميل (٢٠٥/١–٢١٠)، وارتشاف الضرب (٨٤٨/٢)، والمساعد (١ /٣٥ – ٣٦)، والمقاصد الشافية (١ / ٢٣٣– ٢٤٠)، وتعليق الفرائد (١ / ١٧٤ – ١٧٧)، وهمع الهوامع (١/ ١٧٤– ١٧٦)، ومنهج السالك للأشموني (١١٥/١– ١٢٠).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والظاهرُ أنْ تكون علامةُ الجزمِ في هذه الأفعالِ حذفَ الحركةِ المقدَّرَةِ في حالتَيِ الرفع والنصبِ، بأن يقال: **(لم يخشي)** مضارعٌ مجزومٌ علامةُ جزمِه السكونُ المقدَّرُ، كما كانت علامةُ الرفع ضمَّةً مقدرةً، غير أنّ حذفَ حرفِ العلة بعد دخولِ الجازمِ في الأفصَحِ الشائعِ مِن كلامِ العرب أدّى إلى القولِ بأنّ علامةَ الجزم فيها حذفُ حرفِ العلةِ، واشتهر ذلك حتى كأنه محلُّ إجماعٍ بين النحويين، وفيما يأتي تحقيقُ أقوال النحاة في ذلك.

إعراب المضارع المعتل الآخر المجزوم:

يظهر أن الخلافَ في إعرابِ المضارعِ المعتلِّ الآخِرِ المجزومِ يتمثَّلُ في ثلاثة أقوال على النحو الآتي:

الأول: أنّ المضارعَ المعتلَّ الآخِرِ يُجْزَمُ، وعلامةُ جزمِه حذفُ حرفِ العلةِ، وهو القولُ المشهورُ المقرَّرُ [١] في الكتب النحوية التعليمية، وما عليه جمهورُ النحاة[٢]، وابنُ مالك [٣]، والمنقولُ عن ابن السراج [٤].

---

(١) الموفقي في النحو (ص: ١٠٢)، والجمل للزجاجي (ص: ٥)، والأصول في النحو (٢ / ١٦٤)، واللمع في علم العربية (ص: ٨٩)، والمتبع في شرح اللمع (٢ / ٥٠٦ – ٥٠٧)، وشرح اللمع للثمانيني (٢ / ٦٥٥)، وشرح المقدمة الجزولية للأبذي (١ / ٢٤١ – ٢٤٢)، والبسيط (١ / ٢١٥ – ٢١٦)، وشرح الجمل لابن خروف (١ / ٢٦٩)، والمقرب (ص: ٧٣ – ٧٤)، والموفور من شرح ابن عصفور (ص: ١٣٧)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٨)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٠٢)، والمساعد (١ / ٣٥ – ٣٦).

(٢) شرح اللمحة البدرية (ص: ٧٥).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١ / ٥٥ – ٥٧)، وشرح الكافية الشافية (١ / ٢١٤– ٢١٥)، وشرح عمدة الحافظ (١ / ٢١٥ – ٢١٦).

(٤) الأصول في النحو (٢ / ١٦٤)، وأسرار العربية (ص: ٢٣٠ – ٢٣١)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٧٥)، والتصريح (١ / ٢٨٣ – ٢٨٤)، والنكت للسيوطي (ص: ٢٦٢).

ووجهُه أنّ الجازمَ يحذِفُ الضمَّةَ من آخِرِ المضارعِ، ولمَّا قامتِ حروفُ العِلَّةِ الثلاثةِ مقامَ الضمَّةِ المقدَّرَةِ عليها نُزِّلَتْ منزلتَها، فحذفها الجازمُ، على أنه بمنزلةِ المُسْهِلِ يُزيلُ الفضلةَ مِنَ الجسمِ، وإن افتُقِدت أزال مِن قُوَى الجِسْمِ [١]، ويَرِدُ على هذا القولِ ثبوتُ حروفِ العلة مع دخولِ الجوازمِ على هذه الأفعال، ولو كان الحذفُ علامةَ الجزم لامتنَعَ إثباتُها في كلامِ العرب، وأُجيب بأنّ حروفَ العلة الثابتةَ مع دخولِ الجوازمِ ليست لاماتِ الكلمة، بل هي حروفُ إشباعٍ تولَّدَتْ عن الحركاتِ التي قبلها، ولاماتُ الكلمةِ محذوفةٌ بسبب الجوازم [٢].

الثاني: أنه مجزومٌ وعلامةُ جزمِه حذفُ الضمَّةِ المقدَّرَةِ، أو حذفُ الضمَّةِ الظاهرةِ في الضرورةِ، كما أنّ علامةَ الرفعِ فيه الضمّةُ المقدرةُ، وحرفُ العلّةِ محذوفٌ عند دخولِ الجازم لدفعِ التِباسِ المجزوم بالمرفوعِ، وليس محذوفًا بسببِ الجازمِ، وهو ما عليه أبو حيان [٣].

وقد نُسِب هذا القولُ إلى سيبويه على مفهومِ مذهبِه في تقدير الضمَّةِ على المضارعِ المعتلِّ الآخِرِ في حالةِ الرفعِّ، وتقديرِ الضمَّةِ على المعتلِّ بالألفِ في حالةِ النصبِ، يقول في ذلك ابنُ هشامٍ: "واختلف النحويُّون فيهما في حالةِ الرفعِ، وفي الألفِ فقط في حالةِ النصبِ، هل تُقَدَّر الضمّةُ والفتحةُ أم لا ؟ فقال سيبويه ومَن تبعَه تُقَدَّر كما تُقَدَّرُ في **(موسى، والقاضي)**، وقال ابنُ السرّاج ومَن تبعَه: لا تُقَدَّرُ؛ لأنّنا إنما قدَّرْنا في **(موسى، والقاضي)**؛ لأنّ الإعرابَ في الاسمِ أصلٌ؛ فتجبُ المحافظةُ

---

(١) الأصول في النحو (٢ / ١٦٤)، وأسرار العربية للأنباري (ص: ٢٣٠ – ٢٣١)، والمتبع في شرح اللمع (٢ / ٥٠٦ – ٥٠٧)، وشرح اللمع للثمانيني (٢ / ٦٥٥)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٠٢)، وشرح اللمحة البدرية (ص: ٧٥)، والتصريح (١ / ٢٨٣ – ٢٨٤)، والنكت للسيوطي (ص: ٢٦١ – ٢٦٢).

(٢) ارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٨ – ٨٤٩)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٠٨).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١ / ٢٠٢ – ٢٠٣)، وارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٨)، والنكت الحسان (ص: ٣٩)، ينظر: همع الهوامع (١ / ١٧٤)، والنكت للسيوطي (ص: ٢٦١ – ٢٦٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عليه؛ فيجبُ تقديرُه، وفي الأفعالِ فرعٌ، ولا حاجةَ لتقديرِه إذا لم يُوجَد، وانبنَى على هذا النّظَرِ فيهما في حالةِ الجزمِ، فعلى قولِ سيبويه لمّا دخل الجازمُ حُذِفَتِ الضمّةُ المقدَّرةُ، واكْتُفِي بها، ثمّ لمّا صارتْ صورةُ المجزومِ والمرفوعِ واحدةً فرَّقوا بينهما بحذفِ حرفِ العلّةِ، فحرفُ العلّةِ محذوفٌ عند الجازمِ لا به، وعلى قولِ ابن السرّاجِ الجازمُ حذَفَ حرفَ العلةِ نفسَه، ويقول: الجازم كالمُسْهِل إن وجد فضلةً أزالَها، وإلّا أخذ مِن قوَى البدنِ، وهذا هو الذي يجنح إليه جمهورُ النحويين، والتحقيقُ كلامُ سيبويه لِمَا شرحناه" (١).

ويُسْتَدَلُّ له بأنّ الجازمَ لا يحذِفُ إلا ما كان علامةَ الرفعِ، فكما أنّ حروفَ العلَّةِ الثلاثة ليست علاماتٍ للرفعِ، لا يجوز أن يُعَدَّ حذفُها علامةً للجزمِ، وبأنّ الإعرابَ زائدٌ على ماهيةِ الكلمة، ولما كانت حروفُ العلةِ الثلاثةِ لاماتِ الكلمة بالإجماعِ امتنع أن يكونَ حذفُها علامةَ الجزم، فلم يبقَ إلا أنْ يكونَ علامةَ الجزمِ السكونُ، وحروفُ العلة الثلاثةِ تُحْذَفُ لدفعِ الالتباسِ بين المرفوعِ والمجزومِ، ومِن هنا جاز إثباتُها مع دخولِ الجوازمِ فيما صَحَّ مِن كلامِ الفُصَحَاءِ نثرًا وشعرًا (٢)، وقد انبَنَى على هذا القولِ أنّ المضارعَ المعتلَّ الآخرِ بالألف لا يجوز حذفُ آخرِه في الضرورةِ على القولِ بأن علامةَ الجزمِ فيه حذفُ ضمَّةٍ ظاهرةٍ في الضرورة؛ لأنّ الألفَ لا تظهر عليه الضمّةُ بحالٍ مِنَ الأحوال، فيجبُ حذفُ الألفِ على أنه علامةُ الجزمِ، وعلى القول بأنّ علامةَ الجزمِ حذفُ ضمةٍ مقدرةٍ يجوز إثباتُه وحذفُه (٣).

---

(١) شرح اللمحة البدرية (ص: ٧٥)، وينظر: أسرار العربية (ص: ٢٣٠ – ٢٣١)، والتصريح (١ / ٢٨٣ – ٢٨٤)، والنكت للسيوطي (ص: ٢٦٢).

(٢) التذييل والتكميل (١ / ٢٠٢ – ٢٠٣).

(٣) ارتشاف الضرب (٢ / ٨٤٨)، والتذييل والتكميل (١ / ٢٠٧ – ٢٠٨).

التعقيب والترجيح:

على هذا الخلافِ يتحدَّدُ الحالُ الذي يُبنَى عليه فعلُ الأمرِ المعتلُّ الآخِرِ، فعلى القولِ بأنّ المضارِعَ المعتلَّ الآخِرِ يُجزمُ بحرفِ العلةِ، وعلى أنّ الأمرَ يُبنَى ما يُجزم به مضارعُه فإنّ فعلَ الأمرِ المعتلَّ الآخِرِ يُبنَى على حذفِ آخره [١]، وعلى القولِ بأنّ المضارعَ المعتلَّ الآخِرِ يُجْزَمُ بالسكونِ، وحرفُ العلة يُحْذَفُ لدفعِ التِباسِ المرفوعِ بالمجزوم، فإنّ فعلَ الأمرِ المعتلَّ الآخِرِ يُبنَى على السكونِ أيضا، وحرفُ العلة يحذَفُ لحملِ فعلِ الأمر على المضارعِ المجزوم.

يقول الثمانيني: "وإذا كان آخِرُ هذا المجزومِ ياءً أو واوًا أو ألفا أو نونًا في تثنيةِ فاعلِ الفعلِ وجمعِه ومخاطبةِ المؤنَّثِ أَسْقَطَها الجازمُ كما يُسقِطُ الحركةَ مِنَ الصحيح، فكما يقال في الصحيح: **(لا تضربْ)** قيل في المعتل: **(لا ترمِ، ولا تغزُ، ولاتسعَ، ولا تضربا، ولا تضربي، ولا تضربوا)**، وكان الوقفُ يقوى على إسقاطِ الحركةِ مِنَ الصحيح، ولا يقوى على إسقاطِ هذه الحروفِ، ولكنهم لمّا شبَّهوا المجزومَ الصحيحَ به في إسقاط الحركةِ شبَّهوا الموقوفَ بالمجزومِ في إسقاط هذه الحروفِ، فقالوا: **(ارمِ، واغزُ، واسعَ، واضربي، واضربا، واضربوا)**" [٢].

غير أنا يترجَّح – عندي – القولُ بأنّ المضارعَ المعتلَّ الآخِرِ يُجزَمُ بحذفِ الحركةِ المقدرةِ، أي: بالسكون المقدَّرِ، فكما أنه مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ، فإنه مجزومٌ بسكونٍ مقدرٍ، وحذفُ حرفِ العلةِ للتفرقة بين المرفوعِ والمجزومِ، وعاملُ الجزمِ علةٌ للسكونِ المقدر، وتقديرُ السكونِ علةٌ لحذفِ حرف العلةِ، وكذلك فعلُ الأمرِ مِنَ المضارع المعتل الآخر مبنيٌّ على السكون المقدر، وحذفُ حرفِ العلَّةِ للحملِ على المضارع المجزومِ؛ وذلك لِما يأتي:

---

(١) الأصول في النحو (٢ / ١٦٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١ / ٤٨ – ٤٩).
(٢) شرح اللمع للثمانيني (٢ / ٦٥٥).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأول: طرد البابِ على وتيرةٍ واحدةٍ، فبما أنّ المرفوعَ والمنصوبَ مِنَ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ معربٌ بالحركاتِ فإنّ المجزومَ منه أيضا كذلك، وتشتيتُ أحكامِ الباب الواحد مع إمكان طردِها مرغوبٌ عنه في الصناعةِ النحويّةِ.

الثاني: أنّ كونَ الجزمِ بحذفِ حركة مقدَّرةٍ يشمل كلَّ ما ورد عن العرب مِنَ اللغة المشهورة، ولغةُ إجراءِ المعتلِّ مجرى الصحيحِ، بخلافِ القولِ بأنه مجزومٌ بحذفِ حرفِ العلةِ فإنه يؤدِّي إلى وصف قولهم: **(لم يرضى، ولم يدعو، ولم يقضي)** بالشذوذِ، وحملُ المسموعِ على القياسِ أولى مِن حملِه على الشذوذِ عند الإمكان.

الثالث: أنّ الإعرابَ بالحروفِ على خلافِ الأصلِ بالإجماعِ، ومختلَفٌ فيه، حيث إنه لم يثبت في حالٍ مِنَ الأحوالِ إلا على خلافٍ، والحملُ على المتَّفَقِ عليه عند الإمكانِ أولَى مِنَ الحملِ على المختلَفِ فيه [١].

والله تعالى أعلى وأعلم

(١) الاقتراح في علم أصول النحو (ص: ٢٢٩).

الخاتمة

مِن خلالِ هذه الدراسةِ المستفيضةِ لعلاماتِ الإعرابِ قد توَصَّلْتُ إلى مجموعةٍ مِنَ النتائجِ العلميّةِ أهمُّها ما يأتي:

الأول: ظهر أنّ حقيقةَ الإعرابِ مختلفٌ فيها بين اللَّفْظِيَّةِ، والمَعْنَوِيَّةِ خلافًا قويا منذ القديم، في حين أنّ الخلافَ في حقيقةِ البناءِ بين اللفظيّةِ والمعنويّةِ لم يثبت إلا في كتب المتأخرين مِن أمثالِ الشيخِ خالدٍ الأزهريِّ، والسيوطيِّ ومَن بعدهما.

الثاني: تجَلَّى الفرق الدقيق بين أنواع الإعراب وعلاماتِ الإعراب بأنّ بينهما مغايرةً على القولِ بأنّ الإعرابَ شيءٌ معنويٌّ، وأنهما شيءٌ واحدٌ على القولِ بأنّ الإعرابَ شيءٌ لفظيٌّ، ولا يثبت ما يسمَّى بعلامات الإعراب إلا على التجوُّزِ، وأن أنواعَ الإعرابِ على القول بلفظيته عشرةٌ لا أربعةٌ على خلافِ المشهورِ.

الثالث: تبيَّن أنّ الإعرابَ بالحروفِ لم يثبت في جميع مواضعه إلا على الخلافِ القويِّ، وأنّ القولَ بخلافِه هو رأي الجمهور فيما عدا الأمثلةَ الخمسةَ.

الرابع: اتَّضَح أنّ القولَ بالإعراب بالحروف قولٌ للكوفيين في أصله غالبا، ولم يعتمده الأئمةُ مِنَ البصريين غالبا إلا لأنه الأسهلُ والأقربُ إلى الأذهانِ، فيُقَرِّرونه في مقام التعليم، ويقررون خلافَه في مقامِ التحقيق، كما ظهر مِن كتب الزجاجيِّ، وكتب ابنِ مالكٍ، وابنِ هشامٍ، ومِن هنا تعدَّدَت أقوالُ كثيرٍ مِنَ العلماءِ في إعرابِ الأسماء الستّةِ، والمثنَّى، وجمعِ المذكَّرِ السالمِ على ما سبق تقريرُه.

الخامس: جمع الأدلة القوية التي استند إليها أصحاب كل قولٍ من الأقوال في المسائل المدروسة.

السادس: تحرير ما يترتب على الخلافِ في المسائل المدروسة.

والحمدُ لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أنْ هدانا اللهُ

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أهم المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد بن محمد البنا، تح: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، نش: عالم الكتب – بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٢- أسرار العربية للأنباري، تح: بركات يوسف هبود، نش: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.

٣- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤- الأصول في النحو لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٥- الإعراب وعلاقتُه بالمعنى في النحو العربي، للأستاذ الدكتور محمد إبراهيم محمد عبد الله – طُبِع على نفقة المؤلف.

٦- أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قداره، نش: دار الجيل – بيروت، ودار عمار – عمان.

٧- أمالي ابن الشجري تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، نش: مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٨- أوضح المسالك لابن هشام، تح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ط: دار الطلائع للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة.

٩- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح: الدكتور مازن المبارك، نش: دار النفائس، الطبعة السابعة: ١٤٣٢ هـ - ٢٠٠١١م.

١٠- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تح: الدكتور موسى بناي العليلي، ط: مكتبة العاني – بغداد.

١١- الإيضاح العضدي للفارسي، تح: الدكتور حسن شاذلي فرهور، نش: جامعة الرياض، الطبعة الأولى:١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩م.
١٢- ألفية ابن مالك، ضبطها وعلَّق عليها الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، توزيع دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت – الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
١٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تح: د. رجب عثمان محمد، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
١٤- البحر المحيط للإمام أبي حيان الأندلسي، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، نش: مركز هجر، الطبعة الأولى: ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م.
١٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م.
١٦- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي تح: عبد رب الحسين المبارك، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
١٧- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر.
١٨- التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي تح: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العُثَيمِن، نش: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٠م.
١٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تح: الدكتور حسن هنداوي ط: دار القلم – دمشق – ط١: ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .
٢٠- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تح: ، وطبعة أخرى تح: محمد باسل عيون السود، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.
٢١- التكملة للفارسي تح: حسن شاذلي فرهود، نش: جامعة الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.
٢٢- التعريفات للجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، نش: دار الفضيلة بالقاهرة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٢٣- التعليقة لأبي علي الفارسي تح: الدكتور عوض بن حمد القوزي، نش: مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.
٢٤- الجامع الصغير لابن هشام، تح: الدكتور أحمد محمود الهرميل، نش: مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.
٢٥- الجامع الكبير للإمام الحافظ أبي عيسى الترمذي، تح: الدكتور بشار عوّاد معروف، نش: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.
٢٦- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد ط: مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ودار الأمل – أردن، نش: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.
٢٧- السبعة لابن مجاهد تح: الدكتور شوقي ضيف، نش: دار المعارف بمصر.
٢٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشيقيطي، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٢٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تح: د أحمد محمد الخراط، نش: دار القلم – دمشق.
٣٠- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي، تح: الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، نش: مركز إحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى،١٤١٩ هـ.
٣١- الطراز الأولُ والكِناز لِما عليه مِن لغةِ العربِ المُعَوَّلُ لابن معصوم المدني، تح ونش: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ.
٣٢- الاقتراح في علم أصول النحو تح: الأستاذ الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، نش: مكتبة الآداب، الطبعة السادسة: ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.
٣٣- الكتاب لسيبويه، تح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، نش: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ونسخة أخرى مع شرح الشواهد للأعلم الشنتمري، تد: محمد فوزي حمزة، نش: مكتبة الآداب بالقاهرة، ٢٠١٤م.

٣٤- الكافي في شرح الهادي لعز الدين الزنجاني، تح: الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال، والدكتور أنس بن محمود فجال، نش: دار النور المبين الطبعة الأولى.
٣٥- الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة تح: د رياض بن حسن الخوام، نش: المكتبة العصرية – بيروت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٦- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تح: د عبد الإله نبهان، وغازي مختار طليمات، ط: دار الفكر المعاصر – بيروت، ودار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
٣٧- اللمع في العربية لابن جني، تح: الدكتور سميح ابو مغلي، ١٤٤٦ هـ - ١٩٨٨ م.
٣٨- النكت في تفسير الكتاب للشنتمري، تح: الأستاذ رشيد بلحبيب، نش: وزارة الأوقاف المغربية ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م.
٣٩- النكت الحسان لأبي حيان، تح: الدكتور عبد الحسين الفتيلي، نش: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
٤٠- النكت على الكافية والشافية لابن الحاجب، والألفية لابن مالك، وشذور الذهب ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام للإمام السيوطي، تح: الأستاذ الدكتور السيد عبد المقصود درويش، الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨م.
٤١- المتبع في شرح اللمع للعكبري، تح: الدكتور عبد الحميد حمد محمد محمود الزوِيّ، نش: جامعة قازيونس – بنغازي، الطبعة الأولى: ١٩٩٤م.
٤٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح بن جني، تح: د علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي، الطبعة الثانية.
٤٣- المحرر الوجيز لابن عطية، تح: الدكتور عبد السلام عبد الشافي محمد، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م.
٤٤- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٤٥- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تح علي حيدر، نش: مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح : د. محمد كامل بركات ط: دار الفكر – دمشق، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .
٤٧- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ط: المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
٤٨- المسائل الحلبيات للفارسي تح: الدكتور حسن الهنداوي، نش: دار القلم – دمشق، ودار المنارة – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
٤٩- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي تح : الدكتور حسن بن محمود هنداوي ط: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م
٥٠- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي، تح: الدكتور علي جابر المنصوري، الطبعة الثانية: ١٩٨٢ م .
٥١- المسائل العضديات، تح: الدكتور علي جابر المنصوري، نش: عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.
٥٢- المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديات) للفارسي، تح: الدكتور صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وطبعة أخرى تعليق: د يحيى مراد، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م .
٥٣- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تح: د شريف عبد الكريم النجّار، دار عمار للنشر والتوزيع.
٥٤- المعجم المفصل في النحو العربي للدكتورة عزيزة فوال بابتي ط: دار الكتب العلمية بيروت – ط١: ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ .
٥٥- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح: الدكتور كاظم بحر المرجان، نش: دار الرشيد للنشر الجمهورية العراقية، ١٩٨٢ هـ.
٥٦- المقتضب للمبرد تح : محمد عبد الخالق عضيمة، نش: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .

٥٧- المقرَّب ومثل المقرب لابن عصفور، تح : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – ط١: ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م .
٥٨- المقاصد النحوية لبدر الدين العيني، تح: أ.د علي محمد فاخر، وأ.د أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.
٥٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية للشاطبي، تح: د عبد المجيد قطامش، نش: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى – مكة – الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م .
٦٠- المناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري تح: الدكتور مجدي حسان معروف، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ ـ ٢٠١٨م.
٦١- المنهاج في شرح جمل الزجاجي لابن حمزة العلوي، تح: الدكتور هادي عبد الله ناجي، نش: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م.
٦٢- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية تح: دكتور عبد الرحمن محمد شاهين، ط: مكتبة الشباب.
٦٣- الموفور من شرح جمل ابن عصفور لأبي حيان، تح: مصطفى محمود أبو السُّعود، نش: درة الغواص لنشر مَكنونِ العلم ومَصُونِه، الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ ٢٠٢٠م.
٦٤- شرح الجمل لابن عصفور، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٦٥- المُوَفَّقِي في النحو لأبي الحسن ابن كيسان، تح: د. محمد أحمد عبد الله الوليد، نش: دار النابغة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ هـ ـ ٢٠١٩ م.
٦٦- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ زكريا الأنصاري، تح: د. خلف عودة القيسي، ط: دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٣٢ هـ ـ ٢٠١١م.
٦٧- تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن للأستاذ الدكتور علي محمد فاخر، نش: مكتبة الآداب بالقاهرة، ٢٠١٤م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٦٨- تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، نش: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨م.
٦٩- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تح : أحمد عبد الغفور عطار، نش: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الثانية: ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.
٧٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
٧١- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، تح: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، نشر: دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
٧٢- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، تقديم: عبد السلام هارون، ط: دار القومية العربية للطباعة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م .
٧٣- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي حتى باب الجمع تح: فهد محمد ديب الجمل، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بالجماعة الإسلامية بغزة تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي، والدكتور إبراهيم رجب بخيت ١٤٣٩ هـ ٢٠١٧م.
٧٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، نش: المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
٧٥- حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، تح: حمزة مصطفى أبو توهة، نش: دار السمان، الطبعة الأولى: ١٤٤١ هـ – ٢٠٢م.
٧٦- حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، تح: حمزة مصطفى أبو توهة، نش: دار السمان، الطبعة الأولى: ١٤٤١ هـ – ٢٠٢م.
٧٧- حاشية الخضري على ابن عقيل، تحـ: تركي فرحان، نش: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الخامسة: ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣م.
٧٨- حاشية العطار على شرح الأزهرية، نش: دار ميراث النبوة، الطبعة الأولى: ١٤٤٢ هـ / ٢٠٢١م.

٧٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تح: عبد السلام هارون، نش: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤١٧ه – ١٩٩٧م.
٨٠- الخصائص لابن جني – تح: محمد علي النجار نش: دار الكتب المصرية – المكتبة العلمية.
٨١- سر صناعة الإعراب لابن جني، تح: الدكتور حسن هنداوي، نش: دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣ ه ١٩٩٣م.
٨٢- سنن أبي داوود، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، وشادي محسن الشياب، نش: دار الرسالة العالمية، طبعة خاصة: ٢٠٠٩ هـ ١٤٣٠ م.
٨٣- سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، نش: مطبعة دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.
٨٤- شرح الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري، طُبِع بالمطبعة الكبرى ببولاق – القاهرة.
٨٥- شرح ألفية ابن مالك للمرادي تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ – ٢٠١٩م.
٨٦- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تح: الدكتور علي موسى الشوملي، نش: مكتبة الخريجي – الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
٨٧- شرح الأنموذج لجمال الدين لأردبيلي ، عُنِي به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، نش: دار باب الأبواب – داغستان، ودار الضياء – الكويت، الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠م.
٨٨- شرح ابن عقيل على الألفية، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار التراث – القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
٨٩- شرح التسهيل لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوي المختون، نش: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى: ١٤١٠ه –١٩٩٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٩٠- شرح كتاب الحدود في النحو للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: الدكتورالمتولي رمضان أحمد الدميري، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.
٩١- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تح: د سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩ هـ رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف ١٤٢٣ هـ ١٤٢٤ / ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ م
٩٢- شرح الجاربردي على الشافية، تح: الأستاذ علي كمال، نش: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى.
٩٣- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تح: د حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣ م.
٩٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه منتهى الأرب بشرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير – القاهرة.
٩٥- شرح الشافية لركن الدين تح: الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، نش: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة الثانية: ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م.
٩٦- شرح الشافية للنيسابوري تح: ثريا مصطفى محمد عقاب، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، تحت إشراف الدكتور محمد إبراهيم البنا ١٤١٢ هـ ١٩٩٢م.
٩٧- شرح الشافية لليزدي تح: حسن أحمد الحمدو العثمان – رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.
٩٨- شرح الشافية لنقره كار، نش: دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.
٩٩- شرح الشافية للفسوي تح: الدكتور محمد محمود صبري الجُبَّه، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م.

١٠٠- شرح شواهد المغني للسيوطي، تصحيح: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، نش: لجنة التراث العربي.
١٠١- شرح عمدة الحافظ لابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، نش: وزارة الأوقاف العراقية، ١٣٩٧ هـ - ١٠٧٧م.
١٠٢- شرح المفصل لابن يعيش، نش: المطبعة المنيرية بمصر.
١٠٣- شرح المقدمة الكافية في الإعراب لابن الحاجب، تح: جمال عبد المعطي مخيمر أحمد، نش: مكتبة مصطفى نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧م.
١٠٤- شرح مغني اللبيب **(شرح المزج)** للدماميني، تح: الدكتور عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، نش: مكتبة الآداب، الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ ٢٠٠٨م.
١٠٥- شرح المقدمة الجزولية للأبذي، تح: سعد حمدان محمد الغامدي، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) بكلية اللغة العربية - جامعة أم القرى، بإشراف أ. د/ محمد إبراهيم البنا، ١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ.
١٠٦- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين تح د. تركي بن سهو نزال العتيبي ط: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
١٠٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، نش: دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
١٠٨- شرح الكتاب للسيرافي تح: تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، نش: دار الكتب العلمية، الطبعة الأول: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
١٠٩- شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نش: دار الطلائع للنشر والتوزيع، والتصدير .
١١٠- شواذ القراءات للكرماني تح: الدكتور شمران العجلي، ط: مؤسسة البلاغ - بيروت.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١١١- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تح: صالح سُهَيل حَمُّودة، ط: دار الفاروق بعمّان – الأردن.
١١٢- شرح اللمع للثمانيني تح: أ.د فتحي علي حسانين، ط: دار الحرم للتراث – القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠١٠ م.
١١٣- شرح ملحة الإعراب للحريري، تحـــ: سمير إبراهيم بسيوني، مكتبة الإيمان بالمنصورة – الطبعة الأولى.
١١٤- شرح المغني للشيخ محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني، تح: محمد جان، نش: دار الشفقة – إسطنبول، الطبعة الثانية: ٢٠١٥م.
١١٥- صحيح الإمام مسلم، نش: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٦ هـــ.
١١٦- فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية لعلي بن إبراهيم الحلبي، تح: أ.د فخر الدين قباوة، نش: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٤٠ هـ / ٢٠١٩م.
١١٧- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي، تح: الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجّال، نش: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – دبي، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـــ – ٢٠٠٢ م.
١١٨- لسان العرب لابن منظور الإفريقي المصري، ط: دار صادر – بيروت.
١١٩- لمع الأدلة في أصول النحو للأنباري، تح : سعيد الأفغاني، ط: مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م.
١٢٠- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب، تح: عبد السلام محمد هارون، نش: دار المعارف، الطبعة الثامنة: ٢٠١٩ م.
١٢١- مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ط: مكتبة المتنبي – القاهرة .
١٢٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، نش: مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـــ – ١٩٨٥ م..
١٢٣- معاني القرآن لأبي زكرياء الفراء، نش: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣ هـــ ١٩٨٣ م .

١٢٤- معاني القرآن للأخفش لأبي الحسن الأخفش، تح : الدكتورة هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
١٢٥- معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ط: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م .
١٢٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري – تح: الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة، نش: دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث – اسطنبول، الطبعة الثانية، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨م.
١٢٧- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني تح: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، نش: المكتبة الأزهرية للتراث.
١٢٨- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للباحب العلامة محمد علي التهانوي، نش: مكتبة لبنان، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م.
١٢٩- نتائج الفكر في النحو للسهيلي تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
١٣٠- همع الهوامع للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١١١٤٧
٢-	Abstract	١١١٤٨
٣-	المقدمة	١١١٤٩
٤-	التمهيد وفيه مبحثان:	١١١٥٢
٥-	المبحث الأول: (تعريف الإعراب والبناء)	١١١٥٨
٦-	المبحث الثاني: علامات الإعراب والبناء	١١١٦١
٧-	الفصل الأول: (إعراب الأسماء بين الحركات والحروف)، وفيه ثلاثةُ مباحثَ:	١١١٦٦
٨-	التوطئة	١١١٦٧
٩-	المبحث الأول (إعراب الأسماء الستة)	١١١٦٣
١٠-	المبحث الثاني: (إعراب المثنى)	١١١٨٨
١١-	المبحث الثالث: (إعراب جمع المذكر السالم)	١١٢٠١
١٢-	الفصل الثاني: (إعراب الفعل المضارع بين الحركات والحروف)، وفيه مبحثان:	١١٢٠٨
١٣-	التوطئة	١١٢٠٩
١٤-	المبحث الأول: (إعراب الأمثلة الخمسة)	١١٢١٠
١٥-	المبحث الثاني: (إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر)	١١٢٢٣
١٦-	الخاتمة	١١٢٢٩
١٧-	أهم المصادر والمراجع	١١٢٣٠
١٨-	فهرس الموضوعات	١١٢٤٢